الكويت وعصر التنمية

محاضرات وندوات الموسم الثقافي السادس عام ١٩٧٣

مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع
الكويت

الكويت وعصر التنمية

محاضرات وندوات الموسم
الثقافي السادس لعام ١٩٧٣

مؤسسة
الوحدة
للنشر
والتوزيع
الكويت

عـام ١٩٧٣

تقـــديم الموسم الثقافي السادس
لعـــام ١٩٧٣

تعتبر التنمية من ابرز سمات هذا العصر ، عصر التحـــرر وازالة القيود عن كاهل الشعوب والافراد والتطلع الى حـــياة البناء والرخـــاء والعيش بأمان وســـلام .

ولئن كانت التنمية بأساليبها العصرية الحديثة هي — في الواقع — هاجس كافة الشعوب المتقدمة والنامية على السواء ، الا ان هذا المطلب بالنسبة للدول النامية يبدو الزم واوجب لبناء مجتمعاتها وانماء قدراتهـــا ومواردها والاستفادة مما توصل اليه التقدم العلمي والتطبيق التكنولوجي في كيفية استغلال هذه الشعوب لثرواتها وامكانياتها على اكمل وجـــه لتنعم بحيـــاة الرخـــاء والاستقرار والتقدم .

ولقد التفت الى كل هذا بالفعل غالبية تلك الشعوب بعد ان نالت حريتها وحصلت على استقلالها مدفوعة بأحاسيس جماهيرها وتطلعاتها الى تبني خطط ومشاريع التنمية في مجتمعاتها .

كما تنبهت كذلك من جهة اخرى هيـــئة الامم المتحـــدة ووكالاتهـــا المتخصصة فاهتمت في بحث قضايا التنمية واتخذت في ذلك عدة قرارات وتوصيات منها : تخصيص عقد التنمية الدولي الاول ومداه طوال اعـــوام الستينات ، وعقد التنمية الدولي الثاني طوال اعوام السبعينات .

وعلى الرغم من ان مثل هذا الاهتمام لم يصل بعد — كما يبدو — الى تحقيق اهدافه حيث لا يزال الجهد المبذول متعثرا في كثير من خطواته واجراءاته الا انه — على اية حال — فيه الدلالة الكافية على اهمية التنمية ليس على النطـــاق المحلي فحسب بل وعلى النطاق الدولي كذلك .

ومن اجل هذا كله فان الرابطة اذ تقدم في هذا الكتاب ما انتهت اليه من بحوث ودراسات حول قضايا التنمية العصرية الشاملة كما تناولتها في موسمهـــا الثقافي السادس لعـــام ١٩٧٣ ، فانهـــا لتأمل بصدق ان تكون قد ابرزت اهمية خطط ومشاريع التنمية كوسيلة فعالة في بنـــاء المجتمـــع ورقيـــه .

والله ولي التوفيق ،،،

عبد العزيز عبدالله الصرعاوي
رئيس رابطة الاجتماعيين

التنميـــة في خدمة المجتمـــع

للاستاذ عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي

تمهيـــــد :

تتطلع الشعوب النامية قاطبة في عالم اليوم الى تحسين معيشتها واحوالها كحق طبيعي من حقوقها الانسانية وكرامتها البشرية ، وكأمتداد في نفس الوقت لما كافحت وناضلت من اجله وحصلت عليه من حرية سياسية وتقرير مصير انتقلت بموجبه تلك الشعوب المقهورة من ذل العبودية ورق الاستعمار الى استعادة كرامتها وسيادتها . الا ان التحرر السياسي في حد ذاته غير كاف لتحقيق مطالب الشعوب وتطلعاتها واشباع رغباتها المشروعة في العيش بأمان واطمئنان وسلام دون جشع او استغلال من قبل الدول الصناعية المتقدمة التي سبقت غيرها في مضمار الرقي والتقدم العلمي والتطور الاجتماعي والاقتصادي ودون معوقات من متطلبات التنمية العصرية الشاملة وما يلزمها من استقرار ورؤوس اموال واسواق لتصريف المنتجات والسلع وخبرات فنية وادارية وقوى عاملة ماهرة متدربة ... ومن هنا تأتي اهمية التنمية في خدمة المجتمع ليصاحب التحرر السياسي ، تحرر اقتصادي يتسنى بموجبه لتلك الشعوب النامية ان ترسم مشاريعها وخططها الانمائية لتلحق بركب التقدم والتطور والاستفادة مما توصل اليه التقدم العلمي والتطبيق التكنولوجي في كيفية استغلال ثرواتها وامكانياتها في بناء مجتمعاتها واسعاد افرادها ورفاهيتهم لا من اجل الحاضر فحسب بل ومن اجل المستقبل كذلك والمشاركة بالتالي في تقدم البشرية والمجتمع الانساني بأسره [1]

والواقع ان التفاوت في مستويات المعيشة وحالات (عدم التوازن)

---

1. International Labour Conference. 46th Session, Geneva, 1962.

الاجتماعي والاقتصادي والفكري بين مختلف الشعوب امر ليس بالجديد على البشرية ، الا ان الاحساس بهذا التفاوت قد اشتد ، وتضاعف الشعور به على اثر صيحات التحرر التي عمت ارجاء المعمورة وبفضل ما اتاحه التقدم العلمي والتطبيق التكنولوجي من ترابط واتصال واحتكاك وتواصل في الافكار بين كافة الشعوب مما غدا معه عالم اليوم وحدة واحدة مترابطة يتم التقارب والاتصال والانتقال فيه بين كافة الابعاد والمسافات بيسر وسهولة بحيث لم يعد في مقدور احد ان ينعزل ويتقوقع بمفرده . وهكذا تسنى لمختلف البشر ان يتعرفوا على احوال بعضهم البعض وما هم عليه من حال او مستوى مادي او ثقافي او اجتماعي . ونتيجة لكل هذا فقد ازدادت فرص التأثير والتأثر بين البشر في المجتمع الواحد وبينه وبين غيره من المجتمعات والشعوب فضاعف كل ذلك من وعي الشعوب ونضجها وتفتحها فنفضت عن نفسها غبار التواكل والخمول ونهضت من سباتها وتطلعت بافكارها وآمالها الى محاولة تغيير واقعها وتحسين ظروف المعيشة فيها . وهذا بالفعل ما التفتت اليه غالبية الشعوب النامية بعد ان نالت حريتها وحصلت على استقلالها مدفوعة بأحاسيس الجماهير وتطلعاتها الى تبني خطط ومشاريع التنمية في مجتمعاتها .

وانها بالفعل لمسؤولية تلك الدول المتخلفة او النامية حسب الاصطلاح المتعارف عليه ان تضطلع بما تفرضه عليها مسؤولياتها نحو تطوير ونمو شعوبها وبناء مجتمعاتها وفقا لمواردها وكفاءتها واستثماراتها من ناحية وبما يتمشى واحتياجاتها وتطلعاتها من ناحية اخرى .

ومع ذلك فان مشاريع وخطط التنمية لا يكفي لانجاحها وبلوغ اهدافها الاقتصار على الجهود والامكانيات والموارد المحلية فقط . حقيقة ان مثل هذه الجهود لازمة وضرورية ولا شك ، بل لا بد منها ، الا انه لكي تكتمل تلك الجهود المحلية وتثمر لا بد لها ان تقترن بما يرفدها ويقويها ويضاعف من اثارها ويسارع من خطواتها عن طريق التشجيع والمشاركة من قبل الدول الصناعية المتقدمة وعن طريق ما تبذله من تعاون صادق في تبادل المشورة والخبرات الفنية وانتقال الاشخاص والاموال على اساس المنافع المشتركة المبنية على روح العدالة والاخاء . ذلك ان محاربة التخلف والاخذ بأسباب التقدم مسؤولية مشتركة عامة يتمثل مردودها . وهو ذو نفع عام للبشرية بأسرها ، في اشاعة الرخاء والامن والسلام في كافة انحاء العالم . وهذا في الواقع ما بدأت تتلمسه بصورة او باخرى هيئة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة حيث اخذت تبدي اهتماما في بحث قضايا التنمية واتخذت لذلك

عدة قرارات وتوصيات برزت في تخصيصها عقد التنمية الدولي الاول ومداه طوال اعوام الستينات وعقد التنمية الدولي الثاني طوال اعوام السبعينات بقصد الوصول الى تحقيق بعض المبادىء والاهداف في مجالات التنمية ، وعلى الرغم من ان مثل هذا الاهتمام لم يصل بعد — كما يبدو — الى تحقيق اهدافه حيث لا يزال الجهد المبذول متعثرا في كثير من خطواته واجراءاته ، الا انه على اية حال — فيه الدلالة الكافية — على اهمية التنمية ليس على النطاق المحلي فحسب بل وعلى النطاق الدولي كذلك حيث يلزم رسم استراتيجية عامة في النطاق الدولي تعزز الجهود المحلية المبذولة في مجالات التنمية تحقيقا لاسعاد المجتمع باسره وازالة اسباب التخلف والقلق في حياة الشعوب .

ومن هنا وعلى اساس من هذا التصور فلعلنا اذن نستطيع ان نحدد ما نرغب في تناوله في النقاط التالية : —

اولا : التنمية في مفهومها الشامل كوسيلة لبناء المجتمع ورقيه .
ثانيا : التخطيط كأساس في رسم برامج ومشاريع التنمية الشاملة .
ثالثا : مظاهر الاهتمام الدولي في مجالات التنمية .
رابعا : خاتمة .

اولا : التنمية في مفهومها الشامل كوسيلة لبناء المجتمع ورقيه :

أ — الاتجاه نحو استغلال كافة الطاقات والامكانيات البشرية والطبيعية:

نتيجة لازدياد وتنامي حركة التحرر وتأكيد كرامة الانسان في ازالة عوامل السيطرة والجشع والاستغلال في كافة انحاء الارض ، بالاضافة الى ما تهيأ من سبل التقدم العلمي والتوسع في تطبيقاته التكنولوجية في مختلف مناحي الحياة ، فان نزوع الشعوب الى تحسين احوال معيشتها وتكريس جهودها لتنمية مواردها وطاقاتها اصبحت بالفعل من الامور الملحة في حياة الناس وفي اذهان قادة المجتمعات ومفكريها والصفوة الطليعية بين صفوفها ، حيث اتجه كل هؤلاء الى توعية الشعوب بواقعها وضرورة تغيير هذا الواقع عن طريق بذل الجهد الانساني المنظم وتبني خطط ومشاريع التنمية الشاملة الهادفة الى تحقيق آمال الشعوب وتطلعاتها في التقدم والرخاء . ومن هنا ما نلحظه لدى كافة الشعوب من محاولات جادة في استغلال كافة طاقاتها وامكانياتها البشرية والطبيعية عن طريق الكشف عنها والتعرف عليها وتنميتها واستخدامها الاستخدام الامثل فيما يؤدي

الى اشباع حاجاتها وتطلعاتها ويحقق الرفاه والتقدم لمجموع افرادها ومجتمعاتهـــا (١)

ب ــ اشباع احتياجات الفرد والمجتمع :

وعلى هذا فنحن في عملية التنمية حين النظر الى اشباع الاحتياجـــات ومقابلتها بالامكانيات المتوفرة نقصد ان يكون ذلك عملية شاملة ذات ابعاد متعددة بحيث لا تكون مقصورة على ميدان واحد من ميادين النشاط الانساني . ذلك ان الاحتياجات البشرية متعددة وتشمل شتى المجالات المادية والمعنوية . الاقتصادية منهـــا والثقافية والدينيـــة والسياسية .. الخ فالانسان ــ مثلا ــ يرغب في تأمين الغـــذاء الصالح له . مع انفساح الحرية له في اختيار العمل وتنوعه ليتـــلاءم مع استعداداته وقدراته في الخلق والابتكار . كما يسعى كذلك الى تأكيـــد الجانب البشري في تصرفاته وسلوكه الدال على اكتمـــال شخصيته وتحقيق ذاتـــه باسهامه بما يمكن ان ينبغ فيه مجتمعـــه لينافس المجتمعات الاخرى فيما تبلغه من معرفة وعلم وتطور .

لكن الاحتياجات البشرية لا تقتصر على احتياجات الفرد ككائن بشري بمفرده وانما هناك احتياجاته باعتباره ايضا عضوا في مجتمع . بعبارة اخرى انه الى جانب الاحتياجات الفردية . فهناك ما يمكـــن ان نطلق عليه لفظ الاحتياجات الاجتماعية او احتياجات المجتمع . ويمكن تلخيص احتياجات المجتمع في الحاجة الى اهداف مشتركـــة ورباط مشترك تسعى الجماعة الى تحقيقه لحفظ كيانها وتحقيـــق الرفاه لمجموعها . وهناك ايضا قيم وتراث المجتمع الذي يحـــرص على تدعيمـــه وترسيخه وتأصيله بغية الحفاظ على الطبيعة المميزة للمجتمع وشخصيته ونمطه الفريد . بهدف استمرار تماسك المجتمع وتوازنـــه وعدم انهياره او تفككه .

وعلى هذا الاساس فبرامج التنميةلا يجب ان تستهدف الجانبالفردي فحسب . وانما تتناول ذلك الفرد من جميع جوانبه . من حيث كونـــه انسانا له ذاته ومطالبـــه الخاصة به . ومن حيث كونه عضـــوا في جماعة تسعى الى اسعاد الفرد في المجتمع وكذا الى رقي الجماعة بأسرهـــا .

---

١ ــ انظر كتاب الدورة الخامسة من حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ، ١٦ــ٢٥ مايو (ايار) ١٩٥٦ ، عمان .

فالتنمية بهذا التصور ليست مقصورة على الفرد واشباع احتياجاته، وانما تمتد لتشمل متطلبات الجماعة بأسرها ؛ فنحن اذن عندما نتحدث عن الاحتياجات واشباعها ، فاننا نقصد بانه الى جانب تهيئة الفرص والحرية وتوفير المناخ الملائم لنماء الشخصية ، فاننا — بالاضافة الى ذلك — لا نهمل مطالب الجماعة المشتركة التي تعمل على تحقيق التكاتف والتعاون وتستهدف اسعاد الفرد في المجتمع ، وكذا اسعاد المجتمع بأسره . اذن نحن امام هذه المطالب والاحتياجات لا نرى ان يكون اشباعها مقصورا على حالة دون حالة او قطاع دون قطاع. ومن هنا فالمقصود بالتنمية الشاملة الا تكون مقصورة على ميدان واحد من ميادين الحياة سواء في المجالات الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية ... الخ . وانما هي في حقيقتها خطة قومية شاملة تتناول كافة جوانب المجتمع من اجل احداث التغيير المطلوب فيه ، وفق تصور عام شامل ، وهذا ما يجب ان تستهدفه برامج ومشاريع التنمية في كافة المجالات .

جـ — انبثاق التنمية من الواقع :

ومن ناحية اخرى . فان التنمية الشاملة لا بد وان تكون مستمدة ومنبثقة من الواقع . وهذا الواقع مرتبط بدوره — من ناحية — بالماضي وما يشتمل عليه هذا الماضي من خبرات وتراث لا زال يعمل ويؤثر في هذا الواقع . ومرتبط من ناحية اخرى بافاق المستقبل وما يحمله من تطور وتقدم وفقا لاحاسيس افراد المجتمع وتطلعاتهم وطبقا لامكانيات العصر وما يستجد به من استكشافات وفتوحات علمية وتقنية في كافة مجالات الحياة التي تمج بالتغييرات والتبديلات المتصلة والتي لا تكاد تصل الى حد او نهاية .

بعبارة اخرى اننا حين ندعو لان تكون برامج ومشاريع التنمية منبثقة من الواقع ، فان هذا لا يعني ان يكون همنا فقط مجرد العيش في الوقت الحاضر ، وانما يجب ان يكون هدفنا هو العمل على تطوير هذا الواقع بحيث نعمل للحاضر والمستقبل . ولعلنا بهذه الفكرة يمكن ان نحقق القول المأثور « زرعوا فأكلنا ونزرع ليأكلون » .

وعلى هذا يجب ان يكون هناك ربط وصلة ما بين الماضي والحاضر والمستقبل . وفي ضوء هذا التصور لا يكون الانسان منبتا عن تراثه

وثقافته وحضارته التي تناقلها عن مجتمعه المحلي . كما لا يتجاهل ايضا ذلك التراث الثقافي العربي الاسلامي للمجتمع العربي باسره . فالحاضر بامكانياته وظروفه . والماضي بتجاربه وتراثه واصوله الحضارية . يسهم كل منهما في تخطيط صورة المستقبل الذي نسعى اليه وبالشكل الذي نتخيله ونتمنى تحقيقه . لكن ما من شك في ان هذا القول يستدعي ايضا ان نوسع من افاقنا بحيث الا نكتفي بان نبني هذا المستقبل على تصوراتنا الذاتية فقط . وانما يجب ان نبني هذا التصور وفقا لما يحيط بنا من ظروف واحداث . وعلى ما يمكن ان تخطوه البشرية من خطوات في سبيل التقدم والرفاه ، بحيث يكون المستقبل المنشود هو الصورة المثلى التي نرجو تحقيقها لنا ولابنائنا من بعدنا .

د ــ التوفيق بين مبادىء العدالة وبرامج التنمية :

كما ان التنمية في مفهومها الشامل كوسيلة لبناء المجتمع ورقيه ينبغي ان تستهدف ايضا احداث التوازن والتوفيق بين مبادىء العدالة والمساواة والمطالب الاجتماعية . وبين البرامج المختلفة التي ترسم لزيادة الانتاج ورفع مستويات المعيشة بين افراد المجتمع اذ ان هناك تداخل ضمني وحتمي بين جهود التنمية وبين مراعاة العدالة في توزيع الدخل وازالة الفوارق بين كافة الطبقات مما يجب ان يظهر في تحسين مستوى المعيشة وحصول كافة الافراد على حقوقهم الاساسية في المسكن والغذاء والتعليم ووسائل الحياة الاخرى ، لان مثل هذه الجهود ضرورية ليس مجاراة ونزولا على الاعتبارات الانسانية والاجتماعية التي تتضمنها غالبية الدساتير ــ ومنها الدستور الكويتي ــ بل ان ذلك في حقيقته ضروري لعملية التنمية ذاتها لما يتركه من احساس بالمشاركة في بناء المجتمع وبذل الجهود المتعاونة المتضافرة العاملة على تطويره . مما يؤدي بالتالي الى خدمة اغراض التنمية . ومع ان البرامج الاجتماعية هي من اثقل الالتزامات التي تتولاها الحكومات في مجتمعاتها ، الا انها امر ضروري وهام لحفظ كيان المجتمع وعدم تصدعه (١)

---

١ ــ انظر في هذا : الدراسة الدولية لبرامج الانماء الاجتماعي عام ١٩٥٩ ، اعداد مديرية الشؤون الاجتماعية بالامانة العامة للامم المتحدة ــ نيويورك .

هـ ــ احداث التوازن والتكامل بين البرامج الاجتماعية والاقتصادية :

والتنمية في مفهومها الشامل تتضمن ايضا ضرورة احداث التوازن بين البرامج الاجتماعية والاقتصادية وتكاملها مع بعضها البعض لان هذه العوامل تؤثر على بعضها البعض . اذ لا يكفي ــ مثلا ــ ان نقيم المصانع وانما يجب ان تكون ايدي عاملة مدربة ، وان تتوفر الخدمات العامة اللازمة للمعيشة الكريمة . وان تكون الحقوق مصانة ... الخ .

ولو تطلب الامر ايضاحا لما ذكرناه انفا فلربما وجدناه في المثال التالي : لو تصورنا انه طبقا لبرامج ومشاريع التنمية اننا انشأنا منطقة صناعية مثلما هو حاصل فعلا في منطقة الشعيبة الصناعية للتوسع في الصناعات البتروكيماوية والاسمدة وتكرير البترول .. الخ لوجدنا انه يلزم ان تكون هذه المنطقة قريبة من مصادر المواد الاولية اللازمة لها ، وهي الوقود المتمثل في الغاز ، وان يكون لها ميناء لسهولة تصدير منتجاتها . ولا بد ــ ايضا ــ من تهيئة كافة الوسائل والتجهيزات من مباني الى الادارة والالات والسكن للعمال ، مع توفير كافة اللوازم المعيشية الاخرى . واعداد اليد الفنية المدربة التي تستطيع تشغيل وصيانة تلك المصانع واداء العمل على اكمل وجه ولا يكفي هذا ايضا بل لا بد من منظمين فنيين واداريين يحسنون ادارة العمل وتنظيمه . ولا بد ايضا من ان تتصل هذه الرقعة بشبكة من الاتصالات والطرق المسيحة الممهدة التي تصلها ببقية اجزاء الدولة .

من هذا المثال يتبين لنا انه لا بد من مشاريع سكنية وعمرانيةواجتماعية وطبية .. الخ بعبارة اخرى فالتنمية يحتم واقعها ان تكون شاملة . ولو اقتصرت التنمية علىجانب واحد فقط لاثر هذا بدوره على بقية الجوانب الاخرى .

ثانيا : التخطيط كأساس في رسم برامج ومشاريع التنمية الشاملة :

لقد فرغ الكتاب من مناقشة التخطيط واتخاذه كأسلوب من اساليب التوجيه في رسم برامج ومشاريع التنمية وتكاد مختلف المجتمعات ان تجمع على ان التخطيط ــ بصورة او بأخرى ــ امر لا بد منه . وانه لا تنمية بدون تخطيط . وان الافكار التي سادت في القرن التاسع عشر من حيث اتباع النهج الاقتصادي القائل بنظرية « دعه يمر ودعه يعمل »

او ما يسمى بسياسة « اطلاق الحبل على الغارب » دون اية قيود مثل هذا المنهج لم يعد له وجو دفي تفكير هذا القرن ، واصبح من المقبول تدخل الدولة ولو في حدود معينة محددة قد تكون ضيقة ، بعد ان اخذت الدول مكانتها واتسعت وتعددت التزاماتها ومسؤولياتها نحو مواطنيها خصوصا في دساتير ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث اصبح من ضمن مسؤوليات الدولة التزاماتها نحو توفير عوامل الرفاهية لمواطنيها وكفالة وسائل العيش الكريم لهم ، كما تضمنت تلك الدساتير بتقرير حقوق اجتماعية تجاه المواطنين بعضهم البعض تقننها وتحددها قوانين تلك الدول .

اصبح التخطيط اذن ضرورة من الضرورات التي تتطلبها اوضاع الحياة العصرية الحديثة . والتخطيط في حقيقته ضد الارتجال والعفوية ، فهو يقضي بالسير وفق مخطط مدروس منظم يعتمد على الدراسة والرقم الاحصائي والنظرة العلمية الموضوعية الشاملة ، ويستهدف هدفا معينا في زمن معين .

واذا تذكرنا ان التنمية تستهدف استغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمادية والفكرية واستخدامها الاستخدام الامثل فيما يحقق التقدم والرفاه لمجموع افراد الشعب وذلك طبقا لخطط مرسومة ومدروسة تراعى فيها الامكانيات والموارد المتاحة فان التخطيط على هذا له اهميته الواضحة في تحقيق هذه الاهداف ، وبالذات في الاهتمام بالحاجات الملحة للفرد وللمجتمع . ورسم الحلول والوسائل اللازمة لمقابلتها واشباعها ، وتخطيط البرامج القصيرة المدى والبعيدة المدى على ضوء هذه الاحتياجات والموارد المتاحة من ناحية ، وعلى ضوء البحث والدراسة العلمية الموضوعية من ناحية اخرى .

ونحن في الكويت كما لا بد ان نفترض نقيم للتخطيط وزنا كبيرا في محاولة تنظيم وتنسيق كافة امكانيات الدولة من بشرية ومادية ومحاولة المواءمة بينها ، مع الاخذ بعين الاعتبار احداث التوازن والتوازى والتكافؤ بين كافة ابعاد المجتمع . وبالفعل وضعت بالكويت خطة خمسية من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٢ ، ثم قدمت الى مجلس الامة الا انها لم تقر حتى الان . وفي ٢٠-٢-١٩٧١ طلبت الحكومة سحب مشروع هذه الخطة لاعادة النظر فيها . وبالرغم من ذلك فان هذه

الخطة التي وضعت قد جرى وضعها موضع التنفيذ مع انه لم يتم اعتمادها . وقد لا يكون التنفيذ سائرا بالفعل على النهج المعين المرسوم كما ورد تماما في الخطة ، الا ان هذا لا ينفي ان الخطة تبنت المنهج العلمي ، وان ما يتم حاليا هو اسلوب سيهيء البلاد ولا شك وسيضعها في المناخ العلمي الموضوعي الذي يعتمد التخطيط اسلوبا في برامج ومشاريع التنمية . ومن ناحية اخرى فان هذه الجهود على اية حال تمثل بداية الطريق ، وانه سيتلوها — حتما — اعادة النظر في مضمونها ومحتوياتها وما يتم تنفيذه منها . وبذلك تتاح الفرصة مرة اخرى لصياغة احكم وادق .. وهكذا تكون الخطط في البدايات الاولى مجرد محاولات اولية تتبعها خطط اخرى تكون ادق واحكم . ومن ثم يحدث التعديل والتغيير طبقا لما نلمسه من تجاوب وسلوك المجتمع تجاه جوانب الخطة المختلفة وطبقا لما يتضح من النتائج الفعلية للتطبيق العملي لمراحل واجزاء الخطة المختلفة ومدى مطابقتها واتفاقا مع الاحتياجات الحقيقية للبلاد ، وكذلك مدى امكانية وضعها موضع التنفيذ وخروجها في الاطار الصحيح الذي رسم لها . صحيح ان التخطيط في حقيقته يحمل معنى التنبؤ والصورة المرجوة لما يتمناه ويحلم به المجتمع — والمقصود بالتنبؤ هنا هو بالطبع مراعاة المستقبل — الا ان ذلك يجب ان يكون مبنيا على امكانية التنفيذ وليس على مجرد التمني فحسب. ومن هنا فان التخطيط لاي برنامج او مشروع يجب أن يكون محددا بتحقيق هدف معين يتم في فترة زمنية معروفة . وحتى يمكن بلوغ هذا الهدف لا بد من مراجعة الخطة بين فترة واخرى لنضمن بذلك المواءمة والمطابقة بين الامكانيات المتاحة وبين الاهداف المرسومة . وبهذا تتحقق المرونة المطلوبة في اعادة النظر في الخطة على ضوء ظروف الواقع والتطبيق الفعلي الملموس .

ثالثا : مظاهر الاهتمام الدولي في مجالات التنمية :

لقد بدات الدول النامية تحس بوجودها وكيانها بعد ان كان كابوس الاستعمار الثقيل يخيم عليها ولا يكاد يترك لها فرصة للالتفات الى مصالحها والعمل على تنمية مواردها وطاقاتها . وبعد التحرر من هذا العناء وتلك القيود بدات الدول النامية تفرض وجودها كصوت معبر عن آمالها واهدافها وعما يختلج في نفوس ابنائها ، وتنادت تنشد مساعدة الدول الصناعية الكبرى ، وهذا حق طبيعي لها لان التقدم البشري لم تبلغه او تحققه دولة بمفردها وانما اشتركت في هذا التقدم

كافة المجتمعات . خاصة وان تقدم الدول الكبيرة جاء على حساب استغلال واستضعاف الدول النامية . ولقد اشار الى هذه الحقيقة الرئيس التشيلي سلفادور الليندي في حفل افتتاح المؤتمر الثالث للتجارة والتنمية في مدينة سنتياجو في ١٣ ابريل ١٩٧٢ حيث قال بان الدول النامية هي التي تتحمل عبء تقدم الدول المتقدمة . وعبر الليندي عن ذلك بقوله « بانه مقابل كل دولار تناله بلادنا في صورة مساعدة ، فانها تدفع اربع دولارات ... »[١]

وفي المؤتمر الاول للتجارة والتنمية[٢] الذي عقد في جنيف في ٣١ مارس ١٩٦٤ ارتفع الصوت بضرورة حصول الشعوب على حقوقها والعمل على المساواة بين الامم بصفة عامة ، حيث ان التخلف في اي مكان ينسحب في تأثيراته على كافة انحاء الدنيا ، وانه بدون التعاون من جانب الدول المتقدمة ، وبدون العلاقات المتكافئة ، سيظل السلام العالمي مهددا بالخطر . وان النتيجة الطبيعية — ايضا — او المثلى لانشاء المنظمات الدولية المنبثقة عن هيئة الامم المتحدة ، هي مسؤوليتها عن تحقيق التكافؤ وارساء اسس ومبادىء العدالة الانسانية .

ولقد كشف تقرير السكرتير العام لمؤتمر التجارة والتنمية الاول عن حقيقة الاوضاع المؤلمة للدول النامية . اذ جاء في تقريره « انه بالنسبة لاقل البلاد تقدما ، وهي تضم زهاء نصف عدد سكان الدول النامية ، فان الفترة اللازمة لها لبلوغ المستوى الراهن في اوروبا الغربية يقدر بنحو من مائتي سنة .

وهناك حقائق اخرى يمكن ان توضح لنا المدى الذي آل اليه حال سكان هذا العالم . ففي النصف الاول من الستينات كان القسم الغني من العالم يضم اقل من خمس سكان الكرة الارضية ويسيطر على ثلثي اجمالي الدخل القومي في العالم بينما يضم القسم الفقير ثلثي السكان ويقل نصيبه عن سبع اجمالي الدخل العالمي . ثم هناك مجموعة من البلاد يمكن اعتبارها متوسطة الدخل تضم اقل من سبع سكان العالم وتحصل على ما يقل عن خمس اجمالي الدخل . (جريدة الاهرام . العدد الصادر في ٢١ــ٤ــ١٩٧٢) .

---

١ ــ انظر الاهرام الاقتصادي العدد ٤٠١ أول مايو ١٩٧٢ .

٢ ــ كتاب « هيئة الامم المتحدة والتنمية الاقتصادية في البلدان المتطورة» كانون الثاني ــ يناير ١٩٧٢ ، للاستاذ اسماعيل العربي .

ولعل هذه الاحوال والظروف التي تعيشها كثير من دول افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية هي التي جعلت لصوتها تأثيرا بالغا في المؤتمر الاول للتجارة والتنمية المشار اليه . وادت وحدة مصالحها واهدافها الى ان سميت مجموعة تلك الدول بمجموعة الـ ٧٧ وظلت تحتفظ بهذا الاسم بالرغم من انه قد زاد عددها عن مائة وعشرين دولة .

وكانت الثمرة الاولى لهذا التجمع هو صدور تصريح مشترك باسم مجموعة الـ ٧٧ ومن بين ما جاء فيه « ان البلدان المتطورة (النامية) تعتبر وحدة مجموعة الـ ٧٧ أوضح ملامح هدا المؤتمر . وان هذه الوحدة تقوم على اساس ان هذه البلدان تواجه مشاكل التنمية الاساسية . وان لها مصالح مشتركة في وضع سياسة دولية جديدة للتجارة والتنمية »

ولقد كان لهذا المؤتمر الاول اثره المعنوي الكبير ، ومع انه لم يحقق نتائج ملموسة الا ان الاتجاهات بدات تنحو نحو اقرار الاهداف التي تسعى الدول النامية الى تحقيقها . وكان التركيز في المؤتمر الاول على الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين الدول النامية وبين الدول المتقدمة. ثم عقدت مؤتمرات اخرى لنفس الاغراض والغايات وان كانت ايضا ذات نتائج مماثلة . ففي ٢٢ مارس ١٩٦٨ عقد المؤتمر الثاني في نيودلهي . وتلي ذلك المؤتمر الثالث في سنتياجو بتاريخ ١٣ ابريل ١٩٧٢ ومع ان الدول المتقدمة تظهر دائما حماسا ومؤازرة لمطالب الدول النامية الا انها عادة ما تتخذ موقفا سلبيا عند التصويت على القرارات بحيث ان هذه المؤتمرات لا تسفر عادة عن نتائج ايجابية . وعلى سبيل المثال فلم يتحقق ما اوصى به المؤتمر الثاني من تخصيص ١ ٪ من اجمالي الدخل القومي للدول المتقدمة بغرض مساعدة الدول النامية في صورة منح وقروض ومساعدات . ولم يلتزم — في الواقع — بهذه التوصية سوى دولتان هما السويد والنرويج حيث قامتا بالوفاء بتسديد التزاماتهما نحو الدول النامية بما قيمته ١ ٪ من اجمالي دخلهما القومي .

وعلى اية حال . فان لهذه المؤتمرات وتلك اللقاءات قيمتها من حيث انها تهيء المناخ للمزيد من التفاعل والتقارب ورسم اسس التعاون وترسيخ اسس العدالة بين كافة الشعوب ، مما يؤدي بالتالي الى الرخاء والرفاه ، خصوصا في هذا الوقت الذي بلغ فيه التقدم العلمي

في مجالات الدمار حدا يفوق الوصف بحيث اصبح التنافس والصراع الان بين الامم يقوم على طريق التكتلات الاقتصادية ، وهذا ما يمكن ان نلحظه في الاونة الاخيرة مثلما فعلت اوروبا الان بحيث اصبحت السوق الاوروبية المشتركة اكبر تكتل اقتصادي في العالم ويشمل اكثر من ٢٥٠ مليون نسمة . ومما لا شك فيه ان من بين الاهداف الاساسية لهذا التكتل الاقتصادي الكبير للدول الاوروبية هو المحافظة على كيانها ومحاولة البحث عن دور بين القوتين الاعظمين : روسيا من ناحية ، والولايات المتحدة الاميركية من ناحية اخرى . وهاتان الدولتان عملتا — بدورهما — على التقارب فيما بينهما ، ثم هناك قوى نامية اخرى كاليابان والصين ... ولعل هذه الاتجاهات كلها الرامية الى اعادة ترتيب العلاقات بين الدول ، واعادة تقييم كل منها لتصوراتها ودورها في هذا العالم ، نقول لعل كل هذا وغير ذلك من عوامل هو الذي دفع الدول النامية لان تنشد التضامن والتكاتف فيما بينها على الصعيد العالمي ، وان تطالب بما تعتقد انه حق من حقوقها يجب على الدول المتقدمة ان تسهم به وان تمنحه لها ، طالما ان استمرار تخلف الدول النامية سوف تكون له اثاره وردود فعله وانعكاساته على المجتمع الدولي بأسره . وان استمرار قيام هذه الهوة السحيقة — بل وازديادها عمقا بمرور الزمن — سيكون عائقا خطيرا في سبيل تحقيق السلام الذي اصبح الهدف الفعلي لجميع الشعوب مهما اختلفت ايديولوجياتها ومهما تباين موقعها الجغرافي ومهما اختلفت اجناس شعوبها .

خاتمة :

وبعد ، فانني اشعر بأنني ربما قد فرغت مما قد يكون عندي من قول اسرده لكنني في نفس الوقت احس ان الموضوع ذاته لم ينته بعد ولا يزال يحتمل المزيد من القول والمعالجة الا ان هذا لا يمنع من القول بان التنمية في حقيقتها خطوة من خطوات السلام . فطريق التنمية هو طريق السلام والرفاه والطمأنينة والاهتمام بالمنجزات العلمية والانشغال بأمور البناء بغرض خدمة المجتمع البشري بأسره فهذا هو الاتجاه السائد الآن في مختلف انحاء المعمورة والذي نتنادى به كأمنية غالية تسعى الى تحقيقها كافة الشعوب وعلى الاخص الشعوب النامية .

لكن التساؤل الهام هنا هو : ترى هل مثل هذه الدعوات والاماني السامية تجد صدى لها حقا وبصفة خاصة بين الدول الصناعية الكبرى المتقدمة ؟ .. في الحقيقة ان الانسان وهو يحاول الرد على مثل هذه التساؤلات لا يستطيع ان يقطع بأن مثل هذه الاماني والتطلعات التي نتحدث عنها قد وجدت لها الارض الصلبة التي يمكن ان تستند عليها وتنطلق منها . ولكن مثل هذه الدعوات اذا ما استمرت بقوة نابعة من ايمان الدول النامية بحقها في الحياة الحرة الكريمة ، وحق شعوبها في الاستمتاع بثمار التقدم العلمي الذي هو في واقعه تراث انساني شاركت البشرية جميعا في بنائه على مدى تلك الحياة الطويلة للجنس البشري ، نقول اذا آمنت الشعوب النامية بحقوقها الطبيعية هذه في التقدم والرفاه والرقي ، فانها حتما سوف تجد في النهاية الارض الصلبة التي يمكنها ان تقف عليها لتعمل جادة على تحقيق اهدافها في تنمية مجتمعاتها .

واذا كان لكل شعب همه او همومه وهواجسه الملحة والتزاماته الانية والمستقبلة المنبثقة من آلامه وامانيه وتطلعاته ، فان امام شعبنا العربي بأسره هما كبيرا يستقطب كافة الهموم والهواجس ويوجه كافة خطوات امتنا العربية ويؤثر فيها . ذلك هو استرجاع حقنا العربي في فلسطين . وهكذا فانه بالنسبة لنا نحن العرب ، فان التطلع الاول ، والذي ينبغي ان تحتويه كل التطلعات في اي خطة للتنمية ، هو تهيئة امتنا العربية بأسرها بحيث تصبح قادرة على تحقيق النصر في قضيتها المصيرية هذه ، لانه بدون عودة الارض الى اصحابها سوف نفتقد كرامتنا البشرية ، وسيحال بيننا وبين الاستمرار في تكريس جهودنا وقدراتنا ومواردنا لتنمية مجتمعاتنا ورقيها .

التنمية والاهداف العليـــاللحياة الانسانية

محاضرة : الاستاذ الدكتور محمد عبد الهـــادي أبو ريـــده

ربما يكون ربط التنمية بمسألة الاهداف والغايات جديرا بالملاحظة ، ولكننا عندما ننظر الى الانسان نجد انه يتميز بالعقل والغائيـــة في سلوكه ســـواء كان واعيا لذلك او غير واع . ومن جهة اخرى فان التنمية موضوع هام في الحياة الحديثة ، وهو موضوع ملح عند كثير من الشعوب وله ظروف وله عندهم اهداف وغايات . ومن المهم من ناحية الانسان ان نتناول هذا الموضوع بالدراسة من وجهة نظر او اخرى . واحب ان أتناوله من ناحية الاهداف العليا لهذه الحياة .

وابتدىء بملاحظات التنمية ومعناها في اللغة العربية وجاء في لســـان العرب نما ينمي وينمو نميا ونميا ونماء بمعنى زاد وكثر ونمـــاه الله نماء وانمـــاه انمـــاء ونماه تنمية اي زاد فيه ، ونميت الشيء رفعته ونميت النار تنمية القيـــت عليها حطبا وذكيتها ، وانميت الشيء جعلته ناميا . وفي لغـــة العـــرب النمـــاء هو الريع. ونما الانسان سمن ، والنامية من الابل السمينة ، والاشيـــاء كلها على وجه الارض بحسب قواميس العرب نام وصامت ، فالنامي هو من قبيـــل النبات والشجر والحيوان والصامت من قبيل الجبل والحجر . ونما المـــاء طمى ، وانتمى البازي والصقر وتنمى ارتفع من مكان لاخر ، « ونامية اللـــه » هي خلق الله . وحديث عمر رضي اللـــه عنه « لا تمثلوا بنامية الله » .

اما في اللغات الاوروبية فالكلمة المقابلة لكلمة تنمية هي في الانكليزية مثـــلا كلمة Development وعندما ترجمت بكلمة تنمية كانت هذه الكلمة في الحقيقة ترجمة موفقة للمعنى اللغوي للكلمة الاوروبية التي تشـــير الى تفتيح

الشيء او فتح الطريق امامه كي يخرج ما في داخله ، اي اننا نفتح الطريق امام الممكن المحتوى الذي ينطوي عليه الشيء كي يخرج ، وبذلك يصل الشيء الى كمال ومنتهى تفتحه . وهذا بحسب المفهوم الحديث يصدق على الاشياء الطبيعية بوجه عام ، لكنه لا يصدق في الحقيقة وبالمعنى الدقيق الا على الكائنات الحية من اقلها نشاطا وابسطها تركيبا الى اعظمها فاعلية واعقدها تركيبا . والكثيرون يحاولون ان يقرنوا مفهوم التنمية او مفهوم النمو بنظريات التطور ، وخصوصا تطور الكائنات الحية ، ومنهم من جذب الكلمة الى تصور خاص كما نجده في المذاهب المادية الكثيرة على تنوعها في العصور الحديثة سواء كانت ترمي الى غايات ميتافيزيقية او الى غايات اقتصادية اجتماعية .

فالنمو الحقيقي والتنمية الحقيقية انما تكون للكائنات الحية . واصدق ما تكون ، او ينبغي ان تصدق ، على الانسان . لماذا ؟ لان المادة او الطبيعة الجمادية تتشكل ، وهي مجال للفعل والتأثير ، ولا تنمو الا اذا فجرناها ، وعند ذلك لا يكون هناك نمو بالمعنى الحقيقي . اما الذي ينمو ويفتح ويغزو الطبيعة ويشكلها في صور جديدة تنطوي عليها طاقاته فهو الكائن الحي ، لان ما نسميه الحياة في صورها البسيطة او العليا سر كبير وعميق وقوة بناءة هائلة تقهر المادة وتحيلها الى صور تتفق مع اغراضها ، وبذلك تتفتح الحياة وتنمو ولا يقف تفتحها او نموها عند حد . ومهما حاول المتفكر فانه مضطر الى الاعتراف بوعي من نوع ما وتخطيط من نوع ما موجودين في جميع الكائنات الحية ، وهو وعي ينشأ عنه التخطيط ، وكل منهما متدرج ومتفاوت في تدرجه . وفي ذروة الكائنات الحية ، لكن على مسافة كبيرة ، يقف الانسان الذي قد يخيل الى من ينظر اليه بحسب ظواهر الامور انه ينتمي الى عالم الحيوان ، لكنه ينتمي الى نظام اخر ، ومرجع ذلك الى امور في جوهر الانسان : هي العقل والاختيار والضمير ، وهي جماع حقيقته ، وهي جعلته سيد الطبيعة الذي يحكمها وملكها الذي يتصرف فيها ، وان كان لا يزال في اوائل عهد حكمه ومزاولة ملكه .

ونحن عندما ننعم النظر يتبين لنا ان النمو الحق البعيد الغور والمدى ، المتنوع الصور ، السائر في طريق لا يعرف منتهاه ، هو نمو الانسان . فالتنمية الحقة هي تنمية الانسان ، وذلك ان الطبيعة تجري على حسب قوانين حتمية ، وعالم الحيوان يقف داخل حدود لا يتعداها . اما الانسان فهو ، وان كان بحكم دخول بدنه في عالم الطبيعة ، مقيدا بقوانينها في ناحية من كيانه ، فانه بنشاط عقله وارادته يضع نفسه فوق الطبيعة وفوق جانب حياته المرتبطة بالطبيعة .

على أن مفهوم التنمية منذ ظهوره في عشرات السنين القليلة الاخيرة وبعد التطورات الحديثة في حياة شعوب كثيرة نالت استقلالها وحريتها وانفتح

امامها مجال العمل في حقول الاقتصاد والاجتماع واخذت تجتهد في اللحاق بالشعوب التي كانت لها السيطرة على العالم فاستطاعت ان تتقدم في التمدن بفضل تحصيل العلم وتطبيقاته خصوصا في الصناعة ــ بعد هذه التطورات اصبح مفهوم التنمية يدور في الغالب حول تنمية الموارد الاقتصادية وحول ترقية احوال الحياة المادية ورفع مستوى المعيشة من ناحية الاحساس بالحياة وبخيراتها ، وهذا هو الجانب البارز للتنمية ، وهو وان كان يقترن بتنمية علمية ونظرية او تكنولوجية فان هذه التنمية تخدم هذا الجانب البارز وهو الجانب المادي للتنمية التي نسمع عنها كثيرا في هذه العصور الحديثة . لكن التنمية بهذا المعنى ليست هي الجانب الوحيد . فالحق ان الباحث لا بد له ان يعترف بالجهود الكبيرة المبذولة لتنمية الانسان من حيث هو انسان ، وذلك على صورة التربية الروحية ، اعني الدينية والاخلاقية الانسانية ، على نحو ما نشاهد في البلاد العربية الاسلامية وفي غيرها . ومع هذا فان الاهتمام الغالب متجه الى ترقية الحياة الخارجية للانسان ، وبحكم ذلك اصبحت معظم اهداف الناس تدور حول الحياة المادية ومطالبها وغاياتها وصاروا ينشدون ذلك من وراء اعمالهم ، حتى من وراء طلب العلم ، مع انه اعظم الاشياء قيمة واعظمها اسعادا للانسان . وقدانتعشت امال الناس ووجدت في بعض الظروف من يوقظها فيهم ويلوح لهم بمستويات من الرفاهية ومن الاحوال الحسنة الاجتماعية ، صادقا مخلصا بباعث انساني نبيل او طالبا لمآرب شخصية مثل الرئاسة او السلطان على تنوع الصور . وهذا يدعونا الى اثارة اسئلة اساسية حول التنمية ، منها مثلا :

ماذا ننمي فيما حول الانسان وفي الانسان نفسه ؟
لماذا ننمي اعني ما هي الغاية من التنمية ؟
على اي اساس وباي روح نقوم بالتنمية ؟
وهناك اسئلة اخرى يمكن ان يثيرها المفكر .

وسأحاول الاجابة على هذه الاسئلة من وجهة نظر فلسفية اسلامية ، بحسب دراستي وتخصصي . الحق ان موضوع التنمية جدير بأن يتناوله كل باحث بحسب الجانب الذي تخصص فيه ، لانه يعني الانسان كانسان ، وكل الدراسات الجادة النظرية الخلقية والروحية والقانونية والاجتماعية والتشريعية تدور حول الانسان .

ماذا ننمي فيما حول الانسان ، او بعبارة اصح ماذا نستغل فيما حول الانسان ؟ فنحن عندما نتأمل موقف الانسان في الطبيعة المحيطة به ، سواء

على ظهر الارض او فيما حولها ، نلاحظ بسهولة انه ارقى الكائنات في هـذا المجال ، وانه قد سيطر — وهو باستمرار يوسع نطاق سيطرته على الكائنات الحية وغير الحية . هذا هو الواقع الذي نشاهده في الطبيعة ، وهو قانونها ، وهو من طبيعة الاشياء . فقد يكون من حق الانسان ومن واجبه نحو نفسه أن يستغل كل ما يحيط به او تصل اليه وسائله ، حتى الاشعة الكونية والاجرام السماوية من الشمس والقمر .

ثم ماذا ننمي في الانسان ؟ الانسان جملة كبيرة من القوى والملكات لكنها متنوعة بل مختلفة الى حد التناقض الشديد ومع ذلك فهي تؤلف جملة كيانه ، ولا بد له من تعهدها جميعا والاهتمام بايجاد توازن بينها ، والا فانه لا يحقق طبيعته ولا كل ما تنطوي عليه من امكانات .

للانسان هذا البدن العجيب ، وهو اداة رائعة بالغة التعقيد مدهشة في وظائفها المتنوعة . البدن اداة ادراك متنوع يخدم الحياة والفكر . هو يخدم الحياة ، فلولاه لما بقيت الحياة ولا ازدهرت . وهو يخدم الفكر ، فلولا البدن لما عرف الانسان شيئا عن خواص الاشياء المحيطة به .

وللانسان العقل ، وهو ملكة هادئة خفية بعيدة الغور والمدى ، تستخدم جوارح البدن في معرفة الاشياء واستخدامها وتطمح الى معرفة ما وراء ذلك .

وله الارادة والاختيار ، ملكة نزوع وفاعلية وتخير وترجيع لما يميل اليه او يجب عليه ان يفعله بحسب مبادىء الواجبات ومعاييرها وغاياتها . وله ملكة عجيبة تنوعت التسمية لها ، العقل العملي ، الضمير ، الحاسة الخلقية . هذه الملكة هي عند الفلاسفة رمز قانون الاخلاق ، تميز أمام الانسان الخير من الشر والكمال من النقص والفضيلة من الرذيلة ، وتهيب به الى جليل الاعمال والى السمو والنبل . حتى انه ليستطيع ان يضع نفسه فوق قوانين الطبيعة ، بل يضع نفسه فوق قوانين طبيعته هو ، اعني فوق ميوله ورغباته . وكان تقدير هذه الملكة وتقدير القانون الخلقي الذي هو قانون الارادة الخيرة موضع عناية كبار الاخلاقيين الذين اشادوا بقوة صوت الضمير وبجلال قانون الاخلاق . ونحن نعرف الكثير مما جاء في الاسلام من ضرورة محاسبة الانسان نفسه ومراقبته لقلبه لكي يمحص بواعث افعاله ونواياه ومقاصده من ورائها وكل الخواطر التي ترافقها . ونعرف ما حض عليه القرآن من نهي النفس عن اتباع الهوى والجهاد في سبيل تزكيتها بالفضائل كلها الروحية والخلقية مع اشعار الانسان بجلال الله وبأنه رقيب على ما

تختلج به النفوس وتخفيه الصدور . والذي يقوم بذلك هو الانسان نفسه من حيث هو عقل يدرك الخير وقيمته ويأمر الانسان بالامتثال لحكمه . وعلى هذا الاساس اشاد علماء الاخلاق من المحدثين بشأن الضمير وقانون الاخلاق .

فالمفكر الانجليزي بتلر Butler يرى في الضمير رمز قانون التصرف الخلقي الصحيح ويعتبره ملكة رئيسية تحكم على افعالنا فتقرها او تستنكرها . ويقول بتلر عن الضمير انه « لو كان له من القوة بقدر ما له من الصواب ومن السلطان النافذ بقدر ما له من ظهور الحجة لامكن ان يحكم العالم حكما مطلقا » الحق انه لا يسهل على الانسان ان يخالف حكم ضميره الا وهو معترف انه يخالف شيئا يؤمن انه حق وان سلطانه يجب ان يطاع .

ومن الكلمات الرائعة ايضا قول الفيلسوف الالماني كنت Kant ان شيئين يملآن النفس بالاعجاب والاجلال كلما ازداد التأمل لهما واستمر ، وهما السماء ذات النجوم من فوقي والقانون الخلقي في داخل نفسي .

والانسان له احساس مدهش يدرك به الجمال وبفضله ادرك الحسن في الطبيعة فتعلم منها وحاكاها وابدع الصور المثالية للجمال .

وله في اعماق نفسه ميل او نزوع نحو المطلق ، نحو ذلك المجهول ، نحو السر المستتر في الاشياء او المستتر وراءها ، نحو مصدر هذا الوجود ، نحو الخلود ، التحرر الكامل من قيود هذه الحياة مع الرغبة في تجاوز حدود هذا العالم على سعته الكبيرة . فماذا ننمي وكيف ننمي ؟ ولماذا ننمي ما حولنا ولماذا ننمي الانسان؟ هناك اجابة سهلة قريبة المنال ، وهي اننا نفعل ذلك استجابة للواقع واستماعا لصوت الطبيعة ، فنحن نحتاج الى ما حولنا ، وطبيعتنا تدعونا الى ذلك . ونحن نحتاج الى العناية بأنفسنا على نحو تلقائي غريزي . فالامر اذن واضح ولا يحتاج الى مزيد من البحث ، هكذا يقول البعض لكن ما هي الغاية العليا من التنمية ، ما هي الغاية العليا من استغلال الطبيعة ومن تنمية انفسنا في الطبيعة ، هل الغاية مجرد الحياة ، لكن ما قيمة الحياة ، ان البعض يرفض الحياة ، وله مطلق الحرية في ان يرفضها بمعنى انه لا يريد التعلق بها وانه يكتفي فيها بأقل القليل ، وربما تكون فلسفته ان يحارب الميل الى الحياة والى الدنيا والى التنمية ، كما هو الحال في بعض الفلسفات التشاؤمية مثل الفلسفة الهندية .

هل الغرض من التنميه مجرد اللذة الحسية او النفسية او العقلية ، هناك

شيء يشترك فيه الانسان والحيوان ، خصوصا في الناحية الحسية . هل غرض التنمية السعادة والوصول الى حالة الاحساس بالرضى والابتهاج بما يحمي الانسان وما يرى حوله ؟

هل الغرض هو القوة ؟ على نحو ما نلاحظ من عصرنا من اتجاه كثير من الدول نحو الوصول الى اعظم اسباب القوة ، لماذا ؟ لو سألنا انفسنا لتبين لنا انهم لا يستطيعون الاجابة على ذلك ونحن نعلم ما يريدون ولا نرضى عنه ..

هل الغرض من التنمية التكمل الذاتي او الشخصي ؟ ولكن لماذا التكمل الذاتي او الشخصي ؟ وهل نستطيع ان نفرض على الانسان ان يتكمل ؟ ربما يقول البعض ان الانسان يجب ان يكون بسيطا متواضعا ، وساذجا بريئا . ونحن نعلم ان من الفلاسفة ، بل من كبار الفلاسفة ، من حارب الترف وحارب ميل الناس الى الاستكثار من اسباب الحياة المادية ، من حطام الدنيا ، ونادى بالعودة الى الطبيعة وبين المساوىء والشرور والاخطار التي تحيق بالانسان عندما يتمادى في البحث عن اسباب الترف وعن اسباب اللذات والمتاع .

هل الغرض من التنمية تحقيق واجبات عليا تنبع من طبيعة الواقع وطبيعة العقل ؟ قد يقول البعض ذلك . لكن ما هو الواجب الاعلى للانسان ؟ وما هو معيار الواجب ؟ ومن الذي يلزمنا بالواجب ؟ لا بد فيما تقدم من اجابة او من حل على اساس متين وفي ضوء نظرة شاملة للكون وللانسان معا . ان الكون قد يفهم بدون الانسان . الكون قد يفهم اذا كان امامه عقل يدرك الاشياء وما لها من دلالة ، لكن الانسان ، هذا الانسان الواقع الذي هو نحن ، لا يمكن ان يفهم بدون النظر الى الكون مع النظر اليه ومع النظر اليه في الكون .

نلاحظ مما تقدم ان الكلام عن التنمية يجري على الالسنة وتوضع لنا الخطط وتتخذ لتنفيذها الوسائل ، وكثيرون يخطر لهم ان يسألوا عن المنمى الحقيقي وعن مصدر كل تنمية وامكان كل تنمية . امامنا عالم بأكمله مترابط الاجزاء وكوكب رائع يمكن اعتباره محور الكل . وهو كوكب مهيأ ومزود باسباب الحياة للانسان وبكل الاسباب لنموها وازدهارها واتساع نطاقها . والانسان يعيش عليه ويعمل ويتقدم وينشىء ، وهو في كثير من الاحيان غافل او متغافل عن مصدر الاشياء كلها ، هو لا يسأل او يتجنب السؤال : من اين هذا العالم ؟ ولماذا هذا الانسان ؟ وماذا يفعل هنا ؟ وما معنى حياته على الارض ؟ بدون الاجابة على هذه الاسئلة والعمل بما يلزم عن المعرفة بالجواب عنها لا يكون هناك فرق بين الانسان وسائر انواع الحيوان سوى انه

يتصرف وينشىء بفضل الملكات الخاصة المميزة له . يمكننا ان نقول في هذه الحالة ان الانسان حيوان ناطق او حيوان صانع او حيوان بناء او حيوان معمر ـ يعمر الارض ـ ولكن لا يمكن ان نفرق بينه وبين الحيوانات الاخرى . بل ربما كان ما يقوم به الانسان ضارا بنفسه وبغيره . اذا نحن قصرنا فهمنا له وحددنا غاياته في ضوء ما نراه من واقع حياته على الارض بين الكائنات الحية .

فلنحاول اذن الاجابة على تلك الاسئلة الاساسية . من اين هذا العالم ؟ هناك الحل المادي ويتلخص في ان هذا العالم نشأ عن المادة على نحو تلقائي غير مقصود ، وكل شيء ظهر من عالم المادة بلا غاية ولا هدف معين . وظهرت الصور العليا للحياة من الصور الدنيا . ان النتيجة التي نراها في العالم

فالمصدر الاساسي للثورة والتنمية المحتوى على الامكانيات الكافية هو هذه الارض . ولا ينبغي لاحد ان يشك في كفاية الارض بحاجات اهلها . بل عليه أن يعمل لاستخراج ما يكمن فيها ، وهو كاف وزائد عن الكفاية ، لان الخالق الذي لا نهاية لقدرته وفيض جوده ونعمته يعطي ويجزل العطاء ، وهو لا يقطعه ولا يمنعه . وعلينا ان نلتمسه من خزائن الله، وهي كثيرة. جاء في القرآن الكريم.

« قل : انكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين » (يعني فترتين كبيرتين من فترات تاريخ العالم ـ) « وتجعلون له انذادا ، ذلك رب العالمين * وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها اقواتها في اربعة ايام ، سواءا للسائلين * ثم استوى الى السماء ، وهي دخان ، فقا لها وللارض ائتيا طوعا او كرها ، قالتا : اتينا طائعين * فقضاهن سبع سماوات في يومين واوحى في كل سماء امرها ، وزينا السماء الدنيا بمصابيح وحفظا . ذلك تقدير العزيز العليم »
(س ٩/٤١ ـ ١٢)

فلنتنبه الى قوله تعالى :
« وبارك فيها وقدر فيها اقواتها »
لكي ندرك ان المادة الخام اللازمة والكافية لحاجات اهل الارض على مر الدهور وما دامت هذه الارض باقية بمن عليها ، قد تكونت في يومين من ايام الله اي حقبتين متطاولتين او بعبارة اخرى في عصرين من العصور التي تذكر عند الكلام عن عمر هذا العالم ويكون تقديرها بملايين السنين .

فالخالق القادر الذي لا نهاية لقدرته وفيض اكرامه هو واهب موارد التنمية ، وهو المنمى ، وهو الكافل وهذا هو الاساس العميق والحقيقي للتنمية. من اين لنا أن ننمي ان لم يكن في هذا العالم الذى وضعنا الله فيه ؟

لماذا وجد الانسان ؟ ولماذا على هذه الهيئة وعلى الارض بالذات ؟ هذا هو السؤال الخطير الذي اثرت الى بعض الاراء فيه . فأيها الراي الاوضح والاصح الذي تدل عليه الوقائع وتدل عليه القرائن وتطمئن اليه نفس الانسان ؟ .

هل القول انه ظهر عرضا في اثناء ما يفترضه بعض العلماء من تطور ميكانيكي للكائنات الحية ؟ ان الصحيح في القول بالتطور لا يتجاوز تأثير البيئة في الصفات والاحوال الظاهرة للكائنات الحية ، أما الاصول والمناشىء والعلل الاولى والاهداف والغايات العليا وكذلك خروج بعض الانواع من بعض ، فان كلام علماء التطور فيها فروض ظنية . ولا مناص لاي عالم يتمسك بروح العلم ومنهجه ويستعمل العقل ويستجيب لمطالبه من القول بخطة حكيمة تتجلى في هذا العالم في جملته واجزائه ، خطة لصانع قادر حكيم .

هل يمكن القول ان وجود هذا العالم بنظامه البديع وظهور الانسان فيه على هذا الكوكب نتيجة للصدفة او القول بأن كل ذلك لا معنى له ؟ ان هذا القول وهم ضار لا يقبله ذو عقل او علم ، وهو نكوص عن التفكير المؤدى الى المعرفة .

ان القول بوجود خطة حكيمة في نظام هذا العالم من وضع خالق قادر حكيم هو القول الوحيد الذي يؤيده العلم والعقل ، والقول بأن الانسان سيد هذا الكوكب الذي نعيش عليه وبأنه مسؤول عن تدبير امور حياته ومحاسب عليها وانه هنا ضمن الخطة الحكيمة لنظام العالم ، هو القول الوحيد الذي تدل عليه الدلائل والقرائن ويقبله العقل ويطمئن اليه القلب ، وهو يوضح لنا فكرة استخلاف الله للانسان على الارض . وفي ضوء هذه الخلافة علينا أن نفهم حياتنا وواجباتنا وغاياتنا في هذه الحياة .

ما اروع هذه المهمة الملقاة على كاهل الانسان ! هي رسالة تليق بالحكمة الالهية من اظهار مرتبة في الوجود تنفرد بين جميع مراتبه بأنها تجمع مع العقل القدرة والاختيار والملابسة لعالم المادة بقصد قهره وتسخيره والسيطرة عليه وبأنها تقتضي الجهاد والكفاح ولا يزال صاحبها يترقى ويتسع مجال معرفته بالعالم والتحكم فيه وبأنها اختبار هائل وراءه مسؤولية وحساب .

ان نظام العالم عقلي وخلقي الى جانب انه ــ اذا شئنا ــ نظام اقتصادي ايضا ، والعالم فيه خيراته ، وفيه الانسان الذي يستغل هذه الخيرات فينميها وينمي نفسه ويصلح احواله في ضوء المسؤولية الخلقية . وهكذا تكون النظرة

كاملة متناسقة فيما يتعلق بالتنمية . وكل ما عدا ذلك فهو في الحقيقة غير واضح . لكن كثيرا من الناس لا يحبون الوضوح في امور حياتهم ، فيحسبون الظلام نورا ويرضون بالغموض ، تغريهم الدنيا بمظاهرها وزخرفها وخداعها . وكثيرا من آراء الناس المتعلقة بالانسان تدعو في الحقيقة الى اليأس ، لانه بدون المعرفة بالله وحكمته من خلق الانسان وتكليفه برسالة على هذه الارض يصعب قبول الحياة طوعا واختيارا مع التفاؤل والابتهاج والثقة . ونحن نعلم مدى تأثير التشاؤم في حياة البشر ونعلم مدى ما نشأ عن التشاؤم بالانسان وبالحياة وبالكون من تأخر في الحضارة عند بعض الامم . ففي الوقت الذي فيه تفاءلت امم بالحياة وبالانسان فانشأت العلوم والفنون وانشأت عمرانا رغم عدم الوضوح الكافي والنور الكافي من الناحية الميتافيزيقية والروحية ، كانت هناك امم تشك في قيمة الحياة وقيمة الانسان ، ففت ذلك في عضدها وتخلفت في مضمار الحضارة ، كما كان الحال في التشاؤم عند بعض الامم القديمة .

وهناك ايضا التشاؤم الناشىء عن الالحاد او عن الفلسفات السطحية المادية التي تنظر للانسان في حياته الدنيا فقط من ميلاده الى وقت وفاته ، ولا تنظر اليه والى حياته وكوكبه نظرة علمية شاملة ، فيدعوها ذلك الى حياة اليأس او الصراع اليائس المدمر .

ان مثل هذه الفلسفات تعوق التنمية الحقيقية للانسان وملكاته وموارد حياته واسباب سعادته فيها . والواقع ان الانسان يقف أمام احتمالات :

فهو اما ان يرفض هذه الحياة ويزهد فيها .

واما ان يعمل في الدنيا وينمي الحياة وموارها ، فيسعد ويشقى بين خير وشر . لكن بلا هدف ظاهر أمامه ، شأنه شان عالم الحيوان ، وقد يستطيع ان يعيش متخلقا بخلق القوة والبطولة . لكن حياته تكون مأساة .

واما ان يعمر الدنيا بدافع الحاجة والضرورة كأي كائن حي ، وهو قد يتعلق في هذه الحالة بأفكاره وقيم متضاربة ، كما نشاهد في عالمنا المتصارع بالفلسفات والنظم والاراء التي لا يمكن ان يقبلها العقل السليم او العقل الناقد ، لانها كلها موضع شك .

واما ان يقبل الحياة وعمران الدنيا ويتعهد كوكبه ونفسه على نور وبينة من امر نفسه وادراك للحكمة في كل شيء في الكون وفي حياته هو وفي مصيره .
ان السؤال الاساسي والاول والاخير هو : بأي وعي وبأي روح يقوم

الانسان بالتنمية على هذه الارض ؟ نحن في عالم رائع لم نصنعه وانما وجدنا مهيأ لنا ووجدنا انفسنا فيه بوسائل مدهشة لمعرفة العالم وللاستفادة منه ومن انفسنا فيه . فهل يمكن او يسوغ في العقل ان نحيا ونفكر ونعمل ونتصرف من غير أن نهتم بمعرفة مصدر وجود هذا العالم ووجودنا فيه ؟ اذا وجدنا في العالم نظام الحكمة والاتقان فيما حولنا ووجدنا انفسنا نفكر ونحيا ونتصرف بحسب نظام من قيم الحق والخير وصلنا اليها بفضل الفطرة التي فينا من موجد العالم وموجدنا ؛ فهل يمكن او يصح أن نهمل البحث عن الحكمة من وجودنا وعن الغايات التي يجب أن نتوخاها والمعايير التي يجب ان نقيس بها الاشياء والأعمال ؛ وهل يمكن او يصح أن نضع لانفسنا غايات ومعايير خارج نطاق المعرفة بمصدر وجود العالم وحكمته من وجوده وبما يترتب على هذه المعرفة من التزامات ؟.

ان الواجب الخلقي الاول الذي يفرضه علينا العقل والضمير ، مهما كانت الاراء في مصدر العقل والضمير ، هو ان نعرف موجد هذا العالم ونستطلع حكمته ونبحث عن ارشاده لنا وان نتوخى الغايات التي عينها لنا داخل خطته الكبرى .

ان راس مهمتنا في هذه الدنيا ليس مجرد الحياة ولا مجرد استخراج القوى الكامنة في الاشياء واستعمالها دون هدف اعلى له قيمة مطلقة يعترف بها كل عقل سليم وضمير انساني مستقيم . ونحن نرى مدى الخطأ والانحراف في استعمال قو ى الطبيعة بل في استعمال خيرات الدنيا في عالمنا الحديث الذي ضل طريقه .

ان مهمتنا عمران الدنيا بالحق والعدل وافاضة الخير ، وهذه هي الصورة التي بها نحاكي التدبير الالهي الحكيم .

ثم ماذا ننمي في انفسنا ؟ علينا أن نتعهد كل القوى والملكات والطاقات والاستعدادات التي تنطوي عليها طبيعتنا الانسانية وان نسير بها الى اقصى تفتحها وازدهارها ، على نحو متوازن ، هو قانون حياتنا وهو قانون الطبيعة وقانون الكون في جملته أيضا .

واخيرا ماذا نقصد من التنمية ؟ يجب ان يكون قصدنا الاندماج في الخطة الالهية لكي تتحقق فاعلية الانسان باعتباره ذروة المخلوقات والمكلف من قبل الارادة العليا بعمران هذه الارض كمهمة معهود بها اليه وهو مسؤول عنها . ولما كنا نعيش في عالم القوة والصراع وفي مجال الاختبار والكفاح فانه يجب علينا كامة عربية ان ننمي ما حولنا وان ننمي انفسنا لاجل الفوز والتغلب على قوى

الحاضر بسبب الميول الى الاتجاه المادي في تفسير الكون او الاتجاه المادى نحو الغايات يكفي في أن يبين لنا عدم كفاية هذا الحل ، لا من الناحية النظرية العلمية الفلسفية ولا من الناحية الانسانية . الحل المادي لا يلبي اي حاجة من حاجات الانسان الحقيقية الى جانب انه تفسير سطحي لا يقدم تفسيرا صحيحا لما نراه حولنا من آيات النظام والابداع .

وهناك الى جانب الحل المادي الحل الفلسفي التقليدي الذي ذهب اليه أجلاء الفلاسفة القدماء ، وهو حل جدير بالتقدير والاحترام ، لان اولئك الفلاسفة فكروا تفكيرا عميقا ، فلاح أمام عقولهم على نحو واضح وجود مبدأ اول لهذا العالم ووجود حكمة للاشياء ، لكن ذلك الحل الفلسفى التقليدي فيه كثير من الفجوات ، وفيه تضارب ، وفيه قصور .

وهناك الحل العلمي الحديث ، ونحن نعرف النتائج التي نشأت عن الروح العلمية الحديثة بمعناها الخاص ، وهي الاهتمام بالظاهرات المادية المحسوسة ومعرفة طبائعها وعلاقات بعضها ببعض ، دون اهتمام خاص بالسؤال عن معنى هذا العالم او معنى الحياة الانسانية وغايتها . فالعالم بالمعنى الحديث لا يشتغل بهذه الامور الهامة بالنسبة للانسان ، ولا يتكلم العلماء فيها الا عندما يتهمون بأنهم مثلا ينكرون القيم الخلقية او العقلية والروحية او ينكرون وجود الخالق القادر الحكيم ، فهم عند ذلك يدفعون عن انفسهم هذا الاتهام ، ويقولون : ان اختصاصنا هو البحث في الوقائع الملموسة ، واذا اردتم ان ندخل معكم في الموضوع ، فنحن، على اساس ما نشاهد علميا نؤمن بأن هذا العالم لا يمكن الا أن يكون قد صدر عن قدرة حكيمة مدبرة وبأن نظام العالم نظام عقلي وانه ينبغي أن يكون هناك نظام خلقي يتفق مع النظام العقلي للعالم . غير ان العلماء بالمعنى الحديث لا يدخلون في تفاصيل الايمان الكامل ، وان كان عملهم يمهد اليه السبيل الحق ان النظرة العلمية السليمة لهذا العالم تدل على انه صنع بديع وانه برز للوجود بقدرة صانع قادر حكيم احسن كل شيء خلقه واتقن كل شيء وقدر كل شيء تقديرا حكيما . هذا اصل لكل دين منزل ، لكن القرآن الكريم في الحقيقة اقامه على اساس العلم والعقل ، وهذه ميزة للقرآن ، ليس فقط على الكتب المنزلة السابقة بحسب صورتها التي بين ايدينا وحفظتها الايام عند اهلها ، بل هي ميزة ايضا على كثير من الاتجاهات والمذاهب الفلسفية .

ان الاسلام دين كامل ، هو نظام كامل في مسائل الفكر والحياة . فلنتناول فكرة التنمية بحسب هذا الدين العظيم . يقرر القرآن ان المنمى بالمعنى الحق هو الله « رب العالمين » « رب كل شيء » . ويجب أن نطيل النظر عند كلمة « رب » ، لان كلمة « الرب » من التربية ، والتربية هي التنمية ، تنمية الكائن —

خصوصا تنمية الانسان ـ هذا هو الاصطلاح التربوي . ومعنى وصف الله بأنه الرب في قول القرآن : « رب العالمين » و « رب كل شيء » هو أن الله تعالى هو الذي خلق الاشياء وهو الذي يهيىء لها اسباب بلوغها كمالها بحيث يصل كل شيء في نموه وربوه وزيادته الى اقصى ما يمكن ان تصل اليه امكانيات طبيعته . وهذا شيء نشاهده فعلا في العالم .
وللاسلام رايه في الانسان .

ونحن نعرف رأي الاديان السابقة في الانسان فهو بحسب التراث الديني المنزل قبل الاسلام وكما حفظته الايام . جاء الى هذه الدنيا مطرودا . وهو كائن ناقص آثم ليس في طبيعته على الارض ان يعرف الحق وان يفعل الخير بقدرته الذاتية .

أما راي الفلسفة القديمة في الانسان . خصوصا الفلسفات العقلية الروحانية التي تاثرت بالاديان السابقة ، فهو أن الانسان جاء الى هذا العالم من عالم اخر . وتختلف الاراء في سبب المجيء ، لكن كثيرين من الفلاسفة القدماء يرون أن مصير الانسان الى عالم آخر . ومع ذلك لا يرسمون له الطريق العملي ولا الطريق الواضح ولا يضعون حدودا لالزام الانسان بأن يسير في الطريق الذي رسموه . وما ذلك الا لان الامر كله غامض عندهم وان آراءهم في الحقيقة مقتبسة من أديان سابقه مع تصورات اضافوها اجتهادا منهم .

أما في الاسلام فالامر واضح : للانسان حقيقة ولحياته معنى . وهو يحتل مكانا عاليا في نظام المخلوقات . ونحن ربما يخيل الينا ونحن في هذه الابدان على الارض اننا من عالم الحيوان . هذا في الظاهر فقط ومن ناحية هذا العالم الارضي الذي نعيش فيه الان . فالانسان ، من ناحية البدن وحده ينتمي الى هذا العالم . أما حقيقته فهي شيء مغاير لهذا المركب العضوي المادي الذي نسميه البدن .

ان الانسان في الاسلام هو الحقيقة الروحية . والقرآن يصرح بهذا ولا يدع مجالا للبس في ذلك . في الانسان نفحة الهية . وهذه النفحة هي التي تجعل للانسان ميزته الخاصة . وان كان يجمع في ذاته كل خواص الموجودات التي نعرفها ، ففيه المادة وفيه الحياة . فيه كل ما عند الحيوان من الغرائز . لكنه يمتاز بالعقل والضمير . وهو اذا كان في حياته على الارض يحتاج الى هذا البدن فذلك لكي يزاول مهمة من نوع خاص لا يزاولها كائن آخر سواه لا في العالم الاعلى ولا في العالم الاسفل . وهذه المهمة قد بينها القرآن على نحو واضح مختلف عما في الديانات الاخرى وعما في الفلسفات . وهي المهمة التي تنطوي عليها فكرة خلافة الانسان عن الله في الارض .

في الاديان السابقة توجد فكرة أن الله خلق الانسان على صورته أي على صورة الله . ومعنى هذا أن الله افاض على الانسان من صفاته بمقدار ما تتسع له طبيعة الانسان . لكن حقيقة رسالة الانسان في حياته على الارض لم تكن محددة بوضوح في الاديان السابقة ، بل هو يحسبها كائن مطرود . ان الاسلام هو الذي بين رسالة الانسان في هذه الحياة ، وهي عمران الارض باسم الله ، مجتهدا في ذلك على ضوء الارشاد الالهي ، وهذه هي الخلافة المنوطة بالانسان . وهي — كمال تدل آيات القرآن (١) — مهمة هيأه الله لها بأن جعله عاقلا مختارا وعلمه وأمره ونهاه . لكنه لم يجعله اذ ذاك معصوما ، فأخطأ عن نسيان وتضليل عدوه ، لكن الله علمه تصحيح موقفه . ثم انزله الى الارض ليزاول مهمة الاجتهاد في معرفة الحق وافاضة الخير والحكم بالعدل ، وهو سيحاسب على هذه المهمة العظيمة التي لاجلها ذللت له الارض وسخر له ما عليها . بل سخر له كل العالم المحيط بكوكبه .

نعم ، في التوراة (٢) ان الله اذن للانسان ان يتسلط على عالم الحيوان والنبات لكنه عوقب بعناء الحياة على الارض حتى يموت (٣) . أما في القرآن فقد سخر له كل ما في السموات والارض ، وحياته رسالة فريدة في بابها ، كلف بها من قبل الارادة العليا ، وهو يؤديها ثم يعود الى خالقه في حياة عليا قد استحقها بما قدم من جهاد وعمل صالح .

ان الكون الذي نراه قد جعله الله في خدمة الانسان ورسالته .

« الله الذي خلق السماوات والارض وانزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم ، وسخر لكم الفلك لتجرى في البحر بأمره ، وسخر لكم الانهار * وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ، وسخر لكم الليل والنهار * وآتاكم من كل ما سألتموه ، وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ، ان الانسان لظلوم كفار » (س ١٤ — ابراهيم / ٣٢ — ٣٤) .

« الله الذي سخر لكم البحر لتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون * وسخر لكم ما في السماوات وما في الارض جميعا منه . ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون * (س ٤٥ — الجاثية / ١٢ — ١٣) .

ان هذه الارض كوكب بأكمله ، مجال لحياة الانسان ، فيها ، على ظهرها وفي باطنها وفيما حولها كل ما يحتاج اليه الانسان . والقرآن يتكلم على الارض قائلا :

« هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقـــه »
(س ٦٧ ــ الملك ١٥)

ويقول عن الانعام : « اولم يروا انا خلقنا لهم مما عملت ايدينا انعاما فهم لها مالكون » وذللناها لهم . فمنها ركوبهم ومنها يأكلون * ولهم فيها منافـــع ومشارب افلا يشكرون » (س ٣٦ ــ يس / ٧٢ ــ ٧٤) .

ان الايات التي تشهد باخضاع الاشياء للانسان تخرج عن الحصـــر . والامكانيات الكامنة حول الانسان لن تضيق عن الوفاء بحاجاته كلها . وما عليه الا ان ينمي معارفه ووسائله . وهو سيجد ما يكفيه على الارض وفي باطنها وفيما حولها مما يصل اليه بفضل وسائله . لان الصانع الحكيم الذي لا نهاية لقدرتـــه وفيض كرمه ورحمته خلق لكل كائن حي ما يحتاج اليه وهياه لاجتهاده . ويجب أن ندرس هنا مفهوم « الرزق » في القرآن :

« وما من دابة في الارض الا على الله رزقها » (س ١١/٦)
« ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين » (س ٥١/٥٨) .

ويجب ان نتنبه الى مفهومات قرآنية مثل مفهـــوم « خزائـــن الله » (س ١١/٣١) و « خزائن رحمة ربك » (س ٣٨/٩) والى قوله تعالى :
« ولله خزائن السماوات والارض » (س ٦٣/٧) .

والى قوله : « وان من شيء الا عندنا خزائنه . وما ننزله الا بقدر معلوم » (س ١٥/٢١) .

الشر والجهل والظلام . علينا ان ننمي انفسنا لاجل القوة في جميع صورها لتكون سياجا لحياتنا في كياننا الدنيوي وحافظا لحياتنا في كيانها الحقيقي وهو الكيـــان الروحي . وبذلك نرتفع الى مستوى الامة المثالية . اعني امة ترقى الى الحيا بحسب مثل أعلى تؤمن به . وهو في الاسلام مثل اعلى واضح وطريقه شاق لكنه طريق نبيل حقا . اما الالتفات الى الاهداف القريبة التافهة الفانية . مثـــل الترف الظاهري ومجرد المتاع بخيرات الحياة والسرور بحواسنا وما يرضيها في هذه الحياة ، فان هذا لا يتفق مع تفكير او سلوك قوم يؤمنون بأن موجد الكو ابدع الانسان وخصه بالملكات الكثيرة الفريدة واسبغ عليه النعم الظاهرة والباطن وشرفه بالخلافـــة عنـــه .

« وهو الذي جعلكم خلائف الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجـــات فيما آتاكم . ان ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحيم »

ان التسابق الى المطالب الدنيا الزائلة وايثارها على معالي الامور لا يتفق مع مقاصد من جعل الله الجهاد قانون حياته . لتكون كلمة الله هي العليا بفضل الجهاد والصبر عليه . الجهاد على يد بشر يعيش في الدنيا لاجل فكرة ويستمد القوة مما فيه من روح الله . فليتعهد هذه الروح . لان قضية الانسان هي الجهاد في سبيل اعلى الغايات . هذه ملاحظات قليلة حول التنمية . وهي وجهة نظر اسلامية لا تغيب عن بال المسلم الواعي ولا عن بال المفكر الجاد .

ولما كانت وسائل الحياة . بل وسائل الرفاهية . كامنة في الاشياء . والمقدرة على استخدامها موجودة في الانسان . وكان الانسان هو النوع السيد على هذا الكوكب الذي نعيش عليه . فان التنمية المزدوجة التي تقدمت الاشارة اليها هي الضمان لامكان الحياة الانسانية على الوجه الصحيح .

لكن الانسان يتميز الى جانب ملكاته الفكرية بمشاعر انسانية من التعاطف الطبيعي والمحبة الطبيعية . وهذه المشاعر تفرض عليه احترام الانسانية ومحبتها في غيره بمثل احترامها ومحبتها في نفسه . ومن هنا ندرك المعنى الانساني بما فيه من عمق ونبل في الحديث النبوي المأثور : « لا يؤمن احدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه ويكره له ما يكره لها »

وعلى هذا تقترن التنمية بواجبات انسانية خلقية عامة من احترام الانسانية بجعل التنمية وسيلة للخير والسعادة والسلام على هذه الارض . بحيث لا تستخدم التنمية وثمراتها في الحروب وانواع العدوان وارادة السيطرة على البشر الذين جعلهم الله في الارض ليكونوا معمرين لها عاملين احرارا سعداء . كما تقترن بواجبات خلقية في الدائرة الخاصة : نحو المجتمع الذي يعيش فيه الانسان من اوسع دائرة فيه الى الدائرة المحدودة من القريب والجار . وهذا يتطلب من الانسان محاربة الانانية والجشع والشح في نفسه والتخلق بالقناعة والعفة والعطاء الى حد سمو النفس الذي يتجلى في الايثار .

وهكذا تكون التنمية انسانية في وسائلها واهدافها . ويكون رمزها الانسان المفكر العامل الكبير القلب المؤمن برسالته على هذه الارض .

محمد عبد الهادي ابو ريدة

دور الفكر المعاصر
في التنمية والتطور الحضاري

الدكتور : زكي نجيب محمود

١ ــ هنالك سؤال يطرح نفسه بوحي من هذا العنوان . وهو :
أيهما يكون له دور فعلي في الاخر : الفكر العصري ؟ أم التنمية والتطور الحضاري ؟

بعبارة اوضح : أيهما اسبق من الاخر . بحيث يكون هو السبب والاخر نتيجته : هل تسبق الافكار العصرية الى رؤوس الناس . فيعقبها تنمية وتطور حضاري ؟ او ان الاسبق هو التنمية ذاتها والتطور الحضاري نفسه ، فيتبعها بالضرورة فكر جديد ؟

انه سؤال لم يكن ينشأ قط قبل الفلسفة الماركسية في عصرنا . اذ كان المسلم به دائما هو أن الافكار تثبتها الافعال . وما التنمية والتطور الحضاري الا ضروب منوعة من الفعل والتطبيق . بجاءت الفلسفة المادية للتاريخ تقول على عكس ذلك . اذ تقول ان الاوضاع الاقتصادية والحضارية تنهض اولا . فتتولد عنها افكار في الرؤوس وقيم للسلوك . فالواقع المادي هو الاساس التحتي . واما عالم الافكار والمذاهب والقيم فبناء فوقي يقوم على ذلك الاساس .

ــ يعارض هذا الاتجاه في ترتيب الحدوث كثيرون . اذكر منهم واحدا لطرافة فكرته . وهو David C. McClelland في كتابه بعنوان The Acheving Society

في هذا الكتاب يستخدم المؤلف اسم « جرثومة عقلية » او « فيروس عقلي » Mental Virus يشير به الى ذلك العامل الفكري الذي لا بد ان يتوافر اولا عند الانسان . ليعقبه تغيير أوضاع الحياة بالتنمية والتطوير . وبغير تلك الجرثومة أو

« الفيروس » يستحيل على انسان أو على شعب ان ينمـى او يطور بأي عامل خارجي مهما بلغت قوته .
وفي رأي ماكليلاند انه لا علاقة للبيئة ولا للعرف ولا للتقـاليد

بذلك الفيروس العقلي . وذلك لان الثقافة القومية الواحدة قـد يصيبها فيروس العقل هذا حينا ولا يصيبها حينا . فتنمو وتتطـور في الحالة الاولى ولا يحدث لها ذلك في الحالة الثانية .

. بل ان النصر الحربي لا يؤدي حتما بالمنتصر الى النمو والتطور. وربما حدث العكس . اذ كثيرا ما كان المنهزم اقرب الى تطـوير نفسه وتنمية اقتصاده بسبب ما احسه من جرح كرامته . ويبـالغ ماكليلاند في هذا الاتجاه فيقول ان التعليم والتكنولوجيا لا يكونـان كذلك سببا حتميا في التنمية والتطوير الحضاري ... فهو يصر على قيام شرط لا بد من تحققه ليتحقق التطور الحضاري والتنمية . الا وهو ما يسميه « بالفيروس العقلي » .

وذلك لانه لاحظ حالات كثيرة لبلاد دخلتها التكنولوجيا والعلم وسائر العوامل التي ذكرناها . ومع ذلك لم يتحول اهلها عـن صورة حياتهم التقليدية . ويسوق امثلة لذلك . منها : ان حكـومة الهند ادخلت تحسينات على طرائق صيد السمك لتنمية الثـروة المائية . فزودت الصيادين بشباك من النايلون (ويعد هذا ضربا من التطور التكنولوجي) ومن شان تلك الشباك الجديدة انها لا تحتاج الا اصلاح كثير . ولا تتعقد خيوطها . واعدت بحيث تجيء بمحصول اغزر . وبالفعل قد زادت حصيلة الصيد . لكن النتيجة لم تكن دائما تنمية حقيقية :

فاما ان يتوقف الصياد عن متابعة الصيد اذا ما تجمع بـين يديه مبلغ من المال يكفيه لقضاء فترة بلا عمل .
واما ان يتابع العمل والكسب ولكنه ينفق الزيادة كلها في حياة الافراط والاسراف والتبذير .

ولذلك يعتقد ماكليلاند في ضرورة ما يسميه بالفيروس العقلي ليصيب بل ليسبق عملية التنمية ذاتها . كي تحدث هذه العملية نتائجهـا المرجوة. فما هو هذا « الفروس العقلي » ؟ يحدده ماكليـلاند في عاملين :

١ -- أن تكون القيمة العليا في المجتمع للفرد العامل المنتج الناجح .
٢ -- وأن تسود بين الناس قيمة لان يعمل العامل من اجل الاخرين .

واختصارا : الفيروس العقلي الضروري للتنمية هو صدق الرغبة في **النجاح** عند الانسان ، **فردا** و **مواطنا** .

وذلك لانه يلاحظ -- بحق -- ان هنالك شعوبا يسودها نوع من الازدواجية بين « القول » و « العمل » . فترى الناس يقولون باللسان انهم راغبون في اطراد النمو الحضاري ، لكنهم يعملون على نحو لا يحقق تلك الرغبة .

- فهم ينادون بضرورة التخطيط الاقتصادي من اجل المستقبل ، لكنهم يبددون اموالهم هباء مما يفسد كل تخطيط .

- وينادون بضرورة التعاون الاجتماعي من اجل الرفاهية المادية ذاتها ، لكن كل فرد في واقع حياته يسعى وراء مصالحه الشخصية كما لو كان يعيش وحده في جزيرة معزولة .

- ينادون بضرورة ان تسند الاعمال للاكفاء ، لكنهم في الواقع الفعلي يوزعون اهمها على الاقربين .

-- خلاصة القول ان هنالك وجهتين للنظر :

احداهما تجعل الافكار الجديدة اسبق من التطوير المادي
والاخرى تجعل التطوير المادي سببا يخلق الافكار الجديدة
ويبدو انه لا بد من الجمع بين النظريتين :

فهنالك الحالات التي لا بد فيها ان تثبت الافكار الجديدة ليكون التطوير ممكنا .

وهنالك أيضا حالات يجيء فيها التطوير اولا ، ويتبعها الافكار الجديدة .

- مثل للحالة الاولى : لا بد من اقتناع الناس اولا بضرورة تحديد النسل -- في البلاد التي تعاني من التفجر السكاني -- ليعود التطوير الاقتصادي بنتائجه .

- مثل للحالة الثانية : لا بد من تخطيط الطرق وتزويدها باشارات المرور لتنتج عند الناس فكرة النظام في السير .

ومما هو جدير بالملاحظة هنا ان البلاد النامية لا تكتفي عادة باقامه

المصانع وغيرها اعتمادا على ان الوضع المادي الجديد كفيل وحده ان يغير الفكر والسلوك . فتلجأ الى فرض التغيير المطلوب بالقانون .

٢ ــ بعض الابعاد الفكرية لعملية الانتقال من حالة التخلف الى حالة التحضر بحضارة العصر .

ــ صدر منذ عام ــ في انكلترا ــ كتاب للدكتور ليفس F.R. Leavis عنوانه Norshall mysword (وهو مأخوذ من شعر « بليك »

ومعناه « كلا ولا سيفي » .

خلاصة الكتاب انه هجوم على صورة المجتمع الحديث . وهو المجتمع الذي تريد عملية التنمية والتطوير الحضاري الانتقال اليه . يصف المجتمع الحديث بهذه العبارة الدالة . وهي :

Technologic - Benthamite society

ــ ليس يهمنا الان راي الدكتور ليفس في تفضيله لصورة المجتمع القديم ــ الذي يصفه بأنه « مجتمع عضوي » ــ اي انه مجتمع يقوم على التلاحم الاسري او ما يشبه ذلك . أقول : ليس يهمنا الان تفضيله للمجتمع القديم على المجتمع الحديث لكن الذي يهمنا هو امعان النظر في خصائص المجتمع الحديث . مهتدين بهذه العبارة الوصفية القوية التي وصفه بها « ليفس » . فهو مجتمع « تقنيات » من جهة ، ثم هو مجتمع يقوم على اسس المنفعة كمعيار نفرق به بين ما نقبله وما نرفضه من الافعال والقيم من جهة اخرى .

ــ فاذا سئلنا : في اي الجوانب يتحول الفكر في حالة التطور الحضاري ؟ كان الجواب كما يلي :

اولا : في ان تحل الالة محل الانسان .

وثانيا : في ان نتحول في قياسنا لقيمة اي شيء في حياتنا . بحيث نجعل النتائج النافعة وحدها هي اساس الحكم .

ــ ويمكن ايجاز هذا التحول الفكري في حكمتين : « العقلانية » و « العلمانية » وفيما يلي تحليل مختصر لهما :

ا العقلانية هي ان نعالج مشكلاتنا بالمنطق وحده دون العاطفة

= وهذا معناه ان نتخذ من الوسائل ما يؤدي انى الاهداف ، حتى لو تعارضت تلك الوسائل مع ما يريح نفوسنا .

فمن ذلك ـ مثلا ـ ان ننظر الى أفراد الناس من زاوية ما يحسنون صنعه . لا من زاوية انتمائهم الاسري .

- في المجتمع الجديد تحل تجمعات العاملين محل الاسرة
- ويحدث انتقال من الريف الى المدن . وفي حياة المدينة الصناعية تنحل الاسرة

تبقى « الاسرة النواة » : الوالدان والاطفال . ويتبعثر الشباب العامل

= يصبح الصراع بين الاجيال اوضح ظهورا
فالشباب هم اول من تستدعيهم الحياة الصناعية الجديدة
وبالتالي فهم اول من يكسبون المهارات الجديدة
اي انهم يسبقون الى اكتساب العادات الجديدة في طرائق التفكير
فتتسع الهوة بينهم وبين ابائهم

- يصبحون اميل لمن ابائهم الى الواقع العملي
- وقد تساورهم الشكوك في اهمية المشكلات الموروثة والاساليب الموروثة

ب ـ اما عن « العلمانية » فهي مرادفة « للانسية » (او المذهب الانساني)

- فالتركيز يكون على حياة **الانسان** في هذه **الحياة الدنيا** .

٣ ـ ما تصادفه البلاد المتخلفة عند التنمية من **ازمات في الاختيار** . وذلك من وجهين :

أ ـ لايهما تكون الاولوية في سلم التفضيل : الانتاجية ؟ ام العدالة الاجتماعية ؟

- هذا اشكال خطير يشير اليه « ماكس مليكان » Max Millikan
(مدير مركز الدراسات الدولية في الـ Mit معهد التكنولوجيا في ماساتشوستس بامريكا)

ـ خلاصته ان البلاد المتخلفة بدات في الحياة العصرية (التصنيع الخ في وقت اشتد فيه الوعي بحقوق الطبقات المحرومة
لم تكن هذه الحقوق ذات وزن عندما بدا التصنيع في انجلترا مثلا
(اقرأ عن حالة العمال في روايات دكنز)

ـ في البلاد المتخلفة تفاوت فظيع بين الفقر والغنى . بين الريف والمدن.
وهنا ينشأ السؤال :

● هل نبدأ برفع الغبن عن الكثرة المحرومة ، فننفق على **اسكانها وتعليمها وطبها** ... الخ

● أو نبدأ بالتركيز على مافيه مصلحة الانتاج واطراد زيادته ؟

— لو اخذنا بالاولى ابتلعت الخدمات حصيلة الانتاج وشلت مسيرته ، فكثيرا ما يؤدي التركيز على العدالة الاجتماعية — قبل الكفاية الانتاجية — الى العجز عن تحقيق العدالة الاجتماعية نفسها
ولو اخذنا بالثانية تنافي الوضع الاجتماعي مع مقتضيات الحياة العصرية :

— فهل يمكن العثور على صيغة تجمع بين الكفاية والعدل ؟ هذا سؤال يجب ان يطرح في جدية بالغة ليجاب عنه .

ب — الوجه الثاني من ازمة الاختيار هو ما يأتي :

— ليس ادخال الحياة الاقتصادية الجديدة مجرد اضافة للمكنات في حياتنا ، بل هو ادخال لعادات جديدة واسلوب جديد في العيش

— فالتكنولوجيا الجديدة تصحبها قيم جديدة

— والمشكلة هنا هي اننا قد نأخذ بالتقنيات ولكننا نتشبث بالقيم القديمة ، فيحدث التناقض
ونكتفي بامثلة قليلة من حياتنا :

— ● قلنا ان من لوازم الحياة العصرية التركيز على حياة **الانسان هنا والان** .
لكن هذا التركيز قد يتعارض مع الشخوص بأبصارنا الى **حياة آخرة**

● لقد لاحظ بعض الكتاب انه حيث يشتد التعلق بالحياة الاخرة يبطىء التقدم الحضاري الحديث ، ويضربون مثلا لذلك بعض اقطار الشرق الاقصى وبعض شعوب امريكا اللاتينية الكاثوليكية

— ● الصناعة العصرية لا بد لها من تمويل
والتمويل لا يتوافر الا ومعه ارباح على الاموال المودعة وها هنا قد تثار مسألة « الربا »
يلاحظ انه لا علاقة اليوم في المشروعات الاقتصادية الكبرى بين من يقرض ومن يقترض ، وقد كان تحريم الربا لدفع سطوة الدائن على المدين
تغير الموقف ، وبقيت القيمة القديمة

— ● الحياة الصناعية الجديدة ترتكز على مهارات معينة في ادارة الالات، وفن الادارة ، وفن التسويق الخ
فلا بد من اختيار الاكفأ — لكن قد تغلب علينا القيم الاسرية القديمة فنضع « الوجهاء » في مراكز الرئاسة ، او نختار ذوي القربى او الاتباع ، نضع هؤلاء مكان الاكفاء

● التفاوت الطبقي والاعتزاز بالاصول العرقية امور راسخة في ثقافتنا التقليدية ، وكلها امور تتنافى مع روح المجتمع الجديد

— انظر كيف ترجمنا كلمة Class الى « طبقة » مع أن الكلمة الافرنجية ومعناها « فئة » — لا تتضمن بالضرورة تفاوتا في الارتفاع والانخفاض ، فلم نتصور نحن ان يكون الاختلاف بين الناس افقيا ، فجعلناه راسيا

٤ — بأي مقياس يقاس التطور الحضاري ؟

— ان عبارة « التنمية والتطور الحضاري » نتضمن الزعم بأن السير هو من التخلف الى التقدم

— فبأي معيار يقاس تفاوت الشعوب في هذا المضمار ؟

● هل هو معيار اقتصادي ، بمعنى ان يقاس التقدم بارتفاع متوسط الدخل ؟

● او هو معيار ثقافي ، بمعنى ان يقاس التقدم بدرجة انتشار التعليم ومدى ارتفاعه ؟

● هل المعيار هو درجة العلمنة والتصنيع ؟....

— هي معايير كثيرة ، قد تجتمع كلها او بعضها في شعب ، وقد تتعدم كلها او بعضها في اخر .
لكن ايا ما كان المعيار الذي نختاره ، فالشرط الضروري دائما هو :

تغيير طرائق التفكير .

كيف ؟

— التغيير الذي هو تقدم ، يفترض نموذجا يحتذى ، وكلما ازددنا قربا منه ازددنا تقدما ، والعكس صحيح كذلك
فما هو النموذج الذي نقيس اليه ؟

انه هو الاطار الحضاري في اوروبا وامريكا ، وقوامه طائفة من خصائص ، من اهمها :

أ ــ قابلية التغير وقبول الجديد ، فالتغير السريع الشامل هو من ابرز علامات العصر

ب ــ والعلم التكنولوجي هو اقوى عوامل التغير السريع

جـ ــ الانشغال بالحاضر والمستقبل دون الماضي

د ــ الايمان بالعلم وقدرته واطراد نموه

هـ ــ تمدين القرية (بمعنى ان تصبح القرية مدينة صغيرة)

و ــ المساواة المطلقة بين الناس ، وبصفة خاصة بين الرجل والمرأة

ز ــ النظر الى الطفل من زاوية طفولته ، لا على اساس انه رجل صغير او امرأة صغيرة ــ واثر هذه النظرة الجديدة في التربية .

ــ ينبثق من هذا كله هذا السؤال الثقافي الهام :
انحن في عصر ثقافة واحدة موحدة ، ام ثقافات منوعة كثيرة ؟

= فلماذا يكون الاطار الحضاري الغربي نموذجا ؟
(ومن هنا تنشأ الحيرة الثقافية في البلاد النامية)

ه ــ مشكلة الفراغ

ــ الفكرة التقليدية عن تقديس العمل اخذت تتزعزع فالعمل هو من اجل الفراغ .

ــ برتراند رسل ومقالته عن « التراخي » In Praise Of Idleness

ــ مع التصنيع تزداد ساعات الفراغ

● ضرورة ان تشيع « فضيلة الفراغ » في مجموعة القيم الجديدة

● مع الفراغ تنشأ الخدمات الاجتماعية التطوعية

ــ ومن نتائج ازدياد الفراغ نشأت حركة تعليم الكبار
فلا بد من اتجاه التربية نحو اعداد الناس للعمل واعدادهم للفراغ

ــ كان الراي السائد هو انه اما عمل واما فراغ
لكن تغيرت الصورة باضافة وجود ثالث ، هو :
ما ليس بعمل وليس بفراغ
وهذا معناه : النشاط الاجتماعي تطوعا ــ ونشاط رابطة الاجتماعيين مثل لذلك

— من اخطر مشكلات عصرنا الثقافية هي الشعور بالسأم والضياع :

● فالعمل في حد ذاته لا يعطي للانسان مبرر وجوده لانه وسيلة . . .

ولكن : وسيلة لماذا ؟

● كان الدين يملأ هذه الفجوة ، بأن جعل العمل الصالح وسيلة للسعادة في الاخرة

● وكانت الاسرة المترابطة ايضا تعمل على حل المشكلة ، ان يكون العمل من اجل الاسرة مجتمعة بكبارها وصغارها

— لكن هذه العوامل لم تعد اليوم بمثل قوتها الماضية

— فكانت النتيجة هي ما يشير اليه ادباء العصر ومفكروه :
الضياع ، السأم ، عبثية الحياة

— ولنلحظ هنا ان هذه المشكلة ونتائجها غير معروفة ولا محسوس بها في المجتمعات المتخلفة ، لانها تنشأ مع «التنمية والتطور الحضاري»

— ومشكلة السأم هذه تقتضي ان يعد النشء للفراغ ، كما يعدون للعمل ، سواء بسواء

— من الوظائف الثقافية الرئيسية التي يؤديها الفراغ مع اجهزة الاعلام الحديثة ، التقارب الثقافي بين الناس
فالجميع يسمعون ويرون معا ما تذيعه فيهم اجهزة الراديو والتلفزيون والسينما .
وفي هذا التجانس الثقافي ما فيه من خير ومن شر

— الخير اجتماعي

— والشر هو الهبوط بالاعلى الى المستوى الادنى

« أثـر التخطيط في تحقيـق أهـداف التنميـة »

كلمة الاستاذ الدكتور / ابراهيم سعد الدين عبد الله

في بداية الحديث أود أن أقول ان الكويت مشكلتها الاساسية تتعلق بالتخطيط الاجتماعي اكثر مما تتعلق بالتخطيط الاقتصادي وتتعلق بالتنمية في الجانب الاجتماعي اكثر مما تتعلق بالتنمية الاقتصادية المجردة ومن هنا في الواقع فان حديثنا عن التنمية والتخطيط في رابطة الاجتماعيين هو حديث يتناول مشاكل الكويت بالذات في هذه المرحلة التي تمر بها ، وسوف أتناول في حديثي العلاقة بين التخطيط والتنمية بصفة عامة مع ربط هذا الموضوع بصفة خاصة بدولة الكويت والظروف التي تمر بها .

أول ما أتوجه بالحديث فيه هو عن لماذا التخطيط ؟ ولماذا التخطيط من اجل تنمية على وجه التحديد : وهنا أجد في أن أبدأ لمحاولة تعريف التنمية والتفريق بين مفهوم التنمية والنمو . ما اقصد به من هذا التفريق هو ان اركز على حقيقة اساسية هذه الحقيقة الاساسية هي ان كل المجتمعات او اغلبها تمر في اغلب فترات حياتها بحالة من التقدم والنمو المستمر .. لكن هذا التقدم والنمو المستمر لا نسميه في العادة محاولة للتنمية الا اذا كانت هذه المحاولة هي محاولة واعية للوصول الى اهداف معينة . ما اقصد التركيز عليه في هذا الشأن هو انني عندما اتحدث عن التنمية فانما اتحدث عن جهد هادف للوصـول الى اهداف معينة . هذا الجهد الهادف يبدأ اساسا بوعي . بوعي بأن هنا تخلفا وان هذا التخلف من المطلوب القضاء عليه والانتقال من حالة التخلف الموجودة الى حالة جديدة هي ما نسميها حالة التنمية أو حالة النمو عملية الانتقال وما يتـم فيها ـــ العملية الواعية التي اذكرها العملية الهادفة ـــ .

ما أرجو ان يكون واضحا هو ان هناك فرقا حين نقول ان مجتمعا معينا يزيد الدخل القومي فيه . هنا ممكن ان نتحدث عن زيادة الدخل القومي . زيادة النشاط الاقتصادي ـــ زيادة الاستهلاك : زيادة العمالة .. كل هذه الزيادات عندما تأتي هذه الزيادات والانشطة الجديدة كنتيجة للنشاط العادى للانسان للنشاط العادى للافراد . كل فرد يسعى لمصالحه الذاتيـة وفي اثناء سعيه لمصالحه الذاتية قد يؤدي هذا الى نمو مقدرته ونمو موارده ونمو ملكاته . فان هذا في واقع الامر لا تقول عنه في اغلب الاحوال انه تنمية في كلا اللفظين العربي والانجليزي فيه تفرقة بين عملية **develop** بالنسبة للانجليزي وبالنسبة للعربي ايضا بين عملية التنمية والنمو اذا التنمية جهد هادف نبدأ بوعي بأن هناك تخلف

عن حالة يمكن الوصول اليها اذا هنا ايضا هناك وعي بحالة التخلف وبامكان القضاء على هذا التخلف وصولا الى مستويات اعلى . هذا النوع من الوعي لم يأت لاغلب المجتمعات في واقع الامر الا نتيجة المقارنة بين حالة الوعي بحدوث التخلف والوعي بامكانية التقدم ونجد طبيعي من مقارنات تحدث بين المجتمعات التي تحس بحالة التخلف وبين غيرها من المجتمعات التي تعتقد هذه المجتمعات انها قادرة على الوصول اليها هذه الحالة من الوعي ايضا تحدث كنتيجة لاعتقاد المجتمع او من يعيشون فيه بأن هناك من الظروف الداخلية ما يعيق الوصول الى الهدف المطلوب وهناك ايضا وعي بأن هناك من الظروف الداخلية ما يمكن لو استغل استغلالا حسنا ان يؤدي للوصول الى هذه الاهداف التي يرغب المجتمع الوصول اليها . وهنا قد يكون من المفيد ان نحاول معا ان نتعرف عما هو المقصود بالتخلف بشكل خاص وكيف يحس افراد المجتمع بحدوث التخلف اود ان اشير بصفة خاصة انه كثيرا من الاحيان يقاس التخلف بمقاييس معينة ترتبط اساسا بالدخل وبطابع الحياة من الناحية الاستهلاكية على وجه الخصوص فمثلا يقارن بين الدول المرتفعة الدخل والدول المنخفضة الدخل ويقال عن الدول المرتفعة الدخل بأنها دول متقدمة بينما يقال عن الدول المنخفضة في دخلها انها دول متخلفة في بعض الاحيان توضع المقاييس فتتحدث عن الدول التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن مائة دولار في السنة باعتبارها دول شديدة التخلف دول اخرى يكون دخلها ما بين مائة وثلاثمائة دولار باعتبارها دول متخلفة دول اخرى يزيد دخلها عن هذا التي هي في طريقها الى النمو ثم الدول التي يزيد فيها متوسط الدخل تقريبا عن ٦٠٠ او ٧٠٠ دولار بالنسبة للفرد ايضا في بعض الاحيان يقاس التخلف بمظاهر معينة من مظاهر الحياة هي في حقيقتها مرتبطة بوجود هذا الدخل . فهنا مثلا ممكن ان نتحدث عن عدد التليفونات المستخدمة بالنسبة للعائلات نتحدث عن التلفزيونات المستخدمة بالنسبة للعائلات كم لكل الف عائلة كذا تليفزيون . عدد الخدمات المختلفة المتاحة للمجتمع كل هذه المقاييس في واقع الامر مرتبط بمقياس محدد وهو الدخل . هذا المقياس له عيوب واذا كانت له عيوب بصفة عامة فان له عيوبه بصفة خاصة بالنسبة للمجتمعات التي يرتفع فيها الدخل ارتفاعا شديدا كنتيجة لوجود نشاط اقتصادي خارجي داخل هذه المجتمعات يؤدي الى زيادة ثروتها زيادة كبيرة بما يؤدي الى زيادة الدخل بالنسبة لاغلب الافراد فيها مع ان باقي النواحي في واقع الامر هي النواحي المتقدمة بمعنى لو اخذ هذا المقياس — مقياس الدخل — وطبقناه على دول الخليج بالتحديد نجد ان دول الخليج اذا ما اخذنا مقياس الدخل القومي كالاساس هي دول لا يمكن القول عنها انها دول متخلفة . لكن في واقع الامر — الدخل ليس الا نتيجة لنشاط اقتصادي واجتماعي — الدخل في زيادته او انخفاضه انما هو نتيجة لوجود او عدم وجود نشاط انتاجي متقدم داخل

المجتمع بوجود قدرة على الانتاج بكفاية عالية ـ لان وجود قدرة على الانتاج بكفاية عالية هي في الحد ذاتها في النهاية هي التي تؤدي الى الدخل . فاذا نجد ولو كان الدخل هو احد المقاييس المستخدمة انما الدخل نتيجة وليس سبب وان السبب الاساسي هو نوع النشاط الاقتصادي السائد. ونوع النشاط الاقتصادي السائد انما يرتبط بالقدرة على الانتاج وهذه القدرة ترتبط في الاساس بنوع الكنيك الاقتصادي المستخدم كما ترتبط بنوع القوة العاملة الموجودة وبالقدرة الانتاجية المتوفرة في المجتمع . بعض المجتمعات ومنها المجتمعات الخليجية على وجه التحديد قد تتواجد فيها ظروف نحو قطاع معين من قطاعاتها الاقتصادية كالقطاع البترولي يدفع بدخلها الى الامام دفعا كبيرا لكن هذا القطاع في الواقع هو قطاع اجنبي في الاساس . وما اقصد به انه قطاع اجنبي في الاساس هنا . هو عبارة استغلال لرؤوس اموال اجنبية بتكنيك اجنبي بقوى عاملة في غالبها اجنبية بقدره لهذه القوى العاملة الاجنبية بمعرفة فنية هي في واقع الامر كلها معرفة اجنبية في الغالب . استغلال هذه القدرة في بلد ما تتوفر فيه الثروة الطبيعية المطلوبة بواسطة المجتمعات الاجنبية المتقدمة قد يؤدي (وقد ادى بالفعل في حالة المجتمعات الخارجية) الى تدفق ثروة على هذه المجتمعات دون أن تكون هذه الثروة هي الناتج العادي لنشاط افرادها هي ناتج القطاع الوطني النشط في هذا المجتمع فالقطاع الوطني النشط في هذا المجتمع لم يزل في قدرته الانتاجية لم يزل في كفايته لم يزل في امكانية منخفض الكفاية منخفض الامكانيات منخفض القدرة عن مثيله من المجتمعات المتقدمة . اذا هنا نجد اننا امام حالات رغم ازدياد الثروة فيها في واقع الامر ورغم ازدياد الدخل فيها كمتوسط بالنسبة للفرد الا ان هذه الثروة وهذا الدخل هو ناتج كما قلت لنشاط اجنبي في ارض وطنية وليس ناتج النشاط الوطني في الاساس في البلاد ومن هنا اركز على حقيقة موضوعية وهي قدرة ذلك المجتمع على الانتاج ـ انتاج في قطاعه الوطني ـ هذا الذي يبين المجتمع اذا كان المجتمع متخلفا او ناميا . واذا اخذنا بهذا المقياس فاننا نجد ان عدد كبير من هذه الدول هي في واقعها دول متخلفة .

النقطة الثانية : اننا نقول اذا كان بعض الدول المتخلفة فهي تسعى للتقدم وان هذا السعي يحدث عندما يدرك المجتمع في عمومه انه بالنسبة لمجتمعات اخرى يعتبر في واقع الامر يعتبر متخلف اذا المجتمع بوعيه يسعى في الاساس للوصول الى حالة جديدة هذه الحالة الجديدة تتطلب نشاط من اجل الوصول الى هذه المجتمعات . اذا القضية الرئيسية التي يواجهها مجتمع ما في واقع الامر هي ما هي هذه الاهداف التي يسعى اليها في الحقيقة ما هي هذه التنمية التي يسعى اليها . وهنا اود ان اذكر انه اذا كانت المجتمعات المتخلفة تقليديا تسعى الى زيادة دخلها القومي فان مجتمع كالمجتمع الكويتي ومجتمع كالمجتمعات الخليجية ليست قضيتها الرئيسية هو زيادة دخلها القومي انما قضيتها الرئيسية مختلفة

عن ذلك فيما يختص بالتنمية قد تكون هي ايجاد القدرة على مواصلة الحصول على دخل قومي مرتفع حتى اذا ما انقضت فترة الثروة الهابطة كنتيجة للتوازن البترولي قد تكون هي الاستفادة من هذا في الثروة الطارئة التي هبطت على هذه المنطقة من اجل تنمية قدرة جديدة من اجل تحقيق مجتمع التطورات قد تكون هذا أو غير ذلك من اشياء انما ما لم يحدد سلفا ماذا يهدف اليه المجتمع الكويتي في عملية التنمية فانه بطبيعة الحال تصبح قضية التنمية في حد ذاتها قضية اسم اكثر منها قضية واقع . يعني اننا هنا امام حالة جديدة في موضوع التنمية ونقول امام حالة جديدة لاننا عادة بالنسبة لاغلب المجتمعات المتخلفة نواجه حالة تقليدية معروفة قدرة انتاجية ضعيفة . دخل قومي ايضا ضعيف . اذا مقياسنا وعملنا هو زيادة القدرة الانتاجية من اجل زيادة الدخل القومي وبعد ذلك اود ان اربط هذا الحديث السريع العابر عن موضوع التنمية بموضوع التخطيط في الاساس اذا كنت قد عرفت النتيجة بأنها محاولة للتغيير هادفة وواعية فان التخطيط هو وسيلة من اجل تحقيق الاهداف بأقل درجة من الاسراف في المواد وهنا في واقع الامر اود ان افرق بين شيئين الحديث عن التخطيط بارتباطه بنظام اجتماعي معين . والحديث عن التخطيط كعملية معينة للوصول الى اهدافها . عادة التخطيط عندما نشأ نشأ في مجتمعات الى خلق شكل من اشكال المجتمع الجماعي اى المجتمعات الاشتراكية والتخطيط بدأ من هذه المجتمعات ولكن في واقع الامر التخطيط لم يعد مقصورا على هذه المجتمعات بل ان المجتمعات النامية في عمومها قد أخذت باسلوب التخطيط وحتى المجتمعات الراسمالية في عمومها قد أخذت بأسلوب التخطيط وهنا قد يكون هناك سؤال . ولماذا اسلوب التخطيط ؟ والرد ان الرغبة في الاخذ بالتخطيط تأتي اساساكنتيجة للوعي بأن طرق النشاط ليتم تحقيقا للاهداف الذاتية لكل فرد او جماعة في المجتمع في عمومه لا تؤدي للضرورة الى الوصول الى الهدف المطلوب اعني انه اذا كان كل انسان عندما ينشط فان هذا سيؤدي في النهاية الى تحقيق أهداف المجتمع اذا كان كل نشاط عندما ينشط في تحقيق اهدافه الذاتية . فهذا يؤدى طبيعيا لتحقيق أهداف المجتمع اذا لا ضرورة لوجود الاجهزة المركزية الموجودة التي تحاول ان توجه النشاط في المجتمع في عمومه انما فقط الوعي بأن مجرد ترك الامور على ما هي عليه لايؤدي الى الوصول الى النتيجة المطلوبة هو الذي يؤدي الى محاولة واعية لتوجيه الموارد للوصول الى اساس هذه المحاولة الواعية هي التي نسميها التخطيط هنا ايضا اود ان اشير الى ان التخطيط كعملية يبدأ في العادة في تحديد لما يرجى الوصول اليه لاننا عندما نقول سنخطط فاننا نقول سنخطط من اجل ماذا ؟ من اجل ماذا التخطيط ؟ نقطة البدء في التخطيط هو اننا ايضا نعرف الموقف الحالي . ثم نعرف صوره نرجو الوصول اليها ثم نعمل للوصول من الصورة التي نحن عليها الان الى الصورة

المرجو الوصول اليها مستقبلا يمكن من هذا القول نجد الارتباط بين التخطيط والتنمية التنمية عبارة عن وعي بحدوث تخلف ورغبة الى الوصول للتقدم .

والتخطيط يبدا ايضا بتحديد اهداف يرجى الوصول اليها مع معرفة للصورة الحالية وتحديد الوسائل التي يجب ان تستخدم من اجل الوصول الى هذه الغاية عملية التخطيط في واقعها تتم في سلسلة من الخطوط :ـ

عملية التخطيط تبدا بأننا نرجو الوصول الى هدف معين ـ اذا تحديد الاهداف هو العملية الاولى في التخطيط . تحديد الاهداف هو لا بد ان يتم على اساس من معرفة الواقع الحالي وامكانيات التطور مستقبلا . اذا تحديد هذه الاهداف يتم كنتيجة للدراسة دراسة الواقع ودراسة الامكانيات يتم ايضا تحديد هذه الصورة على اساس تنبوء بما يحتمل حدوثه في حالة عدم وجود الخطة . ولمعرفة الصورة التي نريدها مستقبلا لا بد ان نعرف في حالة عدم التدخل .. ماذا ستكون عليه الصورة ثم كيف يمكن تحديد ماذا يحدث لو لم يجر التدخل الى الصورة المرغوب في الوصول اليها . وهذا ايضا يقتضي مسالة اساسية وهو التعرف على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والقوانين التي تخضع لها مثل هذه العلاقات لان حالة التدخل التي نتحدث عنها هي حالة تتم في اطار من وجود

قوانين تحكم الاشياء اى عندما نتنبأ بأن شيئا ما سيحدث . فنحن نتنبأ بناء على معرفة بعلاقات بين الحاضر والمستقبل تغير هذه العلاقات يقتضي معرفة القانون الذي يحكمها ـ فاذا تحدثنا مثلا عن الرغبة في زيادة كفاية العاملين في الكويت ـ فذلك يتطلب منا معرفة عدد من الاشياء يتطلب منا في اى اتجاه يحدث كفاية في الانتاج ثم كيف نستطيع ان نزيد هذه الكفاية ثم كيف نحث هؤلاء الافراد على ان يزيدوا من كفايتهم هذه المعرفة نجد أنها مترابطة بنواحي كثيرة ومتعددة مرتبطة بسياسة الاجور مرتبطة بسياسة الاسكان مرتبطة بنوعية السكان الموجودين مرتبطة بسياسة الخدمات الاجتماعية وهكذا ما لم تعرف هذه العلاقات فان مجرد تحديدنا لاهداف ومحاولة الوصول اليها لن تكون سليمة على ضوء هذه المعرفة بالقوانين نرسم سياسات عامة للوصول الى الاهداف وفي ضوء هذه السياسات العامة نحدد خطوط تنفيذية من اجل تحقيق هذه السياسة واذا ما حددنا هذه الخطوط التنفيذية فاننا نتابع هذه الخطوط التنفيذية لنتأكد من اننا نسير في الطريق المرسوم ونعدل خطتنا دائما على اساس ما يهمنا من الواقع . اذا هنا لو نجد عملية التخطيط نجد انها عملية

مستمرة وطويلة وانها متكررة دائما . وفي النهاية اوضح قضية واحدة رئيسية اعتقد انها من الضروري اننا جميعا نكون على وعي كامل بها وهـــو اننا نبدا بالقول بأن التخطيط ضرورة للتنمية لا في كما قلت ان التنمية هي وصول الى جهد واعي من الاهداف والتخطيط هو وسيلة من اجل تحقيق هذا الهدف فانني اود أن اذكر هنا ان التخطيط لا يحقق التنمية الا اذا كان تخطيطا سليما وصحيحا اعني انه مجرد وجود الاجهزة ومجرد وجود ما يسمى الخطة ومجرد تحديد الاهداف لا يؤدي اساسا على دراسة علمية للواقع والقوانين التي تحكمـــه وكيفية التفكير فيها . وهنا اود أن اذكر ان التخطيط الغير مستند على اسس علمية قد يكون في كثير من الاحيان يؤدى الى نتائج اسوا كثيرا من ترك الامور على ما هي عليه فان احتمال الاخطاء قد تصحح بعضها البعض عندما يسعى كل شخص الى جهد ذاتي ويخطىء هذا ويخطىء ذاك فان من الممكن ان الاخطاء لا تكون في نفس الاتجاه فيصحح بعضهـــا البعض . انما التخطيط الخطأ هو تخطيط في اتجاه واحد وخطاه ذو تاثير كبير على المجتمع فانه اذا كان التخطيط هو ضرورة للتنمية فانه ضرورة فقط عندما يصبح هذا التخطيط مبنيا على اسس سليمة واعية مبنيا على دراسة علمية حقيقية لمجتمع واع .

أثـــر التخطيـــط في تحقيق اهداف التنمية

للاستاذ عبدالله محمد علي

ان الهدف الاساسي للتنمية لدى اكثر المجتمعات النامية هو تحقيق معدل متزايد من النمو الاقتصادي يتناسب مع معدل تزايـد السكان ، اى السعي لازدياد الدخل القومي وارتفاع متوسط الدخل الفردي .

لو نظرنا الى الاقتصاد الكويتي لوجدنا انه يعتمد بصورة رئيسية على النفط وما يتبعه من صناعات وخدمات مختلفة . فهو اقتصاد ذو مورد وحيد قابل للـــزوال .

وانتاج النفط هو العامل الوحيد في تحديد مستوى الدخل في الكويت وحيث ان كميات النفط المنتجة لا علاقة لها بالاقتصاد المحلي ولا تساهم عوامل الانتاج المحلية من الراسمال والقوى العاملة في انتاجه كما انها قابلة للزوال ، فلا بد من تحويل جزء من هذه الموارد النفطية الى اصول منتجة تساهم بدورها فيتنمية الدخل القومي . اى انه لا بد من تنويع مصادر الانتاج ورفع نسبة مساهمة هذه المصادر الجديدة في تكوين الدخل القومي .

وتنويع النشاط الانتاجي هذا يستلزم بالضرورة احداث تغيرات اساسية في تركيب المجتمع بشكل يتاح معه ظهور الكفاءات الفنية يأخذ على عاتقها اجراء عملية التنويع . ولهذا فان الهدف الاساسي للتنمية في المجتمع الكويتي ليس زيادة الدخل القومي . وانما هو تنمية الموارد البشرية ، وخلق طاقاتبشرية متخصصة تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية وتساهم في الناتج المحلي ومتوسط الدخل الفردي الذي لا يعتمد حاليا في تقديره على مشاركة عوامل الانتاج الكويتية فيه.

ولتحقيق الهدف السالف الذكر لا بد من وضع برنامج عمل يتميز بصفة الترابط والتناسق بين اجزائه المختلفة ، وهذا البرنامج الزمني هو ما نسميه بالخطة او التخطيط . وكما ذكر الدكتور ابراهيم فان العملية التخطيطية اسلوب علمي لتنظيم الفعاليات البشرية والمالية في المجتمع ضمن اطار اهداف مجتمعية

واضحة يراد الوصول الى تحقيقها ، وهي اداة لوضع الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية مع التقيد بأهداف التنمية .

ومن الطبيعي ان تكون هناك سياسات عامة توضح المبادىء والاسس التي تحكم النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلد .

ومن اهم هذه السياسات هي السياسة السكانية التي توضح الحقوق والواجبات الخاصة بالمواطنين والمقيمين وتربط ذلك بمتطلبات الاقتصاد والمجتمع من القوى العاملة . كما وتتضمن مجموعة التدابير والاجراءات الواجب اتخاذها في سبيل التوسع السكاني وتكوين الدولة .

فالسياسة السكانية هي جزء لا يتجزأ من مجموعة السياسات العامة التي يجب ان ترافق عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اي بلد من البلاد . فحجم السكان وتركيبه ونوعيته لها جميعها تأثير عميق على اهداف النمو الاقتصادي في ذلك البلد اذ ان المعدل العام للنمو الاقتصادي ومستوى الدخل الفردى وغيره لها ارتباط وثيق بمجموع السكان والقوى العاملة .

والانسان في اي مجتمع هو الوسيلة الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحركها الاول ، بالاضافة الى كونه الهدف النهائي لها في الوقت نفسه .

وفي الكويت يتميز التركيب السكاني بوضع فريد من نوعه فعدد المقيمين من غير الكويتيين يفوق عدد المواطنين ونسبة الكويتيين لا تزيد على ٢٥ ٪ من جملة القوى العاملة في الكويت . وغالبية الاعمال الفنية والمهنية يقوم بها افراد غير كويتيين وجزء كبير من القوى العاملة الكويتية تعمل في ميادين تغلب عليها صفة العطالة المقنعة .

فبالنظر الى الوضع السكاني الخاص في الكويت وتوقع استمرار هذا الوضع فان الامر يتطلب الى تحديد سياسة سكانية واضحة تأخذ بعين الاعتبار النواحي السياسية والثقافية والاجتماعية وكذلك تأخذ بالحسبان التركيز على خلق طاقات بشرية متخصصة ذات كفاءة انتاجية مع القضاء على العطالة المقنعة ، وتحويل قوة العمل الفائضة في بعض الميادين الى مجالات العمل الاخرى ، وذلك باعادة التدريب وتوسيع نطاق التعليم وتحسين نوعيته وتنويع اختصاصاته بما يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفي الختام احب ان اسأل عن نوع المجتمع الذي نريده للكويت مستقبلا فمن معرفة نوع المجتمع المراد يمكننا تحديد اهداف ووسائل التنمية .

أهميـــة التصنيع فـــي التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية في الكويت

الدكتور / عبد المنعم الطناملي

اتحدث هذه الليلة في موضوع كويتي بحت وان كان ككل الموضـــوعات والبحوث الفكرية يتصل اتصالا وثيقا بالتجربة العالمية ونأمل ان نستطيع تغذيـــة هذا البحث من خلاصة هذه التجربة . وفي البداية احب ان اقول ان الاقتصـــاد الكويتي والثقافة الكويتية والعلاقات الاجتماعية في الكويت قد تمت بصورة وفـــي اتجاهات مختلفة في الفترة الاخيرة اي منذ حـــدث التطور الاقتصادي الكبير في الاتتصاد الكويتي بمناسبة استغلال موارد النفط والتوسع في هذا الاستغلال .

فالواقع انه حدث نمو كبير في كثير من المناطق الاقتصادية والاجتماعية . لم يكن دائما نموا متواليا ، ولكنه كان نمو على اي حال لتحقيـــق الاهـــداف الاجتماعية الطبيعية لشعب عاش عيشة قاسية تهـــدده الصحراء مـــن ناحية وتفرض عليه ظروف الحياة ان يبحث عن رزقه في اعمـــاق البحر معرضا بذلك حياته دائما للخطر فكان طبيعيا اذا وانسانيا ان تكون حركة التقدم وان تكـــون الانطلاقة الكويتية صوب حياة اكثر سعادة ، ولم تهمل هذه النهضة الكويتيـــة ـــ لاني اسميها نهضة برغم ما اعترضها من عيوب ـــ الانســـان لا باعتبـــاره مستهلك فقط بل ايضا باعتباره الادارة الاساسية للانتاج حاملا للانتاج الحديث الذي يرتبط به المستقبل البعيد لهذا البلد . حدثت اخطاء متعددة وانحرافـــات متعددة في تحقيق هذا الهـــدف السامي وحدثت مبالغة كبرى في تحقيـــق هدف الرفاهية وهذا ظاهر من المناقشات التي دارت في الندوات السابقة . صحيـــح تزايد الناتج القومي الاجمالي او الدخل . وانا اعتبر على خلاف ما قيـــل فـــي الجلسة السابقة ان هذا التزايد يعتبر مؤشر حقيقي للتطور الاقتصادي . الواقع ان القادم الى الكويت يصاب بدهشة بل ان الباحث في الاقتصاد يصاب بدهشـــة عندما يلامس اقتصاد كالاقتصاد الكويتي وذلك لان العالم والنظريـــة الاقتصادية ما كانت تعرف في الماضي الا البلاد النامية ـــ او اقصد البلاد المتقدمة ـــ ثم جاءت

بعد ذلك جماعة البلاد المتخلفة تشغل الرأي وتشغل النظرية الاقتصادية والى اليوم لم تستق بعد نظرية اقتصادية للتقدم الاقتصادي في البلاد المتخلفة . والتي اصر على تسميتها بالبلاد المتخلفة الذي اعتبر التسمية بالبلاد النامية تسمية متفائلة مفعمة بالتفاؤل وكما قيل ان الاحساس بالتخلف هو اول خطوة في سبيل التفاعل العقلي والعاطفي من اجل العمل الايجابي في سبيل التقدم واذكر انه طالما كنت اجلس في الامم المتحدة لم تجد كلمة الدول النامية لاني كنت اعارض معارضة شديدة في ادخالها كنت اعتبرها وسيلة التخدير للبلاد المتخلفة ثم انطلقت الكلمة بعد ذلك واظن انها لم تستعمل في الامم المتحدة الا في السنوات الاخيرة . والمعروف انه هناك دول غنية ودول فقيرة هذا ما يعرفه العالم ، الدول الغنية هي المتقدمة والدول الفقيرة هي المتأخرة ولقد قيل في ذلك في مطبوعات الامم المتحدة في السنوات الخمسينية اعطيت معايير ثلاثة : معيار الدخل — ولكن ليس معيار الدخل وحده ، انما بجواره معيار العمل . معيار العمالة ثم بعد ذلك معيار استخدام القوى ، المتحركة في احدى مطبوعات الامم المتحدة ، وفي احدى كتاباتها في اوائل الخمسينات ووضعوا نسب وقالوا اذا زاد الدخل عن كذا تكون الدولة متقدمة . ولكن هذا لا يكفي .. لا بد لكي تعتبر الدولة في قمة التقدم لا بد ان يكون العاملين في غير قطاع الزراعة يمثلون ٧٠ ٪ من قوة العمل اما اذا كان العاملين في غير قطاع الزراعة يمثلون ٥٠ ٪ فهي دولة متقدمة ليست في القمة اما الدول المتخلفة فان العاملين في غير قطاع الزراعة يمثلون اقل من ٣٠٪ ثم ادخلوا ايضا كمعيار لذلك استملاك الطاقة الواقع اننا لو طبقنا هذه المعايير على الكويت او على المناطق الخليجية — وانا اسميها البلاد الغنية ذات المورد الواحد التي يتعذر عليها الاستثمار المادي في ارضها بجزء كبير من ايراداتها السنوية — هذه البلاد في وضع لو طبقنا هذه المعايير لوجدنا معيار الدخل المرتفع معيارا لا يجوز ان تؤخذ مظاهره بل لا بد من تعديله . بمعنى أننا عندما نقول ان دخل الكويت او دخل الفرد من السكان عبارة عن ١٠٠٠ دينار هذا المعيار في نظري سليم انما لا بد ان تملك هذا المبلغ . اذا كان هذا المبلغ دخلا ودخلا متجددا فتكون الكويت بلدا متقدما ولكن هو دخل دائم متحدد على الزمن . لا بد ان تدخل عنصر الزمن كمقياس لانه هل اعتبر غني لو اعطيتني عشرة الاف دينار عندما اولد ثم تركتني ولا اعتبر اكثر غنا لو اعطيتني حتى سن العشرين مائة دينار مستوى لا شك انك لو اعطيتني حتى سن العشرين مائة دينار لكنت اكثر غنا وعلى ذلك فان معيار الدخل معيار بشرط . ولا شك ان طبقت هذا على الكويت وعلى منطقة الخليج لوجدنا انها ليست بالغنى الذي نقوله لان جزءا مما تحصل عليه سنويا ليست دخلا بل هو ثروة وطنية شأنها في ذلك انه من الممكن ان تكون مصر اكثر غنا لو استطاعت ان تبيع الهرم وان تبيع التربة الزراعية وتنقلها الى بلد صحراوي توضع فوقها ولو استطاعت ان

تبيع مياهها هذه هي الثروة الوطنية لا شك اننا لو بعنا هذه الثروة الوطنية وحصلنا على ثمنها خلال عشرين عاما لكنا من اصحاب الدخل الاكبر هذه المشكلة اظن انها بدأت تشغل الباحثين في الحسابات القومية واحسبها مشكلة ضرورية واساسية لا بد من الوصول الى علاج لها لا بد من تقدير ما هو الدخل الحقيقي او الدخل النقدي ولا بد من تقدير الثروة الوطنية ولا بد من عمل نوعين من الحسابات حساب راس مالي للثروة وحساب سنوي للدخل اذا فعلنا ذلك لوجدنا ان دخل الكويت اقل . هذا الكلام يقال بشكل اقل تحديدا من هذا عندما نقول لا بد من الاحتياط للمستقبل لا بد من عمل استثمارات انتظامية . لو اخذ هذا الكلام في المقدمة على انه كلام هام لانه مرتبط ايضا بالموضوع الذي اتحدث فيه . اذا حدثت نهضة في الكويت والكويت بمعيار الدخل بلد غني ولكنه اقل غنا مما نعرف. بمعيار العمالة صحيح انه ليس فيل زراعة في هذا البلد ولكن اعتبر المقصود بالزراعة هو القطاع الذي يبقى فيه الناس بلا عمل كامل هذا القطاع هو القطاع الحكومي بالنسبة لهؤلاء الناس الذين حصلوا على دخل ونريد ان تعطي مستوى المعيشة يتمشى مع زيادة الدخل ولا تجد ابواب عمل تعطيها لهم هذا هو الموجود في أبو ظبي وهذا هو ما يوجد في كل بلد تمر بهذه الظروف . الا اذا نفينا الانسانية وقلنا اننا نستطيع ان نعيش (انه كان الممكن جدا ان هذه الاموال توضع في حساب حكومة الكويت ولا يتسرب منها شيء الى الشعب وهذا كلام غير مقبول) والان المشتغلين في الكويت ٥٠ ٪ من قوة العمل كلها و ٨٠ ٪ بالنسبة للكويتيين اذا بهذا المعيار هي بلد شديد التخلف فيما يتعلق بالطاقة، الكويت بالنسبة للفرد من السكان لا تجاريها في انتاج الطاقة واستهلاكها الا الولايات المتحدة امريكا الشمالية وغير ذلك من البلاد فاستهلاكها للطاقة اقل (وانما هذه موجودة دائما في كل هذه الظواهر الموجودة في الكويت) وانما هذا الاتجاه هذا العظم من الطاقة انما موجه للاستهلاك . تجد الاستهلاك ضخم جدا وكبير جدا ــ الكويت تستورد من الخارج حوالي ثلث الناتج القومي بما في ذلك هذا الجزء من الثروة القومية الذي يعطي لها سنويا . عندما ننظر الى التجارة الخارجية عام ١٩٦٩ تجد نصيب الفرد من الواردات في الكويت حوالى ١٠٠٠ دولار ، في السعودية ١٤٠ دولارا ، في العراق ٤٧ دولارا ، في ايران ٤٩ دولارا . هذا الاستمرار الضخم ليس في الكويت فحسب بل في الثروة القومية . هذا هو مكان الانحراف . الانحراف مكان المبالغة في الرغبة في الرفاهية في الانتقام من الفقر والحاجة في الانتقام من الحاجة في الماضي القديم ولكن لا بد وقد اتجه البندول الى العكس من ان يصل الى مكان السعادة . نأخذ اي سياسة كويتية كل عوامل التقدم تجدها مشوبا بهذه المبالغة . مثلا في التعليم، التعليم صحيح ان طلبة المدارس زادوا من سنة ١٩٥٧ الى ١٩٧١ تقريبا ٥٠٠ ٪ هذه الزيادة الضخمة تعتبر تقدم ثقافي وتعليمي مرتفع انما عدد الاميين لا زال يساوي نصف السكان يعني فيه ١٩٠ الف

امي في الكويت منهم ١٠٠ الف كويتي ، ٩٠ الف غير كويتيين في نفس الوقت هذا التعليم المتسع هل هو ينمي القدرة على التصرف هل هو متمشي مع الاحتياجات الاقتصادية هل هو يعطي الفرد الكويتي تقدير العمل في ذاته هل هو يعطي له احترام العمل اليدوي كل هذا غير موجود . وبالتالي هذا التعليم المتسع ولا شك ان المقصود به هو تثقيف الافراد وتدريبهم ليصل الى غايته لان الجهد الذي يبذل اولا من الفترة التي اعطيت للنظام التعليمي لم تكن كافية للتنبيه ، بدأت الكويت تتنبه الى هذا وتتجه الى معالجة هذا الوضع . مثلا قوة العمل الكويتي — عنصر الانسان — صحيح عدد السكان زاد لغير الكويتيين وهذه مشكلة اجتماعية ، نسبة المشتغلين من مجموع السكان ٣١ ٪ ، بالنسبة لكل العاملين ١٨ ٪ بالنسبة للكويتيين الواقع ان النسبة متناقضة بمعنى ان النسبة سنة ١٩٦٥ كانت ١٨ ٪ من نسبة العاملين بالكويت سنة ١٩٧٠ اصبحوا ١٧ ٪ طبعا السبب هو تزايد صغار السن ولكن ما هو العمل الذي يعملونه انا اعتبر ان المشكلة الحقيقية هو التخلف الاقتصادي ليس هو ان احصاءات الدخل غير سليمة الصورة التي تعمل بها احصاءات الدخل غير سليمة انك تقول ان الخدمات تعادل تماما الانتاج المادي شيء لا أصدقه من الذي قال ان الراقصة في مسرح تخدم الاقتصاد القومي كالعامل في تقطير النفط هذا ما اقوله في طريقة عمل الاقتصاد اذن المشكلة ان تعدل احصاءات الدخل هذه لانها لا تعطي الواقع اذا قوة العمل الكويتية كما قلت بهذه النسب فيعملون اعمال المنتج .

هل سيعملون في المستقبل لا بد من تغيير سياسة التعليم انما ان يقال انه لم يحدث تقدم — انا شخصيا ضد المبالغة في التفاؤل لكن لا بد ان تكون عادلا وان تكون ايضا ضد المبالغة في التشاؤم لان اكثر شيء يقتل شعبه هو ان يحس انه لا امل له ولا يمكنني ان تخترع الامال انما الواجب ان تبرز الضوء كلما لاح لنا الضوء من مصدره حتى يكون هناك امل ما دام هذا الامل مبنيا على أصل حقيقي صادق . اذا حدث تقدم في الكويت لا شك فيه وهناك جميع العناصر للتقدم — هناك الطبيعة هذا الموقع الممتاز في وسط العالم على البحر هناك هذه الطبقة التاجرة . هذا المجتمع المشتغل بالتجارة — الذي تشكو منه البلاد المتخلفة والذي يعوق التقدم هو عدم الاهتمام بالنواحي المادية عدم القدرة على قبول المخاطر — هذا غير موجود في الكويت — التاجر الكويتي يوجد فيه روح المغامرة بسبب الظروف التي كانت موجود بها — الروح النشطة في الطبقة العاملة هذا يعتبر سبب من اسباب الامل كون هذه الطبقة تستفيد من النمو هذه مسألة اخرى . ولكن السبب الاساسي الذي يقال لعدم التقدم في البلاد المتخلفة عدم وجود هذا الشخص — اذا الطبيعة — العمل التنظيم يوجد كل مقومات التقدم اذا كل ما هنالك ان الاتجاه كان للانسان كمستهلك كان رد فعل ضد حالة الفقر وكان مبالغة .

والان نتكلم عن الصناعة ــ هنا ايضا يبالغ الناس في ايضاح ان الصناعة في الكويت لا اهمية لها لماذا ؟ لانها لا تمثل من الناتج القومي الا نسبة ٣ ٪ او ٤ ٪ وهنا اعود الى ما ذكرت ما هو هذا الناتج القومي الذي نتحدث عنه ــ هل سنتحدث عن الثروة الوطنية ؟ الصناعة تعطي لك ناتجا سنويا قارن هذا الناتج بناتج الثروة الوطنية ــ انا اتكلم عن الصناعة في نظري وهي الصناعة التحويلية ــ وليست الصناعة الاستخراجية ليست صناعة الكهرباء ولا الماء الصناعة هي الصناعة التحويلية ــ التي في الكويت بصفة خاصة صناعة تكرير النفط الصناعات الكيماوية والصناعات الاخرى الصغيرة وهي صناعة الاخشاب الصناعة المعدنية ــ فنسبة الصناعة في الدخل القومي او في الناتج القومي هي ٣ او ٤ ٪ لو اعدت تحديد الناتج القومي كناتج ثانوي لوجدت ان نسبة الصناعة زادت ومن ناحية مشاطرتها في العمالة وانا اذكر العمالة المنتجة ــ شيء طبيعي ان هذه المشروعات الصغيرة تستوعب ٧ر١٣ ٪ من قوة العمل كلها ــ اجانب وكويتيين ــ وايضا لو ادخلت ما قلت من وجوب تعديل ما يعتبر عمل منتج لارتفعت هذه النسبة الى رقم اعلى بكثير مما هي عليه . واذا قلنا ان هناك من لا يعملون سواء كان في وظيفة عالية او عادية هذا شيء عادي لان هذا نصيبه من ايرادات النفط هذا وضع اجتماعي وسياسة لا يمكن ان يتنكر له الانسان والا لتنكر للحقيقة لتنكر للواقع تخيل ان في الكويت شخص كويتي لا عمل له لا يأخذ راتبا كي يعيش يتسول هذا غير معقول نقول يشتغل في القطاع الخاص واذا كان القطاع الخاص به مزاحمة ونفرض انه غير حق للعمل هل يجلس في المنزل ونقول عنه لص ــ اذا المشكلة ماذا يعمل هذا الرجل انما الى ان توجد له عمل او كما ذكر توجد الاسباب لكي يوجد له عمل انت ملزم باعالته والا يتنافى الواقع اليومي مع الحقيقة الاجتماعية وان هذا البلد ترد لها اموال طائلة ــ اذا لو حددنا العمل لوجدنا ان ٧ر١٣ ٪ قد اشتغلت وليس هذا فقط انما هذه النسبة قد ارتفعت من سنة ١٩٦٥ الى سنة ١٩٧٠ ارتفعت النسبة من ١٠ ٪ الى ١٣ ٪ للكويتي وايضا بالنسبة للصناعة نسبتهم زادت لو قارنا ذلك بقطاع النفط لوجدت ان قطاع النفط برغم انه يكون ٦٠ ٪ من الناتج القومي وهو مؤكد يمثل اقل من هذا ورغم انه يكون ٦٠ ٪ لا يشغل اكثر من ٦٠٠٠ او ٧٠٠٠ منهم ١٠٠٠ كويتي او ١٤٠٠ والباقي غير كويتي لماذا ؟ لا طبيعة هذا العمل ــ واحب ان اقول في هذا كلمة وهو ان عملية النفط بعيدة عن المجتمع الكويتي مستغل من الخارج هذه المسألة تريد القاء نظر فهذه الصناعة لا تحرك شيء ــ اذا ناتجها لا يفيد الصناعة التحويلية في الناتج القومي الاجمالي حوالي ٤٠١ مليون دينار سنوي ــ اذا اهمية الصناعة في الاقتصاد الكويتي بقياسها الى النفط وبقياسها الى الخامات وبقياسها للتجارة الخارجية ــ ونأخذ مثل على ذلك صناعة مواد البناء صناعة المواد الغذائية المطاحن جعلت جزء من عملية اعداد المادة

للاستهلاك تعمل محليا يعني ان بعض الصناعات تحل محل الانتاج الاجنبي اما الصناعتان الاساسيتان تكرير البترول والاسمدة الكيماوية وهي التي تعمل الناتج القومي الاجمالي او الناتج المضاف او القيمة المضافة ومع ذلك كل التشغيل في الصناعات الصغيرة — من ضمن الاسباب الاخرى التي تؤدي الى تحقير شأن الصناعة في الكويت هي المتاعب التي لاقتها بعض الشركات الصغيرة — الواقع انني لست من الذين يقولون انه لا بد لكي نتعلم ان تخدم اناسا الذين يقولون ان هناك وسيلة للتعليم وهناك وسائل معروفة للتعلم بها ومع ذلك لا يمكن تبرير الخطأ اذا اصاب الاموال العامة ولكن على اي حال ان بعض المشاكل توجده وليس معنى هذا انني اذا اخذت انسان الى الطبيب فمات فلا اذهب الى الطبيب فالانسان لا بد ان يعالج — فبعض الصناعات الحديثة القوية اصيبت ببعض المشاكل — وانا في نظري ما كان لهذه المشاكل ان تحدث — ولكنها ان حدثت فليس معنى هذا انه لا بد لي ان احكم على فكرة الصناعة — البعض يقول ان الصناعة فشلت اذا نتجه اتجاه اخر — البعض الاخر يقول انه لا توجد زراعة انا اعتقد ان كل رأي من هذين الرأيين غير سليم وانه من الواجب تفادي الاخطاء الماضية والسعي الى تنمية الصناعة في الحدود التي اذكرها يرد سؤال: الصناعة في الكويت تقدم لها مزايا كثيرة جدا من ناحية التمويل وتمدها الحكومة ماديا بفوائد منخفضة حتى بالنسبة للصناعات التي تعتبر احتكارا — وبذلك اركز على ان الصناعة تقوم بدور هام في الاقتصاد وكنت اتمنى ان التجربة تؤدي الى القول بأن هذا هو القطاع الاقتصادي المنقذ وللاسف لا استطيع ان اقول ان هذا هو القطاع المنقذ للاقتصاد الكويتي في المستقبل — انا قلت ان الصناعة تحرك صناعات اخرى لاسباب متعلقة بالاحتياجات المادية وتحرك الاقتصاد الوطني بمعنى انك عندما تعمل صناعة يترتب على ذلك انك تدفع اجور يترتب على ذلك هذه الاجور يأخذها العمال ويصرفوها تنزل السوق تنشأ استثمارات اخرى تنشأ مدخرات اخرى هذا هو الذي يقال هذه نظرية معروفة هذه النظرية — وانا قلت في الدول يوجد فرق بين الغاية الاقتصادية وحدود النظرية الاقتصادية في انطباقها على البلاد المتخلفة . وهنا اقول انه ليس مجرد انشاء صناعة تنشأ صناعات لان ما ينفقه هذا الرجل يذهب الى بيت شخص فيحدث تجمع للمال ولكن في البلاد المتخلفة ينفقه في استيراد اشياء من الخارج . وانا سبق ان قلت في الاقتصاد الكويتي توجد فيه موضوع الاستيراد من باب واسع حوالي ٣٠٪ من الناتج يتسرب الى الخارج — اذا حالة التجمع لا تحدث وفي البلاد المتقدمة الذي يحدث انها عندما تنفق تحرك الصناعات الوطنية لان الصناعات الموجودة غير مشغلة تشغيلا كافيا لقلة الطلب ولذلك ازود الطلب على الصناعات المطلوبة ولذلك لا يحدث تسرب وصحيح انه لا يوجد في البلاد المتخلفة طاقات معطلة ولكن هذا هو اقصى ما تصل اليه يعني تعتبر البلاد المتخلفة في

حالاتها المعطلة مثل الاقتصاد المتقدم ويسمى ذلك حالة التشغيل الكامل ـ لانه لا يمكن للمصانع الشغالة اصلا عندما تنشأ مصنع جديد انه طاقاتها المعطلة ستحل .

اذا النظرية الاقتصادية التي تفسر التقدم والتجمع الصناعي ان الصناعة تؤدي الى الصناعة في البلاد المتقدمة يقال انها لا تنطبق على البلاد المتخلفة طبعا بعض الاسباب صعوبة تمويل المشروعات الجديدة صعوبة ايدي العمل الاجنبية وبالنسبة للكويت هل انشاء صناعة يؤدي الى انشاء صناعة اخرى .. هو السبب الاصلي الخاص بالانفاق ويصبح الانفاق الذي سيترتب عن الصناعة حاجة هزيلة جدا لان مستوى الانفاق عالى جدا . انما بعض العقبات الموجودة في البلاد المتخلفة الاخرى كالعملة الاجنبية عدم امكانيات التمويل ـ في الكويت متوفرة ـ الناحية الاخرى ـ الناحية الاجتماعية ـ عدم الرغبة في اخذ المخاطر تحمل المخاطر في الكويت غير موجودة انما الشيء الاساسي ليست اي صناعة تنشىء الكويت . الكويتتنشىء صناعة التصدير وصناعةالسوق المحلية ـ لا تريد ان تحل محل الواردات ولا تريد ان تنشأ صناعة محلية ـ انما معظم الصناعات الكويتية الكبرى ستكون صناعات تصديرية ـ وهي الصناعات المعتمدة على النفط وهنا تقابلك المشكلة الكبرى هي مشكلة المنافسة الخارجية ـ وفيه مشاكل في السوق العالمي لا بد ان تتغلب عليها ـ لا بد ان توسع السوق الخارجية ـ وفيه مشاكل حقيقة بالنسبة للصناعات التصديرية وهي الصناعات الكبرى الوحيدة الموجودة حاليا ـ الا اذا صح توسيع السوق .. وتوسيع السوق ترد هنا الفكرة العربية ـ الكويت تنتج الاسمدة والبلاد العربية محتاجة الى الاسمدة ولا بد ان تخطط التنمية للبلاد العربية تخطط حركة التصنيع في البلاد العربية ـ لا اتصور ان بلد عربي واحد يمكن بعض الدول الكبيرة مثل مصر وايضا تتجه للاستهلاك الداخلي ـ يمكن ان تنشأ صناعات دون ان تتوسع داخل السوق العالمية وهذه المشكلة ليست فقط بالنسبة للعرب ايضا موجودة بالنسبة لافريقيا السوداء موجودة بالنسبة لامريكا اللاتينية ـ كل هذه الدول انشأت فيما بينها اسواق مشتركة حتى انها توسع السوق ـ حتى انها تقضي على هذه العقبة لانه ممكن ان تستطيع ان تبني مصنع ولكنه في اليوم الذي لا تستطيع ان تبيع منتجاته لا بد ان يقفل ابوابه اذا يبيع منتجاته لمن هذا هو السؤال .. ؟

النقطة الثانية بالنسبة لانتاج الحديد والصلب وامكان انشاء هذه الصناعة في الكويت او للبلاد العربية اذا كنت لا تريد ان تدخل في الصناعات التي يترتب عليها ماديا التحريك فى الحركة الصناعية فهل تتخيل بعد ذلك ان الكويت بلد صناعية مثل المانيا على حدود ضيقة ممكن ان تنشأ المصانع طالما توجد المادة كل الناس مستعدة لعمل اى مصنع وتعمل مصنع كيماوى مثلا انما كيف تديره ـ كيف تبيع منتجاته ـ واذا قال احد اني اضمن بيع منتجاته اهلا وسهلا ـ

وانما هل هذا ممكن ــ ومع هذا اقول ان الصناعة تؤدي خدمة كبرى للاقتصاد الكويتي لانها تحمل اليه من الانتاج الحديث وليس لتعلم الناس ان يحافظوا على المواعيد هل لو ترك الامر طبيعيا سوف تنشأ صناعة ــ انا لا اتخيل ان الصناعات الصغيرة سوف تنشىء صناعة ــ هل هناك مصلحة في منع الاستيراد ؟ تعمل صناعات وتمنع الاستيراد ؟ انا لا اذكر اثر ذلك على مستوى المعيشة ولا اثر ذلك على الفكرة القائمة التجارية الموجودة ــ انما هل هذه الصناعة التى تمنع الاستيراد لكي تقوم . هل صحيح ستحقق الغرض التى تقول ان الصناعة منتجة وامكانية العمل بها مرتفعة ام ان الصناعة ستكون لا فائدة منها . كل هذه المشاكل لا بد ان تكون فى الذهن عند الكلام عن التطور والاحتمال وهل من صالحنا ان نستغل القوة الموجودة حاليا حتى لو جبنا واحد من الخارج .. هل لنا اهداف اجتماعية اهم من ذلك .. ؟

انا اظن ان العلم الاساسي فى حركة التصنيع هو التخطيط الصناعى للمشروع وللاسف هذا كان يعرض على اعلى المستويات العالمية وعلى يد اكبر الخبراء العالميين ومع ذلك العيب ليس عيب العمال المشتغلين انما هو عيب خطة المشروع .

وانه ليس عيب البنيان الاجتماعى او البنيان الفكري وعدم المواظبة على العمل هو الذى ادى الى عدم نجاح بعض المشروعات وانما هو سوء تخطيط وهذا الذى تم على يد اكبر الخبراء العالميين . انا اعتقد ان هناك بعض المعايير لا بد ان تؤخذ فى الحساب عند الكلام عن تطوير الصناعة : انا اقول بعدم جواز المبالغة فيما يعتبر بالعائد الاجتماعي للصناعة . وان معيار الربح بحيث ان يكون هو المعيار الاساسي فيما يتعلق بالصناعات الاخرى .

السبب الاول ان هذه الاموال ثروة قومية ولا يجوز الربح منها . السبب الثانى ان اقامة الصناعة فى ذاتها لن يحرك ويحول المجتمع داخليا باقامة صناعات اخرى ؛ السبب الثالث انني محكوم بفترة زمنية محدودة لا تسمح لي بالتجربة على مستوى واسع بمعنى ان امام النفط لفترة ٢٠ او ٣٠ او ٤٠ سنة ان امامي الوقت المحدود فمن يستطيع بأن يشير ان توجه الكويت مثلا ١٠٠٠ مليون دينار للصناعة من الثروة لتتبين بعد عشرين سنة ان هذا خطأ ثم لا يوجد عندي زمن بعد هذا ولا استطيع بعدها ان اتجه اتجاه اخر ولا يكفي هذا مجرد الاقناع النظري بل لا بد من الحرص الشديد فى اتخاذ مثل هذا القرار الجسيم .

نوع الصناعة الموجودة بطبيعته معرض لمخاطر كبيرة للسوق العالمي فى اسواق كلها احتكارات ــ صحيح ان لي مزايا نسبية امام عامل الغاز وعوامل

اخرى انما اهمية المال الذى اصنعه فيها ثم ضيق الفترة التى يمكن ان اتصرف فيها ضيقة العائد الاجتماعى وانا ذكرت ان العائد الاجتماعى فى البلاد المتخلفة محدود لانه لا يحرك أو يؤدي الى الانتاج . مؤكد انه في أي خطة اقتصادية مستقبلية ولا بد ان يكون للصناعة مكان هام هذه الخطة تختلف منعدة نواحي . هناك خطة فى مرحلة وجود النفط وهناك خطة بعد النفط وهناك بعض الكلمات نسمعها أننا نريدبديلا للنفط لا يوجد بديل للنفط ــ الصناعة التي تنشئها لن تكون بديلة للنفط انما هى مكمل للنفط تاتي لنا من النفط بايراد اكبر بدلا من ان أصدر النفط الخام كالقطن الخام أصدره مصنوعا مقطرا آخذ الغاز وأصنع منه منتجات وبهذا لن تكون بديلة للنفط بل هى اضافة الى ايرادات النفط اذ ان الفترة التى يوجد فيها النفط الصناعات ستكون القائمة عليه كالصناعات الكيماوية البتروكيماوية اذا هى مكملة للنفط وليست بديلا عنه . فيما بعد النفط ــ وكما قيل اننا نفترض من ثبات الاشياء الاخرى على حالها بينما العالم يتغير ــ مثلا من الجزائر انشاء صناعة تكرير وبعد ذلك يكون هناك بلد اخرى هى التى تنتج النفط واكرره عندي ــ اذا نحن نفترض الى حد ما بقاء الاشياء الاخرى على حالها الا ما تاكد لدينا انه متجه الى التغيير .

اذا لأن غاية الحرص التصرف فى هذه الثروة التى هى ثروة الامة . المستقبل كما اتخيله سيكون للصناعة مكان هام ــ وفيه نوعان من الصناعات صناعة كبرى لا بد ان يكون المعيار فيها هو الربح ــ لان العائد الاجتماعى للصناعات فى هذه المجتمعات عائد محدود . وصناعات اخرى يكون المعيار فيها هو ما يسمونه بالعائد الاجتماعى هذه الصناعات الصغيرة الموجودة لانه سيكون غريب ان نفكر هذه الفكرة فى بلد يزيد فيها راس المال ــ لانها موجودة في البلاد التي يزيد فيها السكان بنعمل فيها صناعات صغيرة راس المال . انا اعتقد ان المسالة الاساسية التى تزعزعت نتيجة حركة التوسع فى الكسب هى العلاقة بين العمل وبين الدخل ــ اذا اصبح فى هذا المجتمع لا بد وان نعيد الى العمل كرامته فى ان نجعله مرتبط بالانسان لا بد أن يحصل انسان على دخل ليكون مواطن صالح بلا عمل انت مضطر لهذا ومفروض عليك اجتماعيا وسياسيا ان تفعله ولكن لا بد ان تفعل شيء لكي تصحح هذا الوضع .

وفي اعتقادي ان المسالة الاساسية التي قيلت دائما انه الاستثمار في الانسان انما الاستثمار فى الانسان ليكون نافع متمشي مع الاحتياجات فى الزمن القصير وفى الزمن الطويل . واريد ان اختتم القول بأن الكويت قد نهضت نهضة كبيرة وليس هذا مجاملة هذه النهضة الكبيرة اتجهت الى الاستهلاك الى الرفاهية الكبيرة وهى غاية النشاط الاقتصادى ــ اذا الهدف الرفاهية هدف

اساسي وهدف مقبول عندي بشرط ان تضمن لي ان يكون هذا للاجيال المتعاقبة وبدلا من ان اقول الهدف والرفاهية للانسان ــ اريد ان اقول ان ينظر للانسان كمستهلك لتحقيق رفاهيته وكعنصر للانتاج لكي يتوافر له كل اسباب القدرة على التصدي للمشكلة الانتاجية وعلى بلوغ مستوى اعلى فى الانتاج .

التنمية الاقتصادية والاجتماعية
بين عقدى الستينات والسبعينات

للدكتور / محمد ربيع
قسم الاقتصاد بجامعة الكويت

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الواقع مشكلة ما لا يقل عن ٨٠٪ من سكان العالم فى الوقت الحاضر . واذا كانت هذه المشكلة تهم الدول النامية وعلى وجه الخصوص سكان العالم المتخلف فهى ايضا تهم العالم المتقدم على اعتبار ان هذا العالم لن يستطيع ان ينأى بنفسه عن الاحداث الجارية فى عالم اليوم . خاصة وان العلاقات التى تربط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة علاقات تزداد وثوقا مع مرور الايام .

وقد عمل تقدم وسائل الاتصال والمواصلات المرئية والمسموعة والمقروءة على ان يعي الناس فى كافة بقاع الارض ويدركوا الكيفية التى يحيا بها الناس فى بقاع اخرى من الارض وبالتالى اتاح ذلك للغني لاول مرة ان يعرف مدى غناه . كما اتاح للفقير ان يدرك مدى فقره للمرة الاولى ايضا . ومن هنا ايضا ولد الاحساس المتبادل بالغيرة والحسد بين الغني والفقير .. وفى احيان كثيرة يصل هذا الاحساس المتبادل الى درجة الاحتكاك والتصادم بين الطرفين .

والنمو الاقتصادى موضوع هذه الدراسة هو فى حقيقة الامر حدث جديد بالنسبة لحياة الانسان جاء بعد حدث هام هو ما يسمى بالثورة الصناعية التى بدات فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر .. حيث جاء هذا الحدث بغير وجه المعيشة فى العالم . حيث تقاربت مستويات معيشة الافراد قبله خاصة بالنسبة لدخل الفرد . بينما كانت طريقة الحياة والتفكير متقاربة ايضا . الحياة تقليدية فى صورتها العامة تعتمد على الحرف اليدوية والمهارات الفردية .

لقد بدات الثورة الصناعية فى اوروبا ثم انتقلت الى امريكا اللاتينية وغيرها . ولكن يمكن ان نقول بوجه عام انها اقتصرت حتى الان على حضارة معينة دون غيرها من الحضارات ونعني بها الحضارة الغربية .

وقد استطاعت هذه الثورة ان تنتقل بالمجتمعات التى عاشت تجـــربة التصنيع من حياة التخلف الى مراحل متقدمة جدا . ونقلتها الى وضـــع جديد اصبحت معه تعيش حياة جديدة فى اسلوبها وطريقة التفكير الامر الذى فصلها كلية عن طريقة حياة ومستوى تفكير الدول الاخرى فى العالم المتخلف .

وبعد مائة عام من الثورة الصناعية وبالتحديد فى عام ١٨٥٠ كان مستوى دخل الفرد الاوروبى يفوق مثيله فى الدول الاخرى مرة ونصف . بينما لاحظنا ان ٢٠٪ من سكان العالم ــ وهم الذين شكلوا العالم المتقدم فى ذلك الوقت ــ كانوا يحصلون على حوالى ٣٠٪ من دخل العالم بوجه عام . وبعد مائة عام وبالتحديد من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٠ استطاع حوالى ٢٠٪ من سكان العالم ان يزيد ما من دخلهم من حوالى ٣٠٪ الى حوالى ٩٠٪ من دخل العالم . بينما اصبح متوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة يساوي عشرة امثال متوسط دخل الفرد فى الدول المتخلفة .. واذا ما اضيفت الدول الاشـــتراكية الى الـ ٢٠٪ من سكان العالم نجد ان حوالى ٣٠٪ من سكان العالم يحصلون على ٩٠٪ ــ ٩٥٪ من دخل العالم ، وهؤلاء ايضا يحوزون كل القوة فى العـــالم والمقدرة الفنية والتكنولوجية ، وينفقون ما يزيد على ٩٥٪ من الانفاق العـــالمى على البحث العلمي .

ان استمرار التقدم فى الدول الغنية وبقاء الدول المتخلفـــة على ما هى عليه ، او مع تحقيق بعضها لمعدلات نمو متواضعة جدا ، بينما عجز البعـــض الاخر عن تحقيق تلك المعدلات ، استمرار هذا الوضع عمل على توسيع الفجوة بين العالم الغني والعالم الفقير ، واصبحت تطلعاتنا اليها وهمية غير واقعية حيث اصبحت من الاتساع الى الحد الذى لم تعد معه الدول المتخلفة قادرة على سدها ، فبعد الحرب العالمية الثانية كان التفكير فى التنمية ينصرف الى ســـد تلك الفجوة .. وبعد الستينات بدأ التفكير فى تقريب هذه الفجوة وتضـــييق حدتها ، اما الان فلا يعدو التفكير محاولة عدم اتساع هذه الفجوة حيث اصبح من الصعب اغلاقها كما عاد من الصعب تضييقها ، وكل ما نستطيع عمله هو محاولة الحيلولة دون اتساعها اكثر من ذلك ، وهذا فى حد ذاتها يعد نجاحا لا بأس به .

وقبل الدخول فى موضوع التنمية الصناعية والاجتماعية بين العقدين لا ان نشير الى ان مفاهيم التخلف والتقدم ومفاهيم النجاح والفشل لا تعدو كونهـــا مفاهيم نسبية .. حيث لا تخلف مطلق ولا تقدم مطلق ، وبالمثل ليس هناك نجـــاح او فشل مطلق . فأنا اتقدم من مكان لاخر او من زمن لاخر ولكن ذلك يجب

يقاس مع تقدم انسان آخر ايضا . والدول العربية بعضها حقق تقدما منذ ١٩٥٠ حتى الان ، ولكن هذا التقدم اذا قيس بتقدم بلدان اخرى فسيكون تخلفا نسبيا . فاذا افترضنا أن الفجوة بيننا وبين أوروبا كانت ٢٠ سنة من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى فقد أصبحت الان ١٠٠ سنة وبالتالى فنحن قد تخلفنا نسبيا بالنسبة لاوروبا . اى اننا نتحدث عن التقدم والتخلف فانها تكون مفاهيم نسبية وليست مطلقة كما يحلو للبعض أن يصفها .

اما التقدم الذى حققته مجموعة الدول التى نسميها الصناعية — وهى معظمها من الدول الغربية — فقد جاء فى فترة قصيرة . ولكنها فى المعدل تجاوزت ١٠٠ سنة ، وهى تقريبا من سنة ١٨٥٠ أو سنة ١٨٧٠ .. والسبب الذى يدفعنا الى هذا القول هو انه منذ قيام الثورة الصناعية حتى ذلك الوقت أو منتصف القرن التاسع عشرلم يحدث اى تحسن ملموس فى مستوى حياة الفرد فى دول أوروبا . بل على العكس . فلقد ساءت الاحوال الاقتصادية لكثير من المجتمعات الأوروبية ، وسارت احوالها المعيشية تحت عهود الاقطاع .

وابتداء من سنة ١٨٥٠ بدات مستويات المعيشة فى اوروبا ترتفع وبدا الانسان العادي يعيش نتائج الثورة الصناعية . واخذ التحسن يأخذ شكلا تصاعديا . أو تراكميا ونعني بذلك ان كل خطوة تتبع بخطوة اخرى تسهل بدورها امكانية الوصول الى مرحلة اعلى . وافضل من التقدم . وهذا اشبه بالفائدة المركبة ، واصبحت الفوائد التراكمية تضاف الى التقدم .

اما الدول المتخلفة فهى تعيش مشاكل شتى الان ، وعلى راس تلك المشاكل الزيادة السكانية . التى اصبحت ملموسة بعد الحرب العالمية الثانية اكثر من اى وقت مضى . ويعود ذلك للقضاء على الكثير من الامراض وانخفاض نسبة الوفيات .. حتى ان بعض الاقتصاديين يسمون فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بانها زمن ثورة الـ (د. د. ت) وهو المسحوق الذى قضى على كثير من جراثيم المرض و الحشرات التى تنقل الاوبئة وبالتالى ادى هذا الى ازدياد اعداد السكان .

وبالنسبة للزيادة السكانية هناك معدل الوفيات . ومعدل المواليد . وفيما مضى كان معدل الوفيات يساوي الى حد كبير معدل المواليد . وبالتالى لم تكن هناك اية زيادة سكانية تذكر . وعندما استطاع الانسان ان يخفض من معدل الوفيات مع ابقاء معدل المواليد مرتفعا بدا معدل التزايد السكانى بالتراكم ، وعلى سبيل المثال كان عدد سكان العالم عام ١٦٥٠ يبلغ ٥٠٠ مليون نسمة وصل عام ١٨٥٠ الى ١٠٠٠ مليون اى انه تضاعف خلال ٢٠٠ سنة

فقط .. وفى المدة من عام ١٨٥٠ حتى عام ١٩٣٠ اى خلال ٨٠ سنة فقط تضاعف العدد مرة اخرى . ويتوقع ان يتضاعف عدد سكان العالم عام ١٩٧٥ وعندها سيكون قد تضاعف خلال ٤٥ سنة فقط . ويتوقع ايضا ان يتضاعف عدد سكان العالم خلال المدة من ١٩٧٠ حتى ٢٠٠٠ للمرة الرابعة ، وفى خلال ٣٠ سنة فقط .

وهذا يعطي فكرة عن التزايد التراكمي او التصاعدى . اى اننا نصل الى مستوى يجعل امكانية التزايد اسهل فى المستقبل .

وبعد الحرب العالمية الثانية كما سبق ذكره شهدت الدول المتخلفة تزايدا متسارعا فى اعداد السكان بالنظر الى خفض نسبة الوفيات .

وقد بلغ معدل زيادة السكان اكثر من ٢ر٥ ٪ بينما وصل فى بعض البلدان الى ٣ر٥ ٪ بينما معدل الزيادة السكانية فى الدول الغربية كلها يساوي ٩ر٠ ٪ . وهذا يعني ان الدول المتخلفة وبعضها على وجه الخصوص تشهد زيادة سكانية تصل الى اربعة اضعاف الزيادة السكانية فى الدول المتقدمة .

من ناحية اخرى تعاني الدول المتخلفة من انتشار الامراض . ورغم ان الوقاية الصحية ادت الى خفض معدل الوفيات وبالتالى القضاء على الامراض — خاصة الامراض المستوطنة — الا ان الامراض بقيت منتشرة فى كثير من البلدان خاصة وان سوء التربية يضعف الجسم ومقاومته ضد الحشرات والجراثيم . فمثلا يقال ان نصف الاطفال فى نيجيريا يولدون ويموتون قبل ان يصلوا خمسة ايام من عمرهم ، وكذلك يموت ٢٥ ٪ منهم قبل بلوغ سن الخامسة ، كما ان المراة فى نيجيريا تنجب احد عشر طفلا لا يعيش منهم سوى ثلاثة ويموت الباقي .

كل ما تقدم دلالة على ان الامراض ما زالت منتشرة فى كثير من الدول النامية ، ويمكننا استبانة ذلك فى بعض مناطق العراق وجنوب اليمن الشمالى او الجنوبى او السعودية ، او حتى المغرب وتونس و الجزائر وغيرها .. وعلى سبيل المثال نجد ان نسبة الاطباء فى بعض الدول العربية تصل الى ١ : كل ١٢٠٠٠ من السكان ، كما فى المغرب وتونس وتصل هذه النسبة فى بعض الدول العربية الى ١ : كل ٩٠٠٠ كما هو الحال فى اليمن . بينما تصل نسبة الاطباء الى السكان فى اسرائيل ١ : كل ٤٠٠ فقط من السكان .

كذلك تعانى الدول النامية من البطالة وهناك نوعان من البطالة ، البطالة المقنعة والبطالة المكشوفة .. وهذه الاخيرة تعني ان هناك اناسا عاطلين دون

عمل .. واما البطالة المقنعة فهى ان هناك اناسا يعملون ولكن لا يعملون بمقدار الساعات المطلوبة من العمل . وفى الكويت نعاني من هذه البطالة المقنعة بشكل كبير جدا .

وعموما يقدر العاطلون عن العمل فى الدول النامية بحوالى ٧٥ مليون وينتظر أن يصل هذا العدد عام ٢٠٠٠ الى ٩٠٠ مليون . وبالتالى فالمطلوب من الدول النامية الان ليس فقط توفير الوظائف لمن يبحثون عن الوظائف . وانما ايضا توفير ٩٠٠ مليون وظيفة جديدة حتى عام ٢٠٠٠ .

اما الموضوع الاخر فهو الفقر من ناحية وسوء التغذية من ناحية اخرى . ويعتبر الموضوعان مترابطين ترابطا وثيقا على اعتبار ان الانسان الفقير لا يستطيع ان يوفر الغذاء الكافي لافراد عائلته .. ويصدق ذلك ايضا اذا اخذنا فى الاعتبار الترابط القائم بين سوء التغذية وبطء النمو العقلي . فقد وجد ان الاطفال الذين لا يحصلون على التغذية الكافية فى مراحل نموهم الاول . لا يكتمل النمو العقلي لديهم . وهذا يعود الى سوء التغذية الذى يعود بدوره للفقر . وبهذا فانه نتيجة للفقر وسوء التغذية يوجد فى المجتمع فئة غير مكتملة النمو عقليا ، ويصبحون فيما بعد عالة على المجتمع .

وكمثال بسيط على ذلك لو حدثت زيادة في الدخل الفردي الحقيقي في الهند بمعدل ٣٪ فى السنة ، واستمرت هذه الزيادة لمدة ٣٠ عاما فانه يصبح بامكان ثلث العائلات الهندية ان توفر من الغذاء ما يكفى لسد الاحتياجات الاساسية لافرادها .

وقد صرح روبرت مكنمارا رئيس البنك الدولي ان هناك ١٥ مليون انسان يعيشون على هامش الحياة فى المدن والقرى ، يكافحون من اجل البقاء وليس من اجل تحسين مستوى المعيشة ، فمن اجل البقاء يعيش الكثيرون منهم دون مأوى ، وقد وصل هذا العدد الى ٥٠٠ مليون انسان عام ١٩٧٠ اى ما يساوي ١٥٪ من سكان العالم ، ويقدر لهذا العدد ان يصل الى الضعف عام ١٩٨٠ . اى حوالى ٢٢٪ من سكان العالم . كما يتوقع ان يبلغ هذا العدد ٢٠٠٠ مليون عام ١٩٩٠ ، اى حوالى ٣٠٪ من سكان العالم ، كما سيصل عدد من يعيشون على هامش الحياة عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٣٦٠٠ مليون وهو ما يساوي العدد الحالى لسكان العالم هذا على افتراض ان معدلات النمو ستسير على ما هى عليه الان .

النقطة الخامسة هى انخفاض الانتاج وهذا ينتج عن شيئين : اولهما عدم المقدرة على استغلال الوسائل او الادوات التكنولوجية الموجودة لدينا . واوضح من الان ان هناك لبسا يحدث بالنسبة لكلمة الوسائل التكنولوجية .

فالتكنولوجيا لا تعني الوسائل المادية فحسب وانما تتضمن ايضا الوسائل غير المادية . وبالتالى يمكن ان يقال ان هنـــاك تكنولوجيا صـناعية واخرى اجتماعية ، حيث ان استخدام وسيلة جديدة فى الادارة يعد تكنولوجيا ، كما ان استخدام ادارة جديدة تكنولوجيا ايضا .. الامر الذى ييسر لنا فهم مدى انخفاض الانتاجية التى تلازم عملية سوء الادارة وسوء اســـتخدام المنتجات الحديثة للتكنولوجيا .

ان سوء الانتاجية يؤدي الى عدم مقدرة الدول المتخلفة على استخدام امكانياتها المادية الامر الذى يؤدي بدوره الى حدوث جزء كبير من الضـــياع وانخفاض انتاجية العامل ، وبالتالى اصابة تلك الدول بخيبة امل عامة من جراء قصورها عن تحقيق الاهداف المخطط لها .

كما ان هناك انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية ، وهذه تصل فى بعض البلاد العربية الى ما فوق ٦٠٪ ، كذلك الاعتماد على القطاعات البدائية الاولية كقطاع الزراعة وغيره من القطاعات الاولية التى خلقت الفجوة السابقة الذكر . والتى يتلخص الحديث فى التنمية اصلا فى الحديث عنها . ما اسبابها وكيف يمكن غلقها او تضييقها او الحيلولة دون اتساعها .. وبالتالى الارتفاع بمستوى حياة الفرد فى الدول المتخلفة .

يعود ظهور هذه الفجوة الى بداية التقدم الاقتصـــادى خلال مائة عام مضت . فبالنسبة لاوروبا كان معدل نموها الاقتصادى فى الفترة ما بين سنة ١٨٥٠ وسنة ١٩٦٠ يبلغ ٢ر٨٪ فقط ، وهو معدل نمو منخفض بالنسبة للمعدلات الحالية . اذ ان كل الدول تقريبا تحقق الان معدلات نمو تفوق ٢ر٨٪ . ذلك كان معدل النمو الاقتصادى فى اوروبا ، ولكن فى المقابل كان معدل نمو السكان لا يتجاوز ٩ر٠٪ اى اقل من الواحد الصحيح ، وبالتالى كان الصـــافى هو ٩ر١٪ نموا اقتصاديا ، ومقارنة معدلي نمو السكان والنمو الاقتصـــادي في اوروبا خلال المائة وعشر سنوات الماضية تؤكد ان النمو الاقتصادى كان ثلاثة اضعاف النمو السكانى .. فى هذا الوقت كانت الدول النامية تعيش حالة من الجمود والركود . ومع ان بعضها حقق معدلات نمو معينة ، الا ان هـــذه المعدلات لم تكن تتجاوز معدل النمو السكانى فيها .

وبالتالى فان مستوى معيشة الفرد لم يتغير ، بمعنى آخر لم يتغير دخل الفرد ، وبالتالى يمكن القول ان تلك الفجوة بين الدول الغنية والفقـــيرة قد خلقت خلال هذه المائة وعشر سنوات ، وقد تصل هذه الفجوة حدا يصل معه

دخل الفرد فى الدول المتقدمة الى ٥٠ الى ١٠٠ مرة دخل الفرد فى الـــدول الفقيرة المتخلفة .

بعد هذه المقدمة الطويلة عن مشاكل الدول المتخلفة ننتقل الى التنمية بين عقدي الستينات والسبعينات .

امتد عقد التنمية الاول من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٠ . والواقع ان هذا العقد كان عبارة عن حملة عالمية بدأها يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة فى محاولة لمساعدة الدول المتخلفة على تحقيق معدلات نمو عالية تساعد فى الارتفاع بمستوى معيشة الافراد فيها — وقد حدد بمعدل ٥٪ كهدف لمعـــدلات النمو فى العقد الاول . ونستطيع ان نقـــول بان عقد التنمية الاول قد حقق اهدافه . ففى اوائل الستينات كان معدل النمو بوجه عام فى الدول المتخلفة ما بين ٣٪ — ٣ر٥٪ وفى اواخر الستينات بلغ ذلك المعدل ٦٪ . وقد اتضح خلال تلك الفترة أيضا أن بعضا من الدول المتخلفة استطاعت ان تحقق معـــدل نمو ٥٪ وقد بلغ عددها ٤٧ بلدا . مع الاخذ فى الاعتبار أن ربع دول العـــالم قد حققت معدل نمو اقل من ٥٪ . الا ان معدلات النمو تلك كانت اعلى معدل نمو السكان . وهذا يعنى التحسن فى الاحوال بصـــفة عامة . اما ربع دول العالم الباقية والتى لم تحقق معدل نمو يفوق معدل الزياده السكانية فقـــد ساءت احوالها الاقتصادية . اى أن مستوى معيشة الفرد بعد عشر ســـنوات انخفض فيها . عما كان عليه عام ١٩٦٠ .

وبالنسبة للقارات كانت آسيا هي الوحيدة التى زاد معدل النمو فيهـــا عن ٥٪ بينما كانت اقلها افريقيا اذ وصل معدل النمو فيها ٧ر٤٪ . وســـوف نستخدم هنا اصطلاح الدول الغربية او الدول المتخلفة من مجمـــوعة الدول الغربية . اقول مجموعة الدول الغربية لان بعض الدول المتخلفة توجد ايضا فى امريكا اللاتينية وفى بعض الدول بأوروبا . وبالتالى نسمى فى كثير من الاحيان الدول المتخلفة فى مجموعة الدول الغربية .

وقد وصل معدل النمو فى الدول المتخلفة فى مجموعة الدول الغربية تقريبا الى ٥٪ . وبينما البلاد التى زاد معدل النمو الاقتصادى فيها عن ٥٪ كانت تساوي سدس بلدان العالم المتخلف فقط . وكانت هى مجموعة العالم الغربى كان حوالى ١٠٪ فقط منها من اسيا والباقى من افريقيا .

اما الدول التى نقص معدل النمو الاقتصادى فيها عن ٣٪ فى الســـنة وبالتالى انخفض عن معدل النمو السكانى كانت تشمل ربع اقطار آسيا . وربع

اقطار مجموعة الدول الغربية . وحوالى ثلث اقطار افريقيا . ويعود عدم تحقيق هذه الدول لمعدلات نمو تصل الى ٥٪ الى ثلاثة اسباب رئيسية :

١ ــ سوء الانتاج وسوء الادارة . خاصة فى القطاع الزراعى الذى يعيش عليه حوالى ٧٠٪ من سكان البلاد المتخلفة . وهو يشكل ٣٥٪ ــ ٤٠٪ من صادرات تلك الدول . وتأثره يعني بوجه عام تأثر الاقتصاد ككل .

٢ ــ انخفاض أسعار صادرات الدول المتخلفة في الاسواق العالمية قطاع الزراعة .

ويجيء ذلك نتيجة عاملين :

ا) تراخي الطلب على منتجات الدول المتخلفة التى تقتصر على المنتجات الاولية . ويسمى ذلك فى لغة الاقتصاد بالطلب غير المرن . اى ان حاجة الانسان اليها لا تزيد مع زيادة الدخل هذا اضافة الى ظهور منتجات بديلة لتلك المنتجات الاولية . مثلما حل البلاستيك والنايلون محل القطن والصوف والخشب . وهذه البدائل الجديدة فى الدول المتقدمة أصبحت تنافس المنتجات الزراعية فى الدول المتخلفة . مما أدى الى تراخي الطلب على هذه الاخيرة وانخفاض اسعارها بالتالى .

ب) تقلب الانتاج تبعا للاحوال الجوية التى يعتمد عليها اساسا الانتاج الزراعى .

٣ ــ المشاكل والاضطرابات السياسية . وبعضها ناتج بنشاط الدول المتقدمة ذاتها التى تحاول خلق اجواء من البلبلة السياسية فى الدول المتخلفة . ولا تظهر امثال هذه الاضطرابات فى أوروبا نتيجة عدم وجود المشاكل السياسية والحروب ومشاكل الحدود وغيرها . ففى الدول المتخلفة حيثما توجهت تصادف الاضطرابات السياسية . عمليات الانفصال . ثورات داخلية . ومشاكل الحدود . تلك الاضطرابات التى تؤدي لعدم وجود الاستقرار السياسي الذى يثبط بدوره من عزيمة الناس للاستثمارات فى الداخل .

ونتيجة للحروب واعمال الشغب والاضطرابات انخفض معدل النمو فى بعض الدول عن ٣٪ . وفى الدول التى يكاد معدل نموها الاقتصادى يساوى معدل نمو السكان مثل افغانستان . نيبال . داهومي . بورندي . ملاوي . السنجال ومدغشقر يكون السبب هو ادارة القطاع الاول وهو فى الغالب وهناك بعضا من الدول لم تستطع تحقيق اى نمو وهذه قليلة . مثل اورغواى فى امريكا الجنوبية .

تلك كانت عملية مسح عام لما تحقق فى عقد التنمية الاول : دول حققت هدفها ودول حققت اكثر من هدفها والبعض حقق معدلات نمو لم تساير الزيادة السكانية .

ويلاحظ ان معظم البلدان التي حققت معدل نمو اعلى من الهدف المخطط كانت دولا صغيرة . نعني ان التقدم الاقتصادي فيها كان غير حقيقي لان المعروف ان الدول الكبرى . خاصة الصناعية . تحقق معدلات نمو اكثر من الدول الصغرى وذلك بالرجوع الى كبر امكانيات السوق فيها . الا ان كون دول صغيرة في مجموعة الدول النامية تحقق معدلات نمو عالية يدل على ان الدافع لهذا النمو الاقتصادي كان خارجيا . فبعض البلدان ظهر فيها البترول وفي الاخرى ظهرت المعادن . بينما اعتمدت بعضها على السياحة والبعض الاخر على قطاع التصدير كما هو حال هونغ كونغ . وكوريا . والاردن حققت معدل نمو عال بالاعتماد على السياحة اما ليبيا فحققت معدل نمو خيالي بلغ ٣٦ ٪ في السنة نتيجة ظهور البترول .

ولكن يلاحظ عدم اقتران هذه المعدلات بزيادة القدرة الانتاجية في المجتمع وهذه المعدلات الغير طبيعية — هي المسؤولة عن الارتفاع بمعدلات النمو بوجه عام في عقد التنمية الاول .

ومن ناحية اخرى يلاحظ ان زيادة انتاج الغذاء تراوحت بين ٩ر٠ — ٢ر٤ ٪ .

اما معدل هذه الزيادة فكان ٦ر٢ ٪ ولو عرفنا ان معدل النمو السكاني قد وصل الى ٦ر٢ ٪ تقريبا لادركنا ان معدل الزيادة في انتاج الغذاء لم يستطع الوصول الى معدل الزيادة في النمو السكاني . ومن هنا تظهر مشاكل سوء التغذية ومشاكل الفقر في الدول المتخلفة . هذا مع وضع افضل بالنسبة للقطاع الصناعي . وعندما نأخذ في الاعتبار ان لدينا معدل نمو منخفض بالنسبة لقطاع الزراعة . واخر منخفض بالنسبة لقطاع الصناعة يصبح المعدل هو ٥ ٪ تقريبا . وهو هدف عقد التنمية الاول . ولكن في مقابل ذلك يجب ان ندرك ان ١ ٪ من هذا يدفع في صورة فوائد وارباح عن الاستثمارات الخارجية الموجودة في الدول النامية . ويبقى بالتالي ٤ ٪ من معدل النمو . واذا علمنا ان معدل نمو السكان وصل ٧ر٢ ٪ فان نسبة ٤ ٪ ستنقص ايضا .. يتبقى ارتفاع معدل الدخل الفردي بنسبة ٣ر١ ٪ ولكن اذا اخذت زيادة الاسعار في الاعتبار — وهي التي تبلغ اكثر من ٣ر١ ٪ بالنسبة — ادركنا ان ذلك المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي لم يعمل على تحسين مستوى المعيشة في الدول المتخلفة بوجه عام . يضاف الى ذلك ان جزءا كبيرا من الموارد التي تحصل عليها الدول المتخلفة تنفق في شراء المعدات الحربية . او يتم تهريبها للخارج في صورة رأس المال الوطني الذي

يستثمر في الخارج . ثم هناك جزء تدفعه البلاد كرؤوس اموال استثمرت في الداخل نتيجة لعمليات التأميم المختلفة .

لهذا كله نجد ان عقد التنمية الاول — رغم انه استطاع ان يحقق اهدافه بتحقيق معدل نمو ٥ ٪ . الا انه لم يستطع ان يحقق اي تحسن في مستوى معيشة الفرد بوجه عام .

وفي نهاية هذا العقد . عقد التنمية — كان معدل الزيادة في الدخل الفردي في دول شرق اسيا يساوي ٢ ٪ في السنة . ولو استمر هذا المعدل فان هذه الدول ستحتاج الى ٣٥ سنة لمضاعفة دخلها . وفي امريكا اللاتينية كان معدل الزيادة في الدخل الفردي اقل من ٢ ٪ في السنة . اي ان هذه الدول بحاجة الى ٤٠ سنة لمضاعفة دخل الفرد فيها . وفي افريقيا كان معدل الزيادة في الدخل الفردي ١ ٪ وهو يعني ان افريقيا بحاجة الى ٧٠ سنة لمضاعفة دخل الفرد فيها. اما في جنوب اسيا فكان ذلك المعدل نصف ٪ في السنة . وهذا يجعل افريقيا بحاجة الى ١٥٠ سنة لمضاعفة الدخل الفردي فيها .

وبصفة عامة فلو استطاعت الدول المتخلفة ككل ان تحقق معدل نمو يساوي معدل النمو في الدول المتقدمة فان هذه الدول ستحتاج الى ٨٦ سنة حتى تبدأ في غلق الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة . ولكن المهم هو انه لا بد ان ننظر الى حجم الفجوة بعد ٨٧ سنة . تقول احدى الدراسات الحديثة انه في سنة ٢٠٠٠ لو استمرت معدلات النمو على ما هي عليه في الدول المتخلفة والمتقدمة . فان دخل الفرد . او نصيبه من الناتج القومي سيصل في امريكا الى ١١٠٠٠ دولار وفي اليابان ٢٣٢٠٠ دولار . اما في بلد كالهند فسيصل ذلك الدخل الفردي الى ١٤٠ دولارا فقط . وفي باكستان الى ٢٥٠ دولارا .

اي انه حتى في سنة ٢٠٠٠ اي بعد ٢٦ سنة من الان سيكون حجم الفجوة قد اتسع بشكل كبير . فما بالك اذا انتظرنا ٨٦ عاما . كم سيكون حجم الفجوة . ومتى تبدأ الدول المتخلفة في اغلاقها !.

اهمية العنصر المادي والبشري في التنمية
في المجتمع المحـــلي

للاستاذ : محمود عبدالرحمن السيسي
مستشار بلدية الكويت

التنمية في كلمات هي الوصول الى مجتمع الرفاهيه بأسباب متضافرة تحقق النهوض الاقتصادي والاجتماعي . فنبني بذلك مجتمعا متقدما متطورا يعيش حياة حديثة في امن ورخاء . وهذه التنمية اداتها الرئيسية الانسان . وهو كذلك غايتها فالانسان هو الذي يصنع التقدم ويسخر الحضارة . بما يستخدمه من مختلف الوسائل المتاحة او التي يسعى الى اتاحتها وبما يسيطر عليه من استغلال قوى الطبيعية ووضعها في تناوله . وبما ياخذ من تكنولوجيا حديثة . وصل اليها بعلمه وفكره . وبما يضع من نظام وتنظيم . يسوس بهما نفسه . ويوازن بهما حقوقه والتزاماته . وحقوق غيره وواجباته .. كان هذا الغير اقرب الاقربين اليه كأفراد اسرته . او غيرهم من ابناء قريته او مدينته او دولته . الى ان يتسع هذا النظام ليشمل العلاقات بين مختلف الامم والدول . وما تضعه هذه الدول منفردة من انظمة او ما تسنه مجتمعة من علاقات بين منظمات اقليمية او متخصصة . او على مستوى العالم كله .

ثم انه كما قلت . الانسان بعد ذلك هو الغاية . هو الذي يعيش ويحيا حياة عصره . بما يجب ان يقدمه له هذا العصر . وتتحقق به رسالته الانسانية . من حياة رغدة في بدنه ونفسه وخلقه وعقله . حياة تجمع بين الخيرات المادية . وبين الخيرات الفكرية .

ومن ثم فان التنمية . التي تجمع بين المادة والفكر . بين الانتاج بكل صوره ومظاهره واشكاله واساليبه . وبين العقل . والضمير وشيوع الحق واذاعة المثل وانتصار القيم . هي التنمية التي يجب ان نسعى اليها . ولا نحيد عنها حولا . هي تلك التنمية التي تتفق ورسالة الانسان في الدنيا ونيابته عن خالقه .

من هذا المدخل الموجز . نصل الى التشريع . او القانون بمعناه الاعم الاوسع من التشريع . وكلا اللفظين يؤديان الى معنى : النظام . والمنهاج . والسنة . وفي القران الكريم « شرع لكم من الدين » وفي اية اخرى « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » وفي اية ثالثة « ثم جعلناك على شريعة من الامر فاتبعها » . .

فما هي الوشائج والروابط بين التشريع والتنمية . .؟

وكيف نحقق بينهما تعاونا فعالا مثمرا ؟

وكيف نتجنب ما عساه ان يكون بينهما من هوة او تناقض ؟

اما عن الروابط والوشائج . . فهي واضحة ظاهرة . . ما من نطاق او مجال . نسعى فيه . او نحقق به . نهوضا اجتماعيا او اقتصاديا او ثقافيا او صحيا او اداريا او فنيا او تعليميا او مرفقيا . . الا ونجد دور التشريع بارزا . . فالتشريع — بمعناه الواسع العام . هو الذي يصوغ الافكار وتنظيم الوسائل . ويرتب الغايات . التي نسعى اليها . ذلك ان المجتمع وخصوصا الحديث لا بد له من ضوابط . واجد هذه الضوابط واداتها الرئيسية . هو التشريع . سواء كان قانونا مسنونا من السلطة التشريعية . مجلس الامة في الكويت . اي التشريع البرلماني . سواء كان التشريع الفرعي الصادر من السلطة التنفيذية . من الحكومة . وهو ما يسمى التشريع الحكومي او اللوائح بمختلف انواعها .

مثلا . لقد حققت الكويت . تنمية شاملة . وتقدما واضحا فاقت بـــه الكثير العديد من الدول الاخرى . في مجال التعليم . . ومن وجوهه التعليـــم الالزامي وتعليم الكبار . . فكان طبيعيا ان يصدر تشريع يشير الى هذه التنمية كخطة وينظم كلياتها ويحدد ابعادها الرئيسية ويرسم علاقاتها الاساسية . وبذلك صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ في شان التعليم الالزامي .

وكذلك الامر عند الاعداد لانشاء جامعة الكويت وتنظيم التعليم العالي . وذلك بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ وما سبقه من تشريعات تانوية منذ ذلك الاعداد في سنة ١٩٦١ .

مقال اخر . في تنمية الحكم المحلي . والنهوض بالمرافق البلدية . صدرت التشريعات المتعاقبة — في ظل الدستور — لتنظيم بلدية الكويت . وقبـــل الدستور كان تتصدر التنظيمات بالاداة التشريعية المناسبة لذلك الوقت . مـــن مراسيم واوامر اميرية وقرارات ولوائح من الادارات العليا او المجلس الاعلى . ومن المعروف ان بلدية الكويت من اقدم المرافق التي عرفتها الكويت ، بـــل

لعلها اول تنظيم مرفقي . وكانت القواعد القانونية هي التي ترتب هذا المرفق وتنظم سير العمل فيه . ولذلك لم تحدث فجوة او فراغ كبير عندما اتجهت الدولة الى سياسة الاستملاك . بعد تدفق النفط في البلاد .. وكان ذلك كله سابقا بزمان غير قصير على صدور اول تشريع برلماني ينظم نزع الملكية للمنفعة العامة او الاستملاك في سنة ١٩٦٤ بالقانون رقم ٣٣ .

كذلك بالنسبة للديمقراطية المحلية . تتنازع الاراء وتطرح في شان ايجاد افضل وسيلة لتنمية هذه الديمقراطية .. فيرى فريق قصر التمثيل البلدي على التعيين . ويرى اخرون قصره على الانتخاب . وينتصر الراي الذي يجمع بين الوسيلتين . اذ به تتحقق التنمية المنشودة بما يلائم المجتمع . فيعبر التشريع عن هذا الراي . ولا نجد غيره وسيلة سليمة صادقة منتجة . تساهم في تحقيق تلك التنمية المبتغاة .. ويصدر القانون فعلا وهو قانون البلدية الجديد رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ معبرا عن ان تكون هيئة البلدية منتخبة مع تعيين عدد من الاعضاء اقل من النصف حتى تكون الاغلبية للاعضاء المنتخبين . تحقيقا لاستقلال البلدية وسيادة لمبدأ ديمقراطية الادارة . باعتبار ان ذلك هو الوسيلة التي تحقق التنمية في هذا المجال الحيوي الهام .

ولا بد ان تصدر التشريعات ــ برلمانية او حكومية ــ متفقة مع الدستور . القانون الاساسي للدولة . ونظامها الاعلى .. وقد عمل دستور الكويت في سنة ١٩٦٣ . ونص في اكثر من موضع . على ان نظام الحكم في الكويت ديمقراطي .. ومن المسلم به ان التنمية بمعناها الذي حددته في بدء الحديث . لا يمكن ان تؤتي ثمارها الا في جو ديمقراطي . فكان الدستور الكويتي، قانونها الاساسي . هو التربة الصالحة . والمدد الكبير . لان تجد التنمية بالانسان وللانسان . مجالها الخصيب . في الاخذ باسبابها وتحقيق ثمراتها .. مع اعترافي بان العبرة ليست بالنصوص وحدها ولكن بالتطبيق كذلك . فكم من دول بها دساتير مصاغة . بعد التطبيق فيها عن النص . رغم غناها وحضارتها وثرواتها وخبرتها . ولم تحقق من التنمية الشاملة ، بما هو متاح لها . ما كان يمكن تحقيقه . لعدم وجود نظام ديمقراطي بها .

نعود الى الدستور . وهو التشريع الاساسي . نجده يضع في عديد من مواده صورا شتى لمختلف انواع التنمية . هذه النصوص هي خطاب من المشروع الدستوري للدولة باجهزتها وللمواطنين متعاونين معها . في النهوض بالبلاد نهضة اقتصادية وصحية وتعليمية وثقافية وادارية واجتماعية وبلدية ، كل ذلك في اطار التشريعات البرلمانية واللائحية التي تصدر لتحقيق تلك التنمية الشاملة .

فلا جرم . أن تغير مضمون القواعد التشريعية . وحدث تطور كبير في علم القانون ونظرياته .. كان التشريع ــ وهو مظهر تدخل الدولة في تنظيم العلاقات المختلفة ــ قاصرا على ضمان الامان في الداخل والخارج .. ولكن التنمية وافاقها الواسعة . تحتاج الى مزيد من التدخل . مع اختلاف في درجات هذا التدخل من نطاق الى اخر ..

ولم تعد القوانين قاصرة على المجالات الاساسية كالقوانين المدنية والجزائية وقوانين التجارة وقوانين المحاكم وقوانين الامن . بل تعدت ذلك واخذت التشريعات الجديدة تترى .. تشريعات ثقافية . وتشريعات اجتماعية . وتشريعات عمالية . وتشريعات بلدية . وتشريعات صحية ، وتشريعات للتعليم ، وتشريعات للفضاء والاجواء السماوية .. وكيف لا وقد وصل الانسان الى القمر . واجتاز الفضاء .. ونفذ بسلطان العلم في داخل اقطار السماوات والارض . في السماء الى القمر . وقاب قوسين او ادنى ان يحط على الكواكب الاخرى .. وفي الارض .. نزل ــ ولا زال ــ الى اعماقها يكتشف النفط والمعادن وغيرهما كما نزل .. الى اعماق المحيطات والبحار والمياه .

وهكذا يتبين لنا. انه ما من مجال للتنمية الا والتشريع دليل عليه . ومنظم له ، وصائغ لمضمونه . ويكفي تثبيتا لقولنا هذا ان نرجع الى المجموعات المتخصصة في فهرسة القوانين والتشريعات فنجد تحت كلمة صناعة : التشريعات الصناعية . وتحت لفظ زراعة : التشريعات الزراعية . وتحت مصطلح بترول أو نفط : التشريعات النفطية او البترولية . وهكذا التشريعات العمالية . التشريعات التعاونية . التشريعات الضريبية . التشريعات الجمركية ، التشريعات المالية . التشريعات في شؤون السياحة او الثقافة او التعليم الى اخر ما يمكن ان يحدده تبويب أو يأتي به تنسيق او يمدنا به تنظيم وفهرسه .

فلا غرو اذن ان تكون التشريعات معبرة عن نشاط الدولة ومختلف مجالات التنميةفيها . تلك التي تمت .

وتتفقون معي . في ان تصوير نشاط الدولة ومجالات تنميتها بصياغته في تتشريعات ونشرها . له مزايا عديدة . فهو الذي يتيح لنا الدراسات المقارنة ويكشف عن تراثنا في الماضي ، يلقي الضوء على نماذج لاختيار اصلح الطرائق في تفضيل اسلوب التنمية الذي ابتغيناه ، ويبين لنا عن طريق المقارنات التشريعية ما كان من نقص فنتلافاه أو عيب فنتفاداه ، فنصلح ما فسد ونقوم ما اعوج .

ارايتم معي ان اختيار النماذج الدولية والاطلاع على ما تحقق من تنمية

سليمة في قطاع اخر او في دولة اخرى . او ما برز للعيان من تقدم اقتصادي او استقرار نقدي او نهوض اجتماعي او اصلاح انساني . او ارتقاء سياسي .

ايا كان محل هذه التنمية . من المعمورة وارجائها . لا نجد غير التشريع اداة رئيسية في الكشف عن التقدم واستقراء معالمه وابعاده . والتوصل الى اجهزته وبنياته . اذ التشريع المكتوب والمنشور في البلد المعني . هو الذي سيكشف لنا — الى جانب الوسائل للادوات الاخرى بالطبع — عن صور التنمية المختلفة في ذلك البلد .

صندوق التنمية الكويتي . عندما يوجه معوناته واستثماراته الكويتية في الدول الاخرى . لا شك انه سيبحث بأجهزته . البنيان الاقتصادي في الدولة المعنية . ويدرس الهيكل الاجتماعي فيها . ويقرأ تدرج النمو وتطوره فيها . ويمعن النظر في النظام النقدي لها . والسياسة المالية التي تتبعها . ويطالع ميزانيتها . وفي كل هذا وذاك . سيكون القانون او التشريع رائدا اساسيا لخبرائه وباحثيه .. ولا عجب افلا تصدر الميزانية العامة للدولة بقانون اي تشريع . ولا متاحة ايضا فان من جهاز الصندوق خبراء مخرجون في كليات الحقوق والقانون .

التطور الاداري والاقتصادي الهائل . الذي كان يعد طفرة في القرن التاسع عشر . وساهم في تحقيق تنمية وتقدم اقتصادي غير متكرر .. صاغ رجال القانون نظريته الشخصية المعنوية او الاعتبارية او القانونية . فنشأت الشركات المساهمة الكبرى . وكذلك المؤسسات العامة . التي لم تقتصر استثماراتها داخل حدود الدولة بل تعدتها عبر القارات والمحيطات . وبوجود المنشآت ذا تالشخصية المعنوية تحققت اغراض عدة . ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية بل ودينية .

قالوا ان العالم القانوني لم يعد مقصورا على الانسان . فهناك مجموعات من الاموال تستقل في وجودها عن الانسان . وينشأ شخص جديد هو الشخص القانوني وله عن طريق نائبه او نوابه او مجلس ادارته ان يتملك ويتعاقد ويستقل بذمته مالية خاصة كالشخص الطبيعي . الانسان . تماما . وله مثله الحق في الاسم وفي الموطن بل وفي الشرف والعقاب .. دروبه في هذا كله هو الاعتراف من الدولة ومن القانون اي التشريع .

كما صاغ رجال القانون عموما والقانون الاداري بخاصة — وهو قانون حديث النشأة . وغدت هذه النظريات وغيرها . ملموسة مجسمة في نصوص تشريعية تيسر للتنمية ان تجد طريقها في ظل القانون .

والتنمية لم تعد قاصرة على الدولة داخل حدودها . بل تعدت ذلك الى تعاون دولي شامل . افكار تتبادل . واستثمارات تجوب العالم . والدولة المصدرة او تلك المستوردة . تسن التشريعات اللازمة لهذه او تلك .

والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف والمعاهدات الدولية . لا تكون نافذة في الدولة . الا اذا صدر بها تشريع داخلي . كما هو الحال وفقا للمادة ٧٠ من الدستور الكويتي .

ومن النصيف أن نقول . ان الكويت سباقة الى الاشتراك في المنظمات الدولية المتخصصة . وقبول اتفاقياتها التي تسهم في التنمية سواء على الصعيد الدولي العالمي او الصعيد العربي او داخل حدود دولتها .

وافقت على الاعلان العالمي لحقوق الانسان . اقرت مقررات وتوصيات مؤتمرات العمل الدولية والعربية وعلى الاخص اعلان فيلادلفيا الذي يمنع التمييز والتفرقة ولذلك كان قانون العمل الاصلي — وهو غير قانون العمل في القطاع النفطي خلوا من اي تمييز بين الوطني وغير الوطني من حيث المساواة القانونية والتشريعية . بخلاف دول اخرى وبعضها في الخليج التي تحاول هذه الايام ان تعدل من تشريعها لتحقيق تلك المساواة القانونية في النصوص التشريعية .

كانت من اوائل الدول القليلة التي ابرمت الاتفاقية الخاصة بمسؤولية الدولة عن الاضرار التي قد تسببها الاجسام الفضائية . ومثل هذه الاتفاقيات التي ستساهم في تكوين التشريعات الجديدة المستقبلية كقانون المسؤولية الذرية وقانون الفضاء .

وقد عاد مندوب الكويت حديثا من القاهرة — من مؤتمر في الجامعة العربية لقانون البحار (في الفترة من ١٠—١٩٧٣/٢/١٦) وكان للكويت اراؤها القانونية القيمة في موضوعات المؤتمر التي تناولت البحر الاقليمي والممر والجرف القاري . وعلى الاخص بالنسبة للصيد حيث بين المندوب ان دولة الكويت قد بنت اسطولا ضخما للصيد لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي تقدر تكاليفه باكثر من عشرة ملايين دينار . ولذلك ايدت الكويت الاتجاه القانوني الذي يعطي حق الافضلية للدولة الساحلية باستغلال ثرواتها المائية على قدر امكاناتها وقدراتها بحيث يصبح ما تبقى من ثروات مفروكا لاستثمار غيرها من الدول وهو الاتجاه الذي ايدته ايضا الدول الكبرى صاحبة الاساطيل الضخمة .

وهذه صورة واضحة عن دور التشريع في التنمية وما بينهما من عروة وثقى ورباط متين .

مما سلف . تبدو لنا القسمات واضحة جلية . مظاهر شتى وصلات متنوعة بين التشريع والتنمية . والاصل ان يواكب التشريع التقدم . ويعبر عنه . وييسر للتنمية ان تزدهر في رحاب القانون وقدسيته .

فكيف نمنع وجود هوة او تصادم بينهما . وكيف نوفق بما عساه ان يكون من تعارض ظاهري او حقيقي بينهما .

التنمية وخاصة في عصرنا هذا . طابعها السرعة . والتطور في دولة مثل الكويت . تطور يريد ان يسابق الزمن . والتغيير الحضاري ملموس في كل مجال ونطاق .

اما التشريع او القانون . فالبطء سمة رئيسية من سماته . كما نعلم . يلزم لاعداده وصياغته اجراءات واوضاع . تستغرق وقتا يطول او يقصر .

والمشتغلون بالقانون . وخاصة رجال القضاء منهم واعضاء الفتوى وهم المطبقون للتشريع المقرون له المصيغون لمتونه يدققون النظر كرة ويكررون البصر كرات . بهم اناة وفي طبعهم تؤده . فغلب عليهم حماية « ستاتية » القانون بينما التنمية تغلب عليها « الديناميكية » . ومع ذلك وجد من الفقهاء الذين يهبون بالفقه ورجال التشريع ان يخرجوا من الكهوف الى افاق العالم العصري ليواجهوا المسائل والمشاكل الكبرى وليجدوا الحلول القانونية التي تتفق وعصر التنمية والتقدم والمخترعات .

والحق ان رجال القانون العام والمشتغلين بالفقه الاداري والتشريع الاداري . والقضاة والمفتين في مجالس الدولة والقضاء الاداري . كانوا اكثر قابلية للسرعة لقربهم من جهاز الدولة وبحكم عملهم المتصل بالفتوى للدولة والفصل في المنازعات التي تكون الدولة طرفا فيها ولاحساسهم عن قرب باتساع نشاط الدولة والمرافق العامة وهيمنتها ورقابتها اما مباشرة او في صورة غير مباشرة على التنمية ومقتضياتها والمشروعات الكبرى ومتطلباتها . ولذلك نشا القانون او التشريع الاداري ليواجه هذا كله بل واخذ القانون الخاص الحديث بكثير من نظريات القانون الاداري .

وكان للتكنولوجيا والمخترعات . كما يقول بعض الاساتذة اثرها في التشريع وفي فكرة العقود التقليدية فقد حصل انقلاب في عقد الاستصناع او المقاولة وكذلك في عقد النقل مع الشركات الضخمة في عقد النقل البحري او البري او الجوي وايضا في عقد العمل الذي لم يعد عقدا فرديا بل وجد كذلك العقد الجماعي وبرز دور النقابات وزاد تدخل الدولة والسلطة العامة . واخيرا بالنسبة للاثبات طرق جديدة مقنعة بالنسبة للبصمات وتحليل الدم والشعر

وفحص الخطوط . والصور الفوتوغرافية للسندات والتسجيل الصوتي وغير ذلك .

في الكويت . صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦١ في شأن المسؤولية المدنية وقوامها الخطأ .. كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم مرتكبه بالتعويض . .

وكلنا نعرف ظاهرة تقدم الالات والكهرباء والاجهزة الميكانيكية والمخترعات الحديثة التي تستخدم في تنمية المجتمع والمساهمة في نهوضه الاقتصادي .. فكان لا بد أن تتغير نظرة المشرع الى المسؤولية وأن يستبدل بالخطأ بعبارة اخرى .. هو معيار الضرر . منفصلا عن توافر ركن الخطأ .. فاضيفت مادة جديدة مشهورة هي المادة ١٩ مكرر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ .. فالقانون الاول صدر سنة ١٩٦١ والاخر بعده بنيف وست سنوات اي في سنة ١٩٦٧ . قد يعد هذا وقتا طويلا .. ولكنه تطور ناضج بل وسريع بالنسبة لدول اخرى كثيرة لا زالت تعتد بمعيار الخطأ اساسا .

وفي الحديث عن التوفيق بين السرعة في النمو والتنمية وبين التاني في القانون والتشريع .. ابرز ما سبق ان ناديت به في هذه القاعة من الاهتمام بالتشريع الثانوي اي التشريع الحكومي ممثلا في اللوائح التي نص عليها الدستور الكويتي في المادتين ٧٢ . ٧٣ منه .

التشريع البرلماني . بالنسبة لكثير من القوانين التي تتصل بالتنمية مباشرة .. كالقوانين الاقتصادية والمالية والادارية والاجتماعية والثقافية والبلدية والصحية ومسائل الانشاء والتعمير وغيرها . تقتصر على الكليات والقواعد العامة . تاركة الجزئيات والتفاصيل للوائح بمختلف انواعها .. وبذلك يتسم القانون او التشريع بالمرونة اللازمة لمواجهة متطلبات التنمية السريعة . فلا نقف جامدين امام نص مقدس يصعب تعديله الا بعد وقت طويل . فيسبقنا التطور ولا نلحق بركابه والا دفعنا في محظور قانوني بمخالفة النص . او نجتاز قدسية النص فيغدو معطلا لا وهو ما لا يكون في ظل نظامنا الديمقراطي وسيادة القانون .

وفي تقديري ان هذا الاقتراح الذي يؤدي الى الاهتمام بالتشريع الحكومي في اطار الشرعية وفي ظل القانون وحمى الدستور .. ليس غريبا على دول اخرى عريقة .. قوي فيها الجهاز الحكومي حتى سمي النظام فيها بحكومة الوزارة كما في انجلترا . وهو الاتجاه الذي طبقته فرنسا في دستور ديجول الاخير .. والتنمية الحديثة في عصرنا هذا تحتاج الى مثل ذلك . وليس فيما نقول به اي مساس بالديمقراطية وحق مجلس الامه في التشريع . فهو له وحده . في كليات عامة واصول رئيسية تاركا الجزئيات والفرعيات والتفاصيل الى

الحكومة عن طريق ما تصدره من لوائح . ولمجلس الامة الحق دوما في الرقابة العامة على الحكومة بمختلف صور الرقابة التي نص عليها الدستور ويقرها العرف البريطاني .

والمؤسسات العامة . نص عليها الدستور الكويتي في المادة ١٣٣ . ينظم القانون المؤسسات العامة ــ وهيئات الادارة البلدية ــ بما يكفل لها الاستقلال في ظل توجيه الدولة ورقابتها .

والتنمية الحديثة . الشاملة . بالمعنى الذي حددناه في بداية حديثنا تحتاج الى ان يصدر هذا القانون الذي اشار اليه الدستور .

والتنمية الحديثة . الشاملة . تستلزم التوسع في نظام المؤسسات العامة .. وهو اتجاه طفق غالبا في الدول الديمقراطية .

والكويت . لديها هذه المؤسسات العامة ويزداد عددها ومن امثلتها هيئة الشعيبة الصناعية . معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي . مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية . بنك التسليف والادخار . البنك المركزي . الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية . الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي .

وهذه الهيئات والمؤسسات العامة . لا تحتاج الى مزيد بيان . لتوضيح دورها الفعال والهام . في التنمية ومجالاتها الرحبة .

واذا تحدثنا عن التشريع والتنمية .. فان التشريع الذي يقفز في الصدارة هو القانون الاداري .. وهو قانون ــ كما قلت ــ حديث النشأة عاصر بداية التقدم والتنمية في الدول الاخرى .. واحرى به ان يزدهر في الكويت مع التنمية الشاملة التي تخططها وتنفذها والتي تضطلع الحكومة ــ مباشرة او عن طريق رقابتها ــ بنصيب واف فيها .

وان كثيرا من الفقهاء في انجلترا وهي الدولة التي لا تعرف القانون الاداري بمعناه المفهوم لنا . طالبوا منذ مدة باستقلال القانون الاداري وازدهاره ليواجه عصر التنمية الشاملة الذي نحياه .. واكاد أرى انه لن تمر سنون طويلة حتى نرى فيها نظام القانون الاداري ومجلس الدولة .

وفي الكويت نجد هذا الاتجاه بارزا . فيما يصدر من تشريعات حديثة تأثرت بقواعد القانون العام وفقهه وقضائه .. كما ان الاحكام القضائية في الكويت بدأت تتأثر أيضا بهذا الاتجاه . رغم وحدة القضاء في الكويت ونزعته الرئيسية نحو غلبة القانون الخاص واختيار قضاته من القضاء العادي وحده .. وقد طولب بضرورة انشاء المحكمة الدستورية العليا ان يكون من اعضائها استاذ ورئيس قسم القانون العام بالجامعة .

ونسمع في هذه الاونة نداء يزداد قوة نحو انشاء غرفة او محكمة ادارية

او قضاء اداري بل ومجلس دولة يختص بالفتوى والتشريع والقضاء الاداري . خاصة وان لبنته الرئيسية موجودة في الكويت وهي ادارة الفتوى والتشريع بمجلس الوزراء . والحق ان هذه الادارة لها دورها الهام والكبير . في مواجهة متطلبات التنمية الشاملة. مادية وانسانية. عن طريق الفتوى وصياغةالتشريعات ودراسة الاتفاقية القانونية الدولية . كما انها هي الجهاز الفني المتخصص في دولة الكويت لمراجعة التشريعات القائمة وتنقيحها وتعديلها وبحث التشريعات المقترحة . ولذلك فان تدعيمها هو تدعيم للتنمية .

واذكر بالتقدير الشديد . والامل . وجود كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكويت . فهي التي تقدم للدولة فقها قانونيا كويتيا في سداد ولحمته .. اذ لا يكفي ان تكون التنمية كويتية . ولا التشريع الخادم لها أو المنفذ لمجالاتها كويتيا .. بل يجب ان يكون الملهم للتشريع فقها كويتيا .. وهذا لا يتأتى في رأيي الا بوجود كلية للقانون في ذات الدولة حيث العلماء والفقهاء . وحيث البحوث والكتب والمذكرات . وحيث الاراء العميقة . نحصل عليها جزلة سهلة .. تبين لنا التراث القانوني الكويتي القديم . وتدلنا على التطور التشريعي وتنير لنا سبيل الدراسة المقارنة . وتشرح احكام التشريعات السارية وما بها من مزايا وسلبيات وما يقترحونه من حلول وما يبسطونه من احكام قضائية وما ينشرونه من تعليقات . وكل ذلك ثراء ما بعده ثراء ليحقق التشريع دوره في التنمية المبتغاة .. ليس هذا فحسب . فان الفقهاء ينظرون الى المستقبل ويسبقون الزمن ويقترحون لنا الحلول .. أو ليست التنمية في عصرنا الحديث في حاجة الى تلك النظرة المستقبلية النفاذة .

والتشريع في الدولة الحديثة هو الذي يرتب الهيئات القضائية وينظم المحاكم ويبين اجراءات التقاضي ويحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يجلس للقضاء او يتصدى للفتيا . او يباشر الدفاع القانوني عن الدولة والافراد .

وقد كفل التشريع الاساسي اي الدستور وما صدر من تشريعات لاحقة . ضمان العدل والمساواة . واحترام الحق . والوفاء بالعهد .

وليس اقوى من العدل . ولا ابلغ منه . مهادا صالحا وارضا صلبة . لتحقق التنمية الشاملة اكلها . فبالعدل والامن . وبالحق وسيادة القانون . يواكب الانسان التقدم . ويسعى بكل جهد وجهد . وطاقة وعزة . للاخذ بالتنمية . والسير بأسبابها . والمشي في مناكبها . والولوج في مسالكها . ثم جنى ثمارها رغدا ورخاء . في تنمية شاملة صافية . مادية وانسانية .

حقق الله للكويت مع سيادة القانون . وفي اطار التشريع . تنمية للانسان وبالانسان . الذي كرمه الله وحمله الامانة وفضله على كثير من خلقه تفضيلا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

اهمية العنصر المادي والبشري في التنمية في المجتمع المحـــلي

الاستاذ / علي الموسى

اريد في اول حديثي ان اضيف تعديلا طفيفا على العنوان وهو ان اقول — اهمية العنصر المادي والبشري في التخطيط للتنمية المحلية — لانه في الواقـــع بحكم عملي احب ان اركز على عمليات التخطيط وعندما اتكلـــم عن العنصـــر الاقتصادي فاني اقول واحب ان احدد نفسي في مجال اضيق من العنوان الواسع بالنسبة لهذا وبالنسبة للعنصر البشري والتنمية الاجتماعية واول شيء عندما اتحدث عن العنصر المادي والبشري وتنمية المجتمع اول شيء يخطر على بالنـــا بالعالم العربي الكبير ولا شك اننا نتذكر نظرية ابن خلدون في التطور اذا تمعنا في هذه النظرية لوجدنا انها ترتكز اساسا على نظرية وخصائص العنصر البشري وتكيفه مع معطيات العصر الذي يعيش فيه وصلاحية هذه الخصائص لمواجهة التحدي والصراع في سبيل البقاء بشكل احسن في عالم دائم التطور . اذا العنصر البشري هو احد المحاور الرئيسية ان لم يكن المحور الاساسي في تنمية المجتمع . وهذا ما تقوم به النظرية الحديثة في التخطيط والتنميـــة . فقد كانت النظرية التقليدية وافضل ان اقول النظرية القديمة في التنمية — تعتبر التنمية الاقتصادية هي المحور الاساسي في التنمية على اعتبار في حالة الحصول على تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية يتبعها كذلك التنمية في القطاعات والمجالات الاخرى بما فيها التنمية الاجتماعية والتنمية السياسية والوعي كان هذا الموجود — في الواقع وكان هذا هو الخطا في النظرية القديمة — في اعتقادي الشخصي على الاقل — لان كثيرا من الخبراء في خطط التنمية وضعوا نظرياتهم في التنمية تعتمـــد علـــى عنصرين اساسيين العنصر الاقتصادي والعنصر البشري. والعنصر البشري هو الاساس وحدم . النظرية القديمة قد حققت اكبر فشل في الخليـــج العربي والبلاد الغنية بالنفط لانه لو تفحصنا معدل الدخل الفردي او متوسط الدخل

الفردي في هذه الدول لوجدناها تحتل مكان الصدارة بين دول العالم في هذا المجال .

ونعتقد ان هذا مقياس التطور . هذا شيء خطأ لانه لا يمكن ان نقول ان دول الخليج من الدول المتقدمة .

اما النظرية الحديثة في التنمية في الوقت الذي لا تغمض فيه دور التنمية الاقتصادية والعنصر البشري في التنمية الشاملة انما تركز كذلك على العنصر البشري اكثر من اي وقت مضى . وسوف أركز الان على العنصر البشري لسببين اساسيين أولهما الاقلال من العنصر الاقتصادي والمادي وان اهمية المجتمع تتحقق في العنصر البشري . ما هو المجتمع النامي من الناحية البشرية ؟ هناك عدة مقاييس من خلالها نقول اننا حققنا التنمية الاجتماعية واهداف التنمية من الناحية البشرية .. أهم شيء هو الناحية الصحية معدل وفيات الاطفال .. متوسط عمر الفرد — نسبة المتعلمين — نسبة المشاركة الشعبية في مختلف اوجه النشاطات سواء كانت ثقافية او سياسية بالاضافة الى عدة مقاييس وقد ذكرت اهمها بمجموعة تشكل حكما نوعا ما على التنمية . واحب ان اركز على نقطة نسبة المشاركة الشعبية في مختلف اوجه النشاط .. لكي تحكم على مدى تقدم تقدم البلد — يجب من ضمن الاشياء الاخرى ان نعرف مدى نسبة استهلاك الفرد من كتب واستهلاك الجرائد اليومية . كذلك مدى نشاطاته واهتمامات اخرى كالمحاضرات والنشاطات السياسية بشكل او بآخر . في الواقع العنصر البشري يلعب دورا على مرحلتين متكاملتين في المجتمع المحلي — في المرحلة ما قبل النفط كان النقل الحضاري يتم بواسطة الانفتاح على الدول الاكثر تقدما في وقتها عن طريق السفر وعن طريق التجارة — في المرحلة الحالية تطورت الوسيلة واصبحت على مرحلتين — فيما شهدت البلد وفودا بأعداد كبيرة من القوى البشرية من خارج البلاد بينهم عدد كبير ممن حصل على اقساط متنوعة من التعليم والتدريب كذلك اتجهت اعداد متزايدة من المواطنين الشباب الى بلدان مختلفة في سبيل الحصول على العلم والتدريب كذلك والجميع عندما عادوا الى البلد حضروا بالاضافة الى ما حصلوا عليه من علم وتدريب بافكار جديدة بعادات لم تكن من قبل متوافرة ومطابقة لما كان موجودا في مجتمعنا ولكن بهذا التنوع وامتزاج هذه الانماط والافكار بما كان موجود حاليا بالمجتمع المحلي فقد افادت المجتمع وزادت من سرعة نموه وهذا لا يعني ان نغفل دور تطور وتاريخ المجتمع ذاتيا من الداخل لان المجتمع اخذ ينمو ذاتيا من ناحية التنمية البشرية بازدياد نسبة المتعلمين بحكم افتتاح الكثير من المدارس ومؤسسات التعليم الاخرى في نفس الوقت افتتاح المدارس اخذ في عين الاعتبار احتياجات البلد لانه ليس بالضرورة كل

من يرغب التعلم في الخارج يتاح له ذلك لانها لا تأخذ الاعداد التي تحتاج لهـا البلد . بعكس المؤسسات التعليمية الموجودة الان عندنا في الكويت لانه يؤخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع المحلي .

وهنا لا بد من كلمة تنبيه وأحب الا يؤخذ كلامي هذا من انفتاح التعليم في البلد ليس انفتاح مستورد لان هذا الانفتاح له جذور تاريخية التي تسـبق اكتشاف النفط .

ان العنصر البشري في الكويت هو الثروة الموجودة في البلد لان الاستثمارات المادية ستكون مجرد عناصر مادية موجودة اذا لم يواكبها العنصر البشـري الذي يملك الكفاءات الادارية والمعرفة والاستيعاب الكامل لخطة التنمية والعنصر المادي بدون ذلك سيكون عديم الجدوى . وبلا شك لا بد لنا من نظرة الـى المستقبل ان المجتمع كما سبق القول يحتاج الى وقت ومقاييس . وهنا لا بد ان اركز على الاستعانة بالنموذج . النموذج الغربي في التنمية مبني على أساس هو التصنيع والعمران والمشاركة الشعبية .

وبرزت هذه في النواحي المادية كالتلفزيونات والسـينمات والطـائرات والسيارات واستخدام التكنولوجيا ــ وطبعا الغرب مرورا بمراحل تاريخية قبل ان يصلوا الى هذا في محاولتنا في تطبيق الجانب الغربي بدون المرور بهذه المراحل التاريخية وبدون استخدام واقع مجتمعنا هو في الواقع يشكل اخلالا ــ ولا بد ان نلقي نظرة ونتمعن قبل ان نقدم على تبني اي نظريات في التنمية . واحب ان اختم كلمتي هذه بان اقول انه لا أمل للمجتمع الكويتي الاسـتمرار في التنمية والتنمية السريعة ما لم تحول الثروة التي تحت الارض الى ثروة بشرية متجددة متحررة تواصل حركة التنمية بالكويت .

موضوع هذا الحديث .. دور المعلم في تنمية المجتمع الكويتي ..

ان في طرح الموضوع على هذه الشاكلة اكثر من مجافاة للواقع .. واقع علاقة المعلم بعملية التبديل الاجتماعي . ومصدر هذه المجافاة أن هناك صعوبة بالغة في تلمس اثر المعلم في المجتمع تلمسا ماديا وقياسه . فعمل المعلمين لا يناظر عمل المهندسين او المعماريين مثلا اذ تتميز اعمال هؤلاء الاخرين بتعابير مادية قابلة للاحساس والقياس . وليس كذلك عمل المعلمين . انه ليس بذى جوهر مادي ممكن القياس ، عمل المعلمين عملية مستمرة لا تظهر اثارها الا عبر سنوات طوال ، ولا يعكس نفسه الا فيانماط السلوك العام للجماعات البشرية وطرق تفكيرها والخبرات التي تزود بها على فرض ان جميع الخبرات التي تقدم للاجيال الشابة هي خبرات ايجابية منتجة .

يزيد في قيمة هذه الحقيقة وتعقيدها الاتجاه العام في العالم لمزيد من السيطرة على عمل المعلمين من قبل الوكالات الاجتماعية .

ان الدوافع والاغراءات لممارسة هذه السيطرة المتعاظمة كثيرة ليس من اهونها شانا وعي الاجهزة السياسية في المجتمعات الحديثة — ايا كانت الوانها وعقائدياتها — لخطورة دور المعلم في المجتمع والتهيب منه ومحاولة ضبطه . ان هذا يمثل تناقضا وطموح البشرية الى تغيير المجتمع من خلال التعليم . غير انه احدى حقائق حياتنا الحديثة .

لقد ادت سيطرة الاجهزة السياسية على المؤسسات التربوية الى تجريد المعلم — في احيان كثيرة — من الحرية المهنية التي يتمتع بها غيره من ذوي المهن الرفيعة الذين لا تتخوف الاجهزة السياسية من نشاطهم المهني تخوفها من نشاط المعلمين المهني . ونظرا لطبيعة التركيبة البشرية للمهنة التعليمية في الكويت وجريامع فعل العوامل التاريخية التي اثرت في اعطاء هذه المهنة شكلها العام . ليس هناك ما يمنع من امكانية استنتاج ان هذه الظاهرة الكونية العامة قد اكتسبت في الكويت درجة خاصة من الحدة . وباستثناء شمائله الخاصة التي قد تعطي طريقته في التدريس طعما ونكهة مميزين ، فان كل شيء « مقرر » للمعلم من قبل « اخرين » من المخططين والراسمين للسياسة التعليمية والواضعين لمناهجها والكاتبين لكتبها المدرسية . حتى عمله اليومي واختباراته الصفية تقدر له قدرا مسبقا . وحسبنا ان ننظر في الجداول الثلاثة التالية الموزعة على المعلمين في العام الدراسي ٧٢—٧٣ ليتبين لنا صدق هذه الدعوى .

للصف الثالث الثانوي بقسميه (الادبي والعلمي) عام ٧٢ــ١٩٧٣

الشهور	القــواعد	النقد والبلاغة	القــراءة
سبتمبر واكتوبر ١٩٧٢	تدريبات على مادرس بالصفين الاول والثاني	تدريبات على الصور البلاغية التي درست في الصف الثاني .	قصة والسلام
نوفمبر	نائب الفاعل . بناء الفعل للمجهول (مع مراعاة بناء الفعل اللازم للمجهول) المبتدا والخبر . انواع الخبر	الاسلوب العلمي ص ٥١٠ الاسلوب الادبي ص ٥١٠ عناصر الاسلوب ص ١٥١٥	
ديسمبر	حذف المبتدا جوازا	الخبر والانشاء ص ٥١٧	
١٩٧٣ يناير	حذف المبتدا وجوبا حذف الخبر وجوبا	الاغراض البلاغية للخبر ص ٥١٨	في سبيل الله . توجيه الشباب دستور المواطن الصالح . الكنوز الضائعة
فبراير	الحاق ما الكافة بان واخواتها	الاغراض البلاغية للامر والنهي والاستفهام ص ٥١٠	ساعة مع المتنبي . اضواء على سياسة الكويت . العقيدة الاسلامية قوة مسؤولية ورجولة
مارس	اللازم والمتعدي التعدية بالهمزة والتضعيف	المحسنات البديعية : السجع والجناس والمطابقة ص ٥٢٤	عيد الاستقلال الوطني . خليفة ودولة . كفاح الرسول (صلعم) ضد اليهود . وفاء . البترول العربي والسياسة . الاسلام دين الوحدة .
ابريل	تدريبات على اللازم والمتعدى	دراسة تطبيقية عن التشبيه والاستعارة والكناية ص ٥٢٨ خاص بالادبي : مواطن الشعر ص ٥٣٣ البحور : الطويل . الكامل . الوافر . المتقارب . البسيط . الرجز . يدرب الطالب على تقطيع هذه البحور	العلم يدعو للايمان . الزوجة المثالية القرآن الكريم والعلم . الشرف . المذاهب الفنية في الاندلس . ليست خطيرة (قصة قصيرة)
مايو	مراجعة	مراجعة	مراجعة

الشهور	موضوع القراءة	رقم الصفحة	موضوعات النحـــو
سبتمبر واكتوبر ١٩٧٢	كتاب الوعد والحق	٣ــ١٠١	مراجعة ما سبقت دراسته المجرد والمزيد . احرف الزيادة ، الميزان الصرفي ، الكشف في المعاجم
نوفمبر	كتاب الوعد الحق	١٠١ــ١٥٧ نهاية الفصل	الممنوع من الصرف واعرابه ، العـــدد : تذكيره وتأنيثه . تعريفه وتنكيره . اعرابه وبناؤه ،صوغه على وزن فاعل
ديسمبر	الوطـــن	٨٣	الجامد والمشتق . المصدر.صور من مصـــدر الثلاثـــي ، مصادر الرباعي والخماسي والسداسي . عمل المصدر .
	النايـــلون	١٢٢	
	عدالة الاسلام	٨٩	
	بنـــك الـــدم في الكويت	٢٦	
يناير ١٩٧٣	سيف الله المسلـــول	١٢٦	اسماء المرة والهيئة
	لاشـــيء يقهر العـــلم	٢٢٣	المصدر الصناعي
	ايثـــــار	٥٢	المصدر المسؤول
	الدين الصناعي	٢١١	الاحرف المصدرية
فبراير	حضـارة العرب في الاندلس	٢٢٦	مواضـــع كسر همـــزة ان وفتحها
	الكويت في الامم المتحدة	١٠	همزتا الوصـــل والقطع
	احمد بن حنبل	١٩٤	اسم الفاعل: صوغه وعمله
	عبرة من غزوة حنـــين	٧١	صيـــغ المبالغـــة
مارس	اسد الله حمـــزه	٢١	اسم المفعول : صوغه وعمـــله
	الكويـــت والصحافة	١٠٠	اسما الزمان والمكان
	الانسان في شريعة محمد	١٥	اسم الالـــة
	صلاة الجمعة في الكعبة	١٨٤	
ابريل	بدء النهضة الفكرية	٤٧	اسم التفضيل : صوغه
	قصة مثل عربي	١٤٤	استعمالاته . الفعل المؤكد بالنون
	انت انـــت الله	٧	
	من تاريخ الكويت	٦١	
مايو	الطابوق الرملي الجيري	١٣١	مراجعـــة عـــامة

الشهور	النص	قائله	العدد	بدايته	نهايته	نوعه	تناوله	الصفحة
١٩٧٢	من سورة السجدة	قرآن كريم	١٢	اول النص	آخره	نثر	حفظ	٢٤٣
سبتمبر	بطولة صلاح الدين	الحسن الجويني	٩	"	"	شعر	حفظ	٤٠٠
اكتوبر	ارادة الحياة	ابو القاسم الشابى	١٨	"	"	شعر	حفظ	٤١٨
	العروبة	على الجارم	١٦	"	"	شعر	حفظ	٤٢٤
نوفمبر	عاقبة الظلم	ابن المقفع	٤٥	"	"	نثر	دراسة	٢٠٦
	فى الابر	ابو فراس الحمدانى	١٧	"	"	شعر	حفظ	٣١١
	اليها في المصيف	احمد رامى	٧	"	"	شعر	حفظ	٣٨٣
ديسمبر	من سورة لقمان	قرآن كريم	١١	"	"	نثر	حفظ	٢٦١
	من نهج البردة	احمد شوقي	٢٥	"	"	شعر	حفظ	٢٦٦
	فخر	عمر بن كلثوم	١٤	"	"	شعر	حفظ	٢٨٣
يناير	مثل ما يعتنى الله به	الرسول الكريم	٨	"	"	نثر	حفظ	٢٤٧
	السجينة	ايليا ابو ماضى	١٧	"	"	شعر	حفظ	٣٥٥
	خطبة الرسول في حجة الوداع	الرسول الكريم	٢٩	"	"	نثر	حفظ	٢٥١
فبراير	وصف اسطول المعز	ابن هانىء	١٤	"	"	شعر	دراسة	٣٣٢
	المؤمن القوي	الرسول الكريم	٤	"	"	نثر	حفظ	٢٤٨
مارس	من سورة النور	قرآن كريم	١٢	"	"	نثر	حفظ	٢٦٩
	النرجسة	خليل مطران	١٠	"	"	شعر	حفظ	٣٨٧
	الجندي في ميدان القتال	فهد العسكر	٢١	"	"	شعر	دراسة	٣٧٧
ابريل	وصف الحمى	المتنبي	١٢	"	"	شعر	دراسة	٤١١
	بخيل	بشار بن برد	٦	"	"	شعر	حفظ	٣٢٩
	البادية والمدينة	ميسون بنت بحدل	٥	"	"	شعر	حفظ	٣٩١
مايو	وصف غروب الشمس	معروف الرصافي	٧	"	"	شعر	حفظ	٤١٤

مع هذه الدرجة العالية من « التنميط » يصبح الحديث عن دور المعلم في تنمية المجتمع ذا مضمون مبهم غير قابل للتمحيص ولا للقياس . مضمون ذي طبيعة « معجزية » مرتجاة . وما هو بها . ولذا فمن الخير ان يخضع لكثير من التحديد والتقييد . و في هذا الاطار يمكننا التفكير في دور المعلم التنموي من خلال علاقتين ..

١ ــ دور المعلم كواحد بين مجموعة ادوار تؤديها اجهزة حكومية متعددة . هنا يكون دوره تكميليا لتلك الادوار الاخرى . ودرجة الجودة او الرداءة فيه تسأل عنها اجهزة التخطيط .

٢ ــ دور المعلم مستقلا عن ادوار الاجهزة الاخرى . هنا ينحصر التفكير في تعامل المعلم مع تلامذته داخل الصف .

لكل من الدورين شانه الخاص . واذ كنا نفكر اليوم في دور المعلم في تنمية المجتمع الكويتي فان الصورة الاولى من دور المعلم هي التي تعنينا .. دوره كدور تكميلي لادوار اخرى . هنا يتوجب النظر الى دور التربية ــ التي يمثل المعلم آلتها الفنية التنفيذية ــ على انه تخطيط لاحداث تغيير ما في مشاكل او اوضاع اجتماعية قائمة باتجاه التطور بها نحو حلول بناءة لتلك المشاكل او نحو الارتفاع بتلك الاوضاع الى مستويات اكثر تقدما .

من هذه الزاوية .. يكون وضوح الرؤية والصدق مع النفس والاخرين شرطا مسبقا لصواب التخطيط لعملية التنمية الاجتماعية .. فما هي المشاكل التي يعتبر حلها .. او ما هي الاوضاع التي يعتبر الارتفاع بها لمستوى اعلى .. تنمية بالنسبة للمجتمع الكويتي ؟ ثم كيف يكون دور التربية في تحقيق هذه التنمية ؟.

ينبغي ان نتذكر هنا ــ وقبل الولوج في تفاصيل الاجابة على هذا السؤال ــ ان مفاهيم التنمية استعارة فجائية .

في تقديري ان اهم القضايا التي يعتبر تحديدها ــ ومن ثم حسمها ــ تنمية للمجتمع الكويتي وتستطيع المؤسسات التربوية والعاملون فيها ان يسهموا في حلها تقع في القطاعات التالية :

١ ــ تحديد موقع الكويت على خارطة النمو المجتمعي في العالم

٢ ــ التركيب الانساني للمجتمع الكويتي وملابساته التربوية .

٣ ــ توزيع القوة العاملة في الكويت ومعانيه التربوية

٤ ــ دور التربية في تطوير الحياة في القطاعات الثلاثة المتقدمة .

القضية الاولى

هل الكويت بلد متطور ؟ ام هو بلد نام ؟

خبيران من خبراء المال والاقتصاد في العالم. يوجين بلاك EUGENE BLACK ورجائي الملاخ R. EL-MALLAKH يجيبان على هذا السؤال في كتابهما . .

الكويت

التنمية الاقتصادية والتعاون الاقليمي

KUWAIT
Economic Development and Regional Cooperation, 1970.

يقول الرجلان :

" ان الاقتصاد الكويتي يتمرد على التصنيف بالمعنى الاكاديمي . . الى متطور او نام . وقد اعانت السرعة في تغيير الاوضاع على تضبيب الرؤية والحيلولة دون التمييز . . الاقتصاد الكويتي يحمل في ذاته المعالم المتناقضة لكلا التصنيفين . . فمعدل الدخل القومي عال جدا . اعلى واحد من نوعه في العالم . وللكويت احدى اعلى نسب الادخار في الدنيا توازي ٤٤ ٪ من الانتاج القومي العام . كذلك يتمتع الكويت بنسبة سنوية عالية في تزايد دخله وثبات دائم في ميزان مدفوعاته . كل هذه ظروف تمثل الاقتصاد المتطور . ومع هذا . . وعلى الجانب الاخر من كشف الحساب هناك شواهد مذهلة على التخلف منها الاعتماد الذي يكاد يكون كليا على انتاج واحد هو النفط . ومنها الاعتماد المفرط على استيراد المواد الاستهلاكية والادوات المنزلية . ومنها العجز في المهارات والقوة العاملة محليا . عرض اخر من اعراض التخلف الاقتصادي هو ضيق السوق المحلية . وهذا الضيق لا ينتج عن قلة في معدل الدخل بقدر ما ينجم عن رفعة الذوق التي يسببها الرخاء من جهة . والصغر في حجم السكان من جهة اخرى . ثم هناك ما هو اخطر . ان فعالية المال المدخر معطلة عمليا بسبب ضيق فرص الاستثمار . . (١)

لقد انعكست هذه التحولات السريعة على الفرد الكويتي بقفزة مفاجئة في دخله الذي كان يقدر في سنة ٤٥ / ٤٦ بـ (٢١٠) دولارا فقط في العام الى (٣٢١٥) دولارا في سنة ٦٥ـ٢٠٦٦ . الامر الذي استتبع بالضرورة حصول تطورات سريعة في نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وجد الكويت معها نفسه قاصرا عن توفير اليد العاملة لمواجهة متطلباتها . وجاءت الاستجابة لهذه المتطلبات من خلال فتح باب الهجرة امام جيران الكويت وغيرهم ممن وفروا له اليد العاملة . الماهرة . وغير الماهرة التي تطلبها النمو الاقتصادي وبهذا انخلق وضع اقتصادي جديد معقد . فالثروة صارت تتجمع في ايد معينة هي ايد ي المواطنين عل ىحين ان العمل صار ينحصر في قطاعات المهاجرين .

وللثروة كما للفقر مشاكلها الفريدة . ولهذا . ومع اندفاق الغنى الجديد . طرح في الساحة الاجتماعية سؤال جوهري جديد .. هل المال وحده هو مفتاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ..؟

وكان للسؤال جواب واحد جاء على لسان الخبراء الدوليين الذين استشارهم الكويت :

« ... بالنسبة للشعوب النامية التي تعاني من نقص راس المال فان الزيادة في هذا العامل — راس المال — تبدو وكأنها البلسم لعلاج التخلف نفسه . ومع التسليم بأن المال يستطيع ان يكون تعويضا عن النقص في القوة العاملة ومصادر الثروة الطبيعية فان القضية تبقى قضية الدرجة التي يذهب اليها في هذا التعويض . هنا يتبدى أن الاستعمال الكفى لراس المال مهم اهمية توفره .

في اكثر المجتمعا تالنامية هناك عناصر تبطل او تفسد الفائدة من المال المتوفر مثل الاجراءات التسترية على المشاكل الاقتصادية وتشويه الاوضاع الاقتصادية من خلال التضخم النقدي والاستهلاك المبني على المباهاة وليس على الحاجات الحقيقية . ورفع اسعار الارض بشكل مصطنع والافتقار الى مؤسسات الاقراض او عدم كفايتها . واخيرا — واكثر هذه الامثلة تدميرا — هو هرب راس المال الى خارج البلد ..[٢] »

ليس هذا وحسب . بل حيثما يفيض راس المال عن الحاجة تضعف العلاقة بين الجهد والمكافاة او بين العمل والمتوبة كما يقول يوجين بلاك .

هذه هي اذن الصورة ..

من حيث الدخل والادخار وميزان المدفوعات ..

الكويت واحد من اقطار العالم المتطورة . اما من ناحية القوة العاملة . والتقد م الصناعي والتقني فهو منسوب الى المجتمعات النامية .

هذا تناقض

ولننتقل خطوة اخرى الى الامام باتجاه ..

---

(٢) يوجين بلاك ... في مقدمته لكتاب رجائي الملاخ المشار اليه .

القضية الثانية

لتركيب السكاني لمجتمع الكويت

في سنة ١٩٦١ كان مجموع سكان الكويت ٣٢١ر٦٢١ الكويتيون منهم ١٦١ر٩٠٠ او ٥٠ر٣ / من المجموع الكلي للسكان وغير الكويتيين كانوا ١٥٩ر٧١٢ و ٤٩ر٧ / من المجموع الكلي للسكان . في سنة ١٩٦٥ ارتفع المجموع الكلي سكان الى ٤٦٧ر٣٣٩ وانقلب الميزان فبلغ عدد الكويتيين ٢٣٠ر٠٥٩ او ٤٧ر١ / ن المجموع الكلي للسكان . اما غير الكويتيين فقد تقز عددهم الى ٢٤٧ر٢٨٠ و ٥٢ر٩ / من المجموع الكلي للسكان . اما في عام ١٩٧٠ فقد تقز مجموع سكان الى ٧٣٨ر٦٦٢ الكويتيون منهم ٣٤٧ر٣٩٦ او ٤٧ / من المجموع الكلي سكان . وغير الكويتيين ٣٩١ر٢٦٦ او ٥٣ / من مجموع السكان الكلي .

وجدير بالملاحظة هنا ان الزيادة في حجم السكان بلغت بين عامي ١٩٦١ ١٩٦٥ (١٤٥ر٧١٨) اما الزيادة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ فقد بلغت ٢٧١ر٣٢٣) . وواضح ان سبب هذه الزيادة غ ير الطبيعية هو الهجرة تي تستدعيها عمليات التوسع المطردة في المشاريع الاقتصادية والعمرانية كومية واهلية على حد سواء وتعاظم نسبة الحاجة الى الخدمات بنفس نسبة زيادة في حجم السكان . (٤)

دعا مجلس التخطيط الكويتي الى السيطرة على الزيادة في حجم السكان خطط عام ١٩٦٥ لان يكون مجموع السكان سنة ١٩٧٠ (٥٤١٠٠٠) نسمة . كن احصاء ١٩٧٠ برهن على وجود تجاوز ع نالحد الاعلى المرسوم لحجم سكان مقداره (١٩٧ر٦٦٢) نسمة .

ان لهذا الفرق بين المقدر والمتحقق في حجم السكان اكثر من معنى واحد هم ..

١ ــ ان تدفق الثروة جعل السيطرة السياسية السكانية صعبة ان لم نقل مستحيلة رغم ان الخطة الخمسية الاولى للتنمية الموضوعة سنة ١٩٦٥ جعلت الهدف الخامس من اهدافها بعيدة المدى « زيادة السكان الكويتيين لاستعادة مركز الاكثرية » .

٢ ــ فقدان السيطرة على الوضع السكاني يخلق صعوبات من انواع شتى للمخطط التربوي .

(اعتمدنا في هذه الاحصاءات على النشرات الاحصائية السنوية والدورية التي يصدرها مجلس التخطيط الكويتي .

٣ ــ الوضع السكاني القلق بتعارض والسياسة التعليمية المنغلقة ــ بصرف النظر عن درجة الانغلاق ــ امام الطلبة من الاصول غير الكويتية . هذه السياسة التي تعمق فيهم الاحساس بالغربة وتضعف من ارتباطهم بالترا ب الكويتي .

٤ ــ الاستعاضة عن سياسة الباب المفتوح في التعليم العام بالتعليم الاهلي الخاص لا يقدم حلا مضمون العواقب لمشكلة الانقسام الاجتماعي كما انه يتعارض والالتزامات التربوية الدولية للكويت بوصفه عضوا في الامم المتحدةالتي ينص اعلان حقوق الانسان الصادر عنها وكذلك دستور اليونسكو المتفرعة عنها على ان حق الانسان في التعليم هو من حقوقه الطبيعية بغض النظر عن محتده او غيره من الاعتبارات العرضية الاخرى . ان قوانين التعليم الالزامي تسري على الاطفال ــ حيثما كانوا ــ بحكم كونهم اطفالا وليس لانهم اطفال من جنسية بعينها .

٥ ــ ان انخفاض السوية التربوية للاطفال غير الكويتيين بسبب تعلمهم في مدارس لا تتوفر فيها شروط التربية الجيدة وحرمان بعضهم من التعليم العام كله او بعضه لا يمكن ان يعتبر بحال من الاحوال من عوامل التنمية في المجتمع .

القضية الثالثة

توزيع القوة العاملة في الكويت

وملابساته التربويـــــة

الجدول رقم (١)

توزيع القوة العاملة والفعاليات الاقتصادية
بين الكويتيين وغير الكويتيين
١٩٦٥ ــ ١٩٧٠

في احصائي عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ كانت الصورة العامة لتوزيع القـوة العاملة والفعاليات الاقتصادية بين الكويتيين وغير الكويتيين على الشكل التالي :

١٩٦٥			١٩٧٠		
القطـــاع	الكويتيون	غير الكويتيين	القطـــاع	الكويتيون	غير الكويتيين
الزراعة وصيد الاسماك	٥٧٣	١٤١٠	الزراعة وصيد الاسماك	٨٠٢	٣٢٥٨
التنقيب عن المعادن ومقالع الحجر	١٣٤٩	٥٦٤٣	التنقيب عن المعادن ومقالع الحجـر	١٦٧٥	٥٤٩٦
المنـــــاعة	١٨٢٥	١٦١١٧	المنـــاعة	٦١٠٩	٢٥٩٨٢
الكهرباء وتحلية مياه البحر والغـاز	١٦٤٥	٥٣٤٦	الكهرباء وتحلية مياه البحر والغـاز	٢١٣٣	٥١١٩
البنـــــاء	١٢٦٤	٢٧٥٨٤	البنـــــاء	٢١٨٨	٣١٤٨٤
التجـــارة	٥١٢٩	١٧٩١٦	التجـــارة	٧٢٩٨	٢٥٧١٥
النقليـــات الخدمات الحكومية	٢٦١٣	٧٤١٢	النقليات والتخزين والمواصلات	٢٣٦٢	٩٧٧٦
(وظائف واستخدام)	٢٥٥١٩	٥٧٠١٥	الخـدمات الحـكومية والوظـائف	٦٤٩٧٣	١٦٠٦
اعمـال اخـرى	٢٤٩	٦٧٥	اعمـال اخرى	٢٤٧	٥٨٠

الجدول رقم (٢)

الزيادة المتحققة في توزيع القوة العاملة في الكويت(٥)

١٩٦٥ — ١٩٧٠

القطـــاع	الزيادة المتحققة ٦٥ — ٧٠ كويتيون	غير كويتيين
الزراعة وصيد الاسماك	٢٢٩	١٨٤٨
المعادن ومقالع الحجر	٣٢٦	١٤٧
الصنـــاعة	٤٢٨٤	٩٧٦٥
البنـــاء	٩٢٤	٣٩٦٠
الكهرباء وتحلية مياه البحر والغاز	٤٨٨	٢٢٧
التجـــارة	٢١٦٩	٧٧٩٩
النقليـــات	٢٥١	٣٣٦٤
الخدمات والوظائف الحكومية	٣٩٤٥٤	٢٤٥٩١
اعمال اخرى	٢	٩٥

ماذا تعني هذه الارقام ؟

تعني الامور التالية :

اولا : ان الحكومة هي التي تحمل العبء الاكبر في توفير فرص العمل للناس . فمن مجموع ٤٦٠٫٦٥٦ انسان عامل تقوم الحكومة وحدها بتشغيل ١٤٦٫٥٧٩ شخصا . وعندما تتحمل الدولة مثل هذا العبء فان مجتمع الاقتصاد الحر لا بد أن يتغير شاء التغير أم اباه . ولا بد لدور الدولة في الحياة الاقتصادية من أن يتعاظم مع مرور الزمن . وهذا يعني ضمنا تعاظم قوة الدولة على التخطيط والتوجيه والالزام بهما . ومتى وقع ذلك — وهو واقع تدريجيا — فان جودة التخطيط وجدية الالتزام به تصبح عنصرا حاسما في عملية التنمية الاجتماعية .

---

(٥) اعتمدنا في هذه الاحصاءات على نتائج احصائي ٦٥ و ٧٠ المنشورة من قبل مجلس التخطيط الكـويتي .

ثانيا : ان الكويتيين يتركزون في وظائف الدولة غالبا ويتمركزون فيها تاركين الميدان او شبه خال لغير الكويتيين في المجالات الاخرى . ففي سنة ١٩٧٠ لم يكن يعمل في ميدان البناء مثلا الا ٢١٨٨ كويتيا (غير واضح كم منهم كان بناء فعلا وكم منهم كان متعهد مشاريع بنائية او بائع مواد انشائية ومواد صحية) على حين كان فيه ٣١٤٨٤ عاملا غير كويتي .

وفي ميدان التجارة كان هناك في العام نفسه ٧٢٩٨ كويتيا على حين كان فيه ٢٥٫٧١٥ غير كويتي . وفي ميدان التنقيب عن المعادن والمقالع الحجرية كان يعمل ١٦٧٥ كويتيا لقاء ٥٤٩٦ غير كويتي . وفي الصناعة كان هناك ٦١٠٩ كويتيين مقابل ٢٥٫٩٨٢ عاملا غير كويتي . هذه مجرد أمثلة وليست حصرا .

ثالثا : على ان هذه الحقائق الاحصائية تحمل في تضاعيفها التفصيلية معاني ذات قيمة اكبر . فلنتأمل في بعض هذه التفاصيل :
وفقا لاحصاء ١٩٧٠ كان هناك :

٥٣ كويتيا متخصصين في العلوم الطبيعية ــ مقابل : (٢٨٧) غير كويتي

١٦٧ كويتيا مهندسا ــ مقابل : ٢٥٢٥ مهندسا غير كويتي

٣٣٤ كويتيا من المساحين والرسامين والفنيين والرسامين ــ مقابل : ٣١٦١ غير كويتي .

٤٧ طبيبا كويتيا ــ مقابل : ٧٢٠ طبيبا غير كويتي

٥٧ كويتيا عاملا في التمريض ــ مقابل ١٨١٥ غير كويتي

٢٩٨ كويتيا عاملا في شؤون الصيدلة ــ مقابل : ١٣٨٥ غير كويتي

١٧٦٦ كويتيا في مجال التعليم على كل المستويات ــ مقابل : ٨٦٢٨ غير كويتي

١٨٦٤ كويتيا في الوظائف التنفيذية الحكومية ــ مقابل : ٣٩٦ غير كويتي

١٠٦١ كويتيا في مسك الدفاتر والصرافة ــ مقابل : ٣٦٢٤ غير كويتي .

١٤٤ كويتيا في مجال الاختزال والضرب على الالة الطابعة وتثقيب بطاقات الكومبيوتر وتشغيل مكائنه ــ مقابل : ١٢٤٤ غير كويتي .

٢٩٤٨ كويتيا في مجال البيع في المحلات التجارية ــ مقابل : ٨٨٩١ غير كويتي

٢٨ كويتيا في الخدمة المطعمية والفندقية ــ مقابل ٤١٤ غير كويتي .

٢٦٢ كويتيا من الطهاة والسفرجية ــ مقابل ٦٧٢٧ غير كويتي

٦٧٨ كويتيا من الخدم والوصفاء ــ مقابل : ١٠٥٧٤ غير كويتي

١٩ كويتيا في غسل الملابس وكيها ــ مقابل : ١٢٢٦ غير كويتي

١٠ حلاقين كويتيين ومصففي شعر ــ مقابل : ٨٩٧ غير كويتي

١٢٣ كويتيا في صناعة المواد الغذائية والاشربة ــ مقابل : ٢٥٥٠ غير كويتي

٨٤ كويتيا في ميدان الخياطةوالحياكة والتنجيد والتطريز ــ مقابل ٢٥٥٠ غيركويتي

١٠ كويتيين في صناعة الاحذية والمواد الجلدية ــ مقابل : ١٣٥ غير كويتي

١٣٨ كويتيا في صناعة النجارة والاثاث ــ مقابل ١٨٦٩ غير كويتي

٢١ كويتيا في اعمال المجوهرات والمعادن الثمينة ــ مقابل : ٢٧٩ غير كويتي

٨٦٠ كويتيا في البناء والنجارة ــ مقابل ١٨١٠٩ غير كويتي

٤١٩١ كويتيا في قيادة وسائل النقل البري والبحري وتشغيلها ــ مقابل ١٢٨٥٩ غيركويتي .

١٧٨٧ كويتيا في اعمال الشحن والتفريغ وتعبئة المواد وحزمها ــ مقابل : ١٣٩٢٦ غير كويتي(٦)

ان هذه الارقام تنطق بصوت عال جدا بالحقيقة التالية .. ان اشق الاعمال واكثرها التصاقا بحياة الناس المعاشية متروكة لغير الكويتيين . وهي بقدر ما تؤكد نوعية الجهد الذي يبذله هؤلاء عقليا وماديا على السواء . فانها وبنفس القوة تؤكد حيوية هذا الجهد ومركزيته في عملية بناء الكويت الجديد . ولهذه الحقيقة المهمة ملابساتها الاجتماعية والانسانية والتربوية على وجه التخصيص . هذه الملابسات تنقلنا الى :

القضية الرابعة

دور التربية في تطوير الحياة

الكويتية في القطاعات المتقدمة الثلاثة

اولا : احب ان نتفق هنا على اني حينما اقول « دور التربية » فانما اقصد بكلمة « التربية » سياسة تربوية مرسومة من قبل قوة مركزية في المجتمع كان

---

(٦) مجلس التخطيط الكويتي .. نتائج احصاء ١٩٧٠ .

تكون وزارة التربية او مجلس التخطيط ، سياسة تربوية ذات اهداف مبلورة بابعاد ممكنة القياس والمتابعة ينتج عن تنفيذها عبر مراحل زمنية مقررة تطور في حياة الكويت الاجتماعية ماديا وسلوكيا .
بغير هذا الفهم .. التربية لا تعني شيئا ذا بال على نطاق المجتمع ككل .
هذا من وجهة نظري على الاقل .

ثانيا : اود ان نلاحظ جميعا ان التربية الموجهة الهادفة تستطيع ان تحدث تحويلات عميقة في المجتمع ، بل هي تستطيع ان تغير التركيب الاجتماعي بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية الاخرى . من هذه المنطلقات العامة يجب ان نجيب على السؤال التالي :

ماذا تستطيع التربية الكويتية بمناهجها وكتبها ومعلميها ان تفعل من اجل تنمية المجتمع الكويتي ..؟
الجواب على هذا السؤال يقع في حقلين ..

الاول : حقل الثروة القومية ومصادر هذه الثروة التي تقف في مركز عملية التنمية كلها .

خطط التنمية في كل المجتمعات الحديثة تنصب اولا على تنمية الثروة القومية وهي تستعين بالتنمية التربوية لتحقيق التنمية الاولى وهكذا تلتقي الواحدة بالاخرى على ان الاولى شرط للثانية .

الثاني : حقل الاعتبارات الانسانية التي تحكم عملية التنمية العامة بوجهيها الاقتصادي والتربوي . ولنبدأ فننظر في الحقل الاول .

ان مصادر الثروة القومية هي عرضة للهدر او التثمير . يتوقف ذلك على نوع المواقف العقلية للناس من الثروة والاشياء الخارجية . وهذه المواقف هي ثمرات لنوع التربية او المؤثرات التربوية التي يتعرض لها الانسان وتسهم في تكييف شخصيته وتكوين مواقفه السلوكية . يقول آرثر لويس :

« ان حجم مصادر الثروة الطبيعية لبلد من البلدان هو قيد على مقدار ونوع التطور الذي يمكن ان يعمل من اجله ذلك البلد او يخطط له .
غير ان هذه المصادر ليست القيد الوحيد . حقا انها ليست القيد الاول ولا الرئيسي على مدى ما يستطيع البلد ان يذهب اليه في التطوير .. ذلك ان اكثر البلدان تستطيع ان تنتفع بشكل افضل واكبر من مصادرها المتوفرة مما هي فاعلة الان . فعندما تتوفر المصادر الطبيعية للثروة لبلد من البلدان فان معدل نمو ذلك البلد او تطوره يقرره السلوك الانساني والمؤسسات الانسانية في ذلك البلد ،

تقرره أمور متعددة مثل الحيوية العقلية وموقف الناس من الاشياء المادية ورغبتهم في الادخار والاستثمار بصورة منتجة » (٧)

ان الحيوية العقلية وموقف الناس من الاشياء المادية ورغبتهم في الادخار بصورة منتجة هي نتائج تربوية من دون ريب ، وهي نتائج تربوية لا يرتهن تحققها بالمعلم وحده وانما يشترك في مسؤوليتها المعلم والمنهج المدرسي وفلسفة التعليم المخطط لها . ان هذا بطبيعة الحال لا يقلل من مركزية دور المعلم .

واذا صدقت كلمات آرثر لويس — وهي صادقة حتما — فان التربية التي تسهم فيتنمية المجتمع الكويتي لا بد لها من أن تتسم باختيار غاياتها التي تسعى لتحقيقها اختيارا يلتزم الصراحة مع النفس والرضا بالواقع الذي خلقه تدفق الثروة المفاجيء .

الاختيار الجيد هو مفتاح الموقف كله . وأول اختيار جيد لهذه التربية هو أن تعمل على استعادة مظاهر الحياة الاقتصادية النشطة والمسؤولة التي عرفها الكويتيون قبل ارتباط حياتهم بالبترول ، ولنقف عند مثل واحد على ما يمكن استعادته من مظاهر الحياة الاقتصادية النشطة التي اندثرت أو كادت :

« في سنة ١٩١٢ كان للكويت اسطول من السفن التجارية تعداده ٨١٢ سفينة يعمل عليها ٣٠٫٠٠٠ بحار وغواص في تجارة اللؤلؤ غوصا واستخراجا . وخلال اشهر الصيف كان يذهب الى البحر ما يقارب ثلث السكان في موسم الغوص » .

في سنة ١٩٤٨ شحنت أول باخرة من بترول الكويت .

« في عام ١٩٥٦ كا نهناك خمسة زوارق فقط تعمل في تجارة اللؤلؤ وذلك نتيجة لازدهار صناعة النفط وقد ساعد على هذا الانخفاض في تجارة اللؤلؤ صعوبة المهنة نفسها والرواتب الاعلى في الوظائف الاقل اجهادا فيدوائر الدولة او الشركات .

ومع انحطاط تجارة اللؤلؤ انحطت صناعة بناء السفن في البلد » (٨)

لقد كان من واجب التربية الجديدة في الكويت لا أن تحافظ على هذه الحيوية الاقتصادية والتجارية وحسب ، بل وان تعمل على تطويرها وتحديثها وتأجيج ما يصاحبها من روح المغامرة والتقحم والقدرة على الصبر والاحتمال .

---

(7) Lewis, W.A., **Theory of Economic Growth,** p. 52, Homewood, Illinois, 1955.

(8) El-Mallakh op. ... cit. ... p. 12.

نعم ليس هناك اليوم من يقول بوجوب العودة الى تجارة اللؤلؤ .. ان لم يكن لشيء فلأن مزارع اللؤلؤ اليابانية جعلت الطريقة القديمة في جني اللؤلؤ عديمة الجدوى . ولكن البحر ما يزال مليئا بأنواع الاسماك وهي مصدر طعام لا ينضب في عالم يجوع باستمرار . فلماذا لم تتجه التراتيب التربوية الجديدة في الكويت الى تدريب افواج من الصيادين العصريين وتعليمهم طرق الصيد البحري الحديثة واستعمال مراكبه الالية .

لعلنا ما نزال نذكر بعض الارقام التي طرحتها قبل قليل . من بين ١٠٧٣ رجلا يعملون في صيد الاسماك الان — حسب احصاء ١٩٧٠ — لا يوجد بينهم الا ١٣٧ صيادا كويتيا فقط .

لقد كان من الممكن ان تنشأ منذ بداية حركة التربية الجديدة مدرسة للفنون البحرية من صيد وتجارة وصناعة سفن واحواض لاصلاح السفن العاطلة او المعطوبة وبرامج للادلاء البحريين .

لو ان هذا وقع منذ عشرين سنة ، اي مع بدء النهضة الوطنية الجديدة لكان الخليج العربي الان بحيرة كويتية يهيمن عليها الكويتيون لا بسلاحهم وانما بفنهم وخبرتهم . ان شيئا من هذا لم يقع ، وكان ذلك امرا سيئا . غير ان الاسوأ منه هو ان المناهج التعليمية لا تثير حتى الان اي وعي بقيمة البحر وثرواته عند الناشئة الكويتية ، وبهذا تلغى امكانيات تنموية عظيمة بالنسبة للمستقبل . وهذا الوضع فيما يبدو امتداد لموجة الحماس الاولى يوم راحت الاجهزة التربوية الكويتية تتبنى مناهج وكتبا مدرسية من البلدان العربية الاخرى دون تدبر لما قد تتمخض عنه هذه المناهج والكتب من أفواج « ذوي الياخات البيض » الذين وقع عبء توفير الوظائف لهم على الحكومة حتى الان . وقد كانت الحكومة سخية ولم تزل .. ولكن المرء لا يستطيع الا ان يتساءل .. الى أي مدى تقدر الحكومة على الاستمرار في توفير الوظائف ؟ ثم ماذا عن اليوم الذي تستنزف فيه قدرة الحكومة في هذا الميدان ؟

حقا .. ان الاجوبة على هذه الاسئلة هي بيد ذوي الشأن . ولكن صورة الموقف الاجمالية لا تبرر التفاؤل ان لم تجر عملية تقييم جدية وصارمة لهذا الموقف. ولنترك الارقام تتكلم .

حسب الاحصاءات التربوية الرسمية ٧١—٧٢ ... كان الطلاب الثانويون يتوزعون على النحو التالي :

التعليم الثانوي العام مجموع طلبته ١٩٫١٤٢ منهم ١٠٫٧٤٠ تلميذا و ٨٫٤٠٢ تلميذة .

التعليم الثانوي الفني مجموع طلبته ٧٧٥ تلميذة فقط .

التعليم الثانوي التجاري مجموع طلبته ٣١٦ تلميذا فقط .

الكلية الصناعية مجموع طلبتها ٨١٦ تلميذا فقط .

معاهد المعلمين مجموع طلبتها ٩٧١ منهم ٣٢٠ تلميذا و ٦٥١ تلميذة .

دور المعلمين مجموع طلبتها ٤٩٣ منهم ٢٢٤ تلميذا و ٣٩٦ تلميذة .

وعلى هذا فان مجموع طلبة الميادين المهنية هو ٣ر١٥٤ تلميذا وتلميذة يقابلهم ١٩ر١٤٢ تلميذا وتلميذة في التعليم الاكاديمي ، اي ستة أمثالهم . وفي ضوء مجمل الظروف الاقتصادية للكويت كان ينبغي لهذا الميزان ان ينعكس كليا .

اننا حين نطالب التربية الكويتية بالعمل على استعادة مظاهر الحياة الاقتصادية النشطة والمسؤولة في الحياة الكويتية ينبغي ان نتحفظ على هذه الدعوة بأمرين مهمين ...

اولا : ان هذه الدعوة ليست دعوة الى تمهين "PROFESSIONALIZATION" التعليم العام ، اي جعله مهنيا بحتا . في هذه الحالة يكون في « اسطوات » الحوانيت ما يغني . لقد مضى الزمن الذي كان فيه الحرفيون سادة العالم وغدت المهن في عالم اليوم من التعقيد بحيث تتطلب مهنيين مثقفين ثقافة عامة الى جانب معرفتهم المهنية . مهني اليوم لا بد ان يكون مواطنا جيدا ومهنيا بارعا وانسانا واعيا في وقت واحد . ان هذه الحقيقة تعني فيما تعنيه ان كثيرا من الجوانب الثقافية العامة الموجودة في المنهج الان ستحتفظ بمكانها في المناهج الجديدة ولكن وظيفتها ستتغير . لن تظل وظيفتها كما هي الان تخريج متعلمين نظريين منعزلين عن مشاكل مجتمعهم وهمومه . بل ستكون وظيفتها الجديدة وظيفة تنويرية ترتفع بأصحاب المهن الى ما كان اسلافهم محرومين منه من نعم المعرفة والفن .

ثانيا : ان هذه الدعوة لا تعني بالضرورة اعداد الناس للصناعات الثقيلة بقدر ما تعني المطالبة بوضع المعرفة المنظمة في خدمة الحياة الانسانية . في عام ١٩٦١ وجهت بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير عناية المسؤولين عن التربية في الكويت الى حقول الصناعات التي يمكن ان تقوم في البلد وتستطيع التربية الكويتية ان تسهم في تدريب الشباب عليها وهي : —

١ — صناعة الزجاج .

٢ — الاطارات المطاطية .

٣ — الدهان .

٤ — منتجات المسلخ الثانوية — حيث يمكن تجفيف الدم واستعماله كسماد وغلي العظام واستخراج الدهون منها لاستعمالها في صناعة الصابون وانتاج الصمغ كما يمكن استعمال العظام المذابة كسماد زراعي ممتاز او تحويلها الى علف للماشية .

٦ — مطاحن الدقيق .

٧ — الكيماويات .

٨ — الاثاث .

٩ — أجهزة الراديو والمعدات الكهربائية .

١٠ — الفولاذ — من حديد الخردة ، التي يتوفر منها في العام مائة الف طن سنويا .

١١ — مواد البناء .

١٢ — صيد الاسماك .

١٣ — الزراعة .

١٤ — النقل البحري (٩) .

ههنا نبلغ حدود الحقل الاول ، حقل علاقة التربية بالثروة القومية ويجب ان نتحو لالى الحقل الثاني الذي تقع فيه مسؤولية التربية ازاء قضية تنمية المجتمع ، حقل الاعتبارات الانسانية التي تحكم عملية التنمية بوجهيها الاقتصادي والتربوي .

ولنسأل اولا وقبل كل شيء ماذا فعل اندلاق النفط في التركيبة البشرية لمجتمع الكويت ؟

١ — اوضع نتائج هذا الاندلاق تجسدت في انخفاض نسبة الكويتيين الى غيرهم من المقيمين على تراب الكويت والعاملين فيه . ووفقا لاحصاءات مجلس التخطيط الكويتي ظلت هذه النسبة تنزل ..

من ٥٥ ٪ عام ١٩٥٧
الى ٣ر٥٠ ٪ عام ١٩٦١
الى ١ر٤٧ ٪ عام ١٩٦٥
الى ٤٧ ٪ عام ١٩٧٠

على حين ارتفعت نسبة غير الكويتيين بصورة ثابتة ...

من ٤٥ ٪ سنة ١٩٥٧
الى ٧ر٤٩ ٪ سنة ١٩٦١
الى ٩ر٥٢ ٪ سنة ١٩٦٥
الى ٩ر٥٣ ٪ سنة ١٩٧٠

---

(٩) تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير (المرسلة الى الكويت) ١٩٦١ ، من ٢٢٠ — ص ١٢٢٨

٢ — وعلى الرغم من ان هذا الوضع لا نظير له في دول العالم الاخرى ... الا انه ليس من دون سابقةفي التاريخ عموما وفي التاريخ الحديث بوجه خاص . والولايات المتحدة الاميركية هي المثل الحي على هذه السابقة في التاريخ الحديث . فالمهاجرون الاولون او الاباء المؤسسون لاميركا الجديدة سرعان ما صاروا يؤلفون اقلية أمام تدفق افواج المهاجرين اللاحقين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، أولئك الذين يسر مجيئهم الى العالم الجديد دخول الثورة الصناعية اليه . وأمام هذا الواقع الجديد سرعان ما ادرك ذوو النظر البعيد من قادة الدولة ورجال الفكر والتشريع ان مستقبل اميركا وامنها لا يمكن ان يضمنا مع بقاء المجتمع منقسما على نفسه بين سود وبيض وبين اميركيين وغير اميركيين ، الضمان الحقيقي كان في الوحدة الاميركية وحدة الشعب الخليط والمتكافل في بناء اميركا الجديدة . من هنا ولدت فكرة الامركة Americanization ومن هنا أيضا القيت مهمة عملية الامركة على المدرسة الاميركية في مختلف صورها ومراحلها . ان كلمات الرئيس لنكولن ما تزال حية في كل اذن أميركية حتى اليوم وستظل ما ظلت الولايات المتحدة .

« ان بيتا منقسما على نفسه لا يمكن ان يكتب له البقاء ... »

وخلال القرنين الاخيرين ومنذ ١٨٦٥ على وجه التخصيص حمل المعلمون الاميركيون على ظهورهم صليب البيت الاميركي الموحد ونجحوا في جعل الامركة حقيقة حياتية فاعلة . في هذا الصدد يقول احد كبار المؤرخين الاميركان المعاصرين .. هنري ستيل كوماكر H.S. Comaker

« ... لم يتطلب اي شعب من شعوب الارض ما تطلبه الاميركيون من التربية . ولم يخدم اي شعب من الشعوب كما خدم الشعب الاميركي من قبل مدارسه ومربيه . فمنذ المراحل المبكرة في التاريخ الاميركي حملت التربية الاميركية بمهمة خاصة جدا وثقيلة جدا الولايات المتحدة والاصقاع المتباينة لم تكن لتستطيع تحقيق الوحدة فيما بينها من دون العاطفة القومية . كما لم يكن في مستطاع الشعب ان يستوعب عشرات الملايين من المهاجرين الوافدين اليه من كل اطراف الارض من دون عملية الامركة Americanization السريعة والفعالة . لقد كان من الواجب مقاومة الفروق والامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي كان في مستطاعها ان ترمي الديمقراطية نفسها بالعقم . وقد القيت على كاهل مدارسنا مسؤولية الهام الشعب الولاء لهذه المبادىء ... الديمقراطية وطريقة الحياة الاميركية والمساواة والتمسك بها » .

ان الشعب الكويتي يواجه اليوم قدرا كقدر الشعب الاميركي ولا ريب

ان كثيرا من مستقبل الكويت وتطوره سيتوقف على نوع الاستجابة لهـذا التحدي . ثم لا ريب كذلك ان هذه الاستجابة ستنعكس في السياسة التعليمية للكويت ومناهجه الدراسية . ولست في مركز يؤهلني ان اقترح سياسة تعليمية على الكويت وان تكن ميولي في هذا الاتجاه ليست عسيرة التقدير . غير اني اعتقد ان الواجب يقتضيني ان أوجه الاهتمام الى أن هذه القضية قد استوقفت كل الخبراء الذين استدعاهم الكويت تقريبا . ولنقف عند تنبيهات بعض هؤلاء الخبراء وما تضمنته من تحذير من التغافل عن هذه القضية .

في سنة ١٩٦١ طرحت بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير التصور التالي للمشكلة :

« ... يشار احيانا ــ واكثر ما تكون الاشارة بالتلميح دون التصريح ــ الى ان الكويتيين وابناءهم سيصبحون بعد سنوات قادرين على تزويد الكويت بما تحتاجه من اليد العاملة دون الحاجة الى الاستعانة بغير الكويتيين . وقد يكون ذلك صحيحـا في بعض المجـالات . ولكن اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان الكويتيين يؤلفون ثلث اليد العاملة الحالية فقط ، يصبح من الضروري ان يتضاعف عدد السـكان الكويتيين ثلاث مرات لتصبح اليد العاملة الكويتية بحجـم اليـد الحالية ، وقد يستغرق ذلك اربعين سنة على اقل تقدير . وفي الوقت نفسه يكون الاقتصاد الكويتي قد نما وعدد الوظائف قد ازداد وبالتالي فمن المرجح ان يبقى غير الكويتيين الموجودين حاليا في الكويت ــ او الذين سيفدون اليها في المستقبل ــ عنصرا هاما من عناصر اليـد العاملة . ولو كانت اليد العاملة اكثر ثباتا واستقرارا لكانت اكثـر انتاجا وفعالية اذ ان معظم السكان غ يرالكويتيين يعتبرون اقامتهم في الكويت اقامة مؤقتة وهذا حق ، فعقود الاستخدام التي تنص على بقائهم في العمل بقاء أكيدا عادة ما تكون لفترة قصيرة ، واذا تعطـل احدهم عن العمل فقد يؤدي ذلك الى ابعاده عن الاراضي الكويتية ــ وذلك في مدة ثلاثة اشهر وفقا للانظمة القائمة ــ اضف الى ذلك ان فرص ترقيتهم محدودة . ان هذا كله يحدد من فعالية المستخدمين غير الكويتيين . وحين يزمع هؤلاء ان يقيموا اقامة دائمة في الكـويت فانهم سيحضرون معهم عائلاتهم وهذا بحد ذاته يـزيد من ثبـاتهم واستقرارهم ويخلق فضلا عن ذلك امكانات متزايدة لتوسيع القطاع الخـاص ... » .

ولم تعدم البعثة الرغبة في ابراز مكان المعلمين من هذه المشكلة واثرهـا على عملهم فخصتهم بالملاحظا تالتالية :

« يشكل نقص المعلمين الكويتيين المدربين اهم مشكلة تواجه التعليم في الكويت .

وكما سبق ان ذكرنا تبلغ نسبة المعلمين غير الكويتيين ٩٥٪ من المجموع وفي الوقت الحاضر لا يميل الكويتيون الى اتخاذ التعليم مهنة لهم ولا شك في ان المعلمين الذين اتي بهم من خارج الكويت قد ادوا واجباتهم بكل اخلاص ولكن هؤلاء — وبعضهم قد امضى في الكويت ما يزيد على عشر سنوات — لا يشعرون بالطمأنينة . واذا كانت السلطات الكويتية راضية عن خدماتهم فيجب ان تدرس امكانية منحهم الجنسية الكويتية ومن غير المحتمل ان تستطيع الكويت في المستقبل القريب ان تعد وتدرب عددا كافيا من الكويتيين لملء مراكز المعلمين في المدارس الحالية وتلك التي ستنشأ في المستقبل ... » ...

صحيح ان المعلمين غير الكويتيين لا يمثلون اليوم — ثلاث عشرة سنة بعد تقرير البنك — ٩٥٪ من حجم الهيئة التعليمية ، ولكن كفتهم ما تزال هي الراجحة ويزيد رجحانها مع علو المرحلة التعليمية التي يعملون فيها . ولعل بعثة البنك الدولي كانت تستبق الرؤية الى هذه الحقيقة حين راحت تذكر الناس والمسؤولين في هذا البلد الامين بأن تاريخهم وتجاربهم الانسانية لا تتعارض والدعوة الى تحقيق هذه الوحدة الوطنية بين كل الذين تظلهم سماء الكويت . على العكس ، ان في هذا التاريخ من مرونة عقلية وانفتاح على شعوب العالم ما يبرر التفاؤل بحتمية نجاح هذه الخطوة اذا ما اتخذت .

قالت البعثة في هذا الصدد : —

« ... كان لضآلة الفرص الاقتصادية على بر الكويت قبل اكتشاف النفط اثر في براعة السكان في الاشغال البحرية خاصة صيد اللؤلؤ وصيد الاسماك وبناء القوارب والتجارة البحرية . وقد قامت هذه التجارة وعمادها القوارب الكويتية المشهورة مع البلدان المجاورة بصورة رئيسية ولكنها امتدت الى شبه القارة الهندية والى السواحل الافريقية . ولقد اكتسب الشعب الكويتي عبر السنين صفات خاصة به تميزه عن الغير . **فاتجاهاته نحو الاشتغال بالاعمال البحرية قد حول علاقات الصحراء القبلية الى علاقات مدنية** . هذا الى ان روابط الاسرة بين الذين نزلوا الكويت من مختلف انحاء الجزيرة ومن ايران بقيت روابط متينة . وبالرغم من كون الكويت محاطة بجيران اقوى منها الا انها اجتازت بسلام التغيرات العنيفة التي

حدثت في الشرق الاوسط فيما بين الحربين العـالميتين ويبدو ان الضغوط الخارجية قد ساهمت مساهمة فعالة في خلق روح المواطنة بين مستوطني الكويت ذوي الاصول المختلفة » .

في سنة ١٩٧٠ اتخذ الدكتور رجائي الملاخ ــ في كتابه المتقدم ذكره ــ موقفا من هذه المشكلة ــ التي تعاظمت بين الستينات والسبعينات ــ شبيها بموقف بعثة البنك الدولي فقال :

« ... ميدان آخر من ميادين تنمية الطاقة البشرية يرتبط بمسـألة امتصاص تيار المهاجرين الى الكويت الذين جاؤوها بنية المشاركة في تعميرها والانتفاع بمستويات الاجور والرواتب العالية وخدماتها الاجتماعية وسوقها الحرة . وليس من شك في انه كانت هنـاك في هذا المجال مشاركة بين الكويتيين وغير الكويتيين كما انه ليس من شك ايضا في ان مساهمات غير الكويتيين كانت مساهمات جوهرية صاحبت الدرجة العالية من السرعة في التطور الاقتصادي في البلد . لقد بينا ان العلاقة بين الادخار والاستثمار في الكويت تتميز بدرجة عالية في الجانب الاول منها . غير ان شقها الثاني يتميز بانخفاض كبير . وليس هناك مجال للشك في وجود احساس دائم بالنزوح بين العناصر غير الكويتية يدفعها الى تحويل مدخراتها الى خارج الكويت . ذلك انهم لما كانوا يأتون الى البلد وفق عقود قصيرة الامد ويحرم عليهم المشاركة التامة في حقوق التملك فان هناك ميلا بين البعض منهم للادخار وتحويل مدخراتهم الى خارج البلد بدلا من انفاقها في السوق المحلية او استثمارها فيها . انه لعسير ــ وعديم الجدوى من الناحية العملية ــ ان يحاول الانسان تحديد الاسباب لهذه الحالة او النتائج المترتبة عليها . ولكن ربما كان حل مماثل للحل الذي توصلت اليه الولايات المتحدة الاميركية من خلال قوانين الهجرة وتجنيس المهاجرين يمكن التوصل اليه في الكويت ايضا ، حل مبني على الكفاية والتربية وحاجات البلد الى الطاقة البشرية . ومع التسامح في شروط الهجرة والاقامة يمكن توسيع حق المشاركة في الامتيازات الاقتصادية لغير الكويتيين تحت تنظيم جديد للاقامة الدائمة ينتج عنه بالضرورة احساس بالارتباط بالتـراب الكويتي وتقليل للشعور بالغربة بين غير الكويتيين ويقـوي الاحسـاس بالاستمرارية » (١٠) .

---

(10) El-Mallakh, op. cit., p. 123.

وكما فعلت بعثة البنك الدولي ، فقد استخرج الدكتور الملاخ مبرراته لدعوته من تاريخ الشعب الكويتي وخبراته الانسانية ...

« ... لقد ميزت النشأة التاريخية الكويتيين بسمة خاصة في طريقة التفكير . لقد اعطتهم نظرة عالمية للاشياء كما ميزتهم التجارة وحرية الحركة بين البلدان المطلة على الخليج والمحيط الهندي وسعيهم الدائب من أجل التنمية التجارية ، كل ذلك ميزهم من جيرانهم في الجزيرة العربية . هذا الاحتكاك الدائم بالشعوب الاخرى ... عربية وغير عربية على السواء أعطى الكويتيين في الماضي درجة عالية من التسامح والمواقف الكونية في النظر الى المشاكل المحلية والخارجية . ولهذا فان الانتقال من فقر ما قبل البترول الى ثراء ما بعد البترول خفف من عقباته وعثراته وأزماته تلك التجارب الماضية من الاتصال بالشعوب الاخرى ومعرفة طباعها وأخلاقها وحضاراتها » (١١) .

ان هذا التراث الثقافي الكويتي هو شيء ثمين يجب ان تغذى التربية الكويتية شبيبتها به ، كما يجب ان يستلهمه راسموا السياسات التربوية ومنفذوها .

ان الطريق الى عملية التوحيد الوطني هذه ، ... او الى عملية بناء مفهوم وطني كويتي جديد ... يبدأ قطعا في التربية . والى ان تكتب الفكرة صياغتها التشريعية تستطيع المدرسة الكويتية ان تشرع ببنائها في ضمائر الاطفال الذين ينشقون هواء الكويت معا ولا بد ان يربطهم الى ترابه احساس واحد ومتماثل بقدسية هذا التراب وعزته عليهم اجمعين . ان هذا يتطلب ان تفتح مدارس الكويت للجميع من رياض الاطفال الى الجامعة من دون تفريق . ويوم يقع هذا لن يكون هناك طفل يحس بالغربة عن تراب الكويت او تفرض عليه هذه الغربة عندما يطرق باب مدرسة من المدارس فيرد عنها لا لنقص في كفايته العقلية او الجسدية او في طموحه ولكن لانه غير كويتي حسب الاصطلاحات القانونية والعرفية فقط .. لانه فيما عدا ذلك هو كويتي النشأة والملعب والذكريات والعواطف والامل والطموح .

اننا يجب ان نتذكر هنا ان الاطفال الذين يردون عن المدارس الحكومية الى المدارس الاهلية الخاصة او الى لا شيء ، هؤلاء الاطفال توفر دولة الكويت لهم — من الناحية الاخرى — كل شيء ، الامن والحماية القانونية ، ومورد

---

(11) Ibid ... p. 12.

الرزق والرعاية الصحية والاجتماعية وغير ذلك من روابط الانسان بالوطن . فلماذا تظل هذه العقدة وحدها — عقدة التعليم — من دون حل ؟

هل في القضية تكاليف مالية ترهق كاهل الدولة او وزارة التربية اذا ما مددت فرص التعليم الحكومي الواحد الى جميع الاطفال ؟

نعم وليس في ذلك ادنى ريب . ولكن المال لا ينبغي ان يكون اذاة لانقسام البيت الكويتي على نفسه . الخوف آنئذ يكون على البيت كله وليس على جناح معين فيه .

لتفرض الدولة ضرائب تربوية على جميع الناس المقيمين في الكويت والعاملين فيه وتشركهم بهذا في حمل مسؤولية تعليم اولادهم وبناتهم . ان التضحيات الجماعية المشتركة يتولد عنها بالضرورة شعور بالتعاطف الانساني والارتباط الوطني . وهذا ما تفعله كل دول العالم تقريبا ابتغاء توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع الاطفال الذين تظلهم سماؤها وتسرى عليهم قوانين التعليم الالزامي سريانا واحدا لتغذوهم باحساس واحد ونظرة مشتركة وقدر متقارب من الاخلاص للمجتمع الذي يحيون بين ظهرانيه وينمون على خبزه ومائه وهوائه ويتفيؤون ظلال أمنه .

هذه اذن هي حقائق هذه العلاقة الدقيقة المعقدة بين التربية والتنمية الاجتماعية أو التخطيط الاجتماعي وهذه هي تحدياتها . تحديات في الانسان الذي شغلنا عنه حتى الان بحشو دماغه بالمعلومات المعزولة عن الحياة ثم اضطرت الدولة ان تنؤ بحمله لانه من دون وظيفة الدولة سيضيع . وتحديات منبثقة من طبيعة العلاقات الانسانية التي تحكم وجهة التنمية خفية او جهارا . وهذا كله لا يحمل المعلم في الكويت من مسؤولياته الا مسؤولية تنفيذ الخطط المرسومة له والبرامج المقترحة من الخبراء والمستشارين والتي لا راي له فيها نشأة ولا تطويرا الامر الذي يجب ان يذكرنا بأن فكرة التنمية يجب ان تشمل المعلم نفسه بقدر ما تتوقع منه المشاركة فيها .

كان جون ديوي يقول .. لكي نغير الاوضاع التربوية لا بد من تغيير الاوضاع الاجتماعية التي تحكمها .

وهذه هي عقيدتي ايضا .

دور التربية في تنمية المجتمع الكويتي ... يعني دور السياسة التربوية التي يتبناها هذا المجتمع من خلال اجهزته السياسية والحكومية . وعلى نوعية هذه السياسة يتوقف تأثير التربية في عملية تجديد البناء الاجتماعي . وأي تصوير آخر للقضية سيكون ذا طبيعة طوبائية .

البترول واثـــره في الاســـراع في التنميـــة

للسيد / حسن دوح

انني اشعر ان هذا الموقع من ارض الكويت يعتبر بمثابة جامعة ، جامعة حرة ومفتوحة لمن اراد المعرفة .

ان الامة التي تبني نفسها بالعلم لن تهزم ابدا . والتي تعرف طريقهـــا للكتاب لن تضل ابدا .. وفي اليوم الذي نجد فيه احياء الكويت وقد اتســـعت لامثال هذه الندوات العلمية سوف نطمئن الى ان الكويت قد عرفت طريقها .. وفي اليوم الذي تنشر فيه امثال هذه الندوات والدراسات في عالمنا العربي فاننا سوف نختصر الطريق الى حريتنا واستقلالنا .

لقد سمعت حكمة من لســـان عدو قالها عقب هزيمة حزيران ـــ قال ان العرب لا يقراون ، ولو قراوا ما قلته عقب حرب سنة ١٩٥٦ لكانوا اكثر حيطة بما هم عليه الان .

باختصار اقول اننا يجب ان نثير اهتمام الشباب والشيوخ واهتمـــام المراة بالذات الى الاستمتاع بالعلم والبحث والدراسة .. ثم نحفز الهمم للعمل بما علمنا .. « كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون » .

واحب ان اقف ولوقليلا عند الجانب العملي .. لانني اخاف ان تغرينـــا الدراسات والابحاث بالترف الذهني .. ونعيش في ابراج عالية تحلق في سماء الحياة ولا تجد لها قدما على الارض .. ان الدراسة والعلم والبحث ينبغي ان تكون هادفة .. اذا تحدثنا عن التنمية او عن الاسراع في التنمية كما شـــاء معالي الوزير ان يشرفني بالحديث في هذا الموضوع .. فان الخطوة التاليـــة هي اننا ينبغي ان نسرع الخطو على الطريق في نظام وثقة وحرص .

اننا لا نحب ان نفكر بلا عمل او نعمل بلا تفكير .. نحب ان نوجد اخـــاء دائما بين الفكر والعمل .

ان السرعة في التنمية مطلوبة .. ولكن التسرع فيها مرفوض .

التسرع مرفوض بصفة عامة وفي كل شيء .. فاذا كنا بسبيل تخطيط طريق امة فان التسرع قد يصيب البناء الذي نبنيه بشرخ كبير .. وليكن البناء مثلا للتفريق بين السرعة والتسرع نحن نبني عمارة على وجه السرعة يمكننا حشد عدد كبير من العاملين والفنيين والعمال وتيسير وسائل النقل وادوات البناء .. وبذلك نستطيع انجاز البناية في ستة اشهر مثلا . لكن اذا تسرعنا دون تهيئة الاسباب الكافية والخبرة الفنية فان الامر يختلف تماما .

اذا نقلنا هذا التفكير الى التنمية .. وفكرنا في الاسراع في الخطو آخذين بالسبب وهو النفط .. فان المنطق يلزمنا بأن ندرس دخلنا من النفط ، اليوم وغدا والى نهاية الطريق .. ثم ندرس احتياجات التنمية ثم نقول اننا ينبغي ان نختصر طريق التصنيع وطريق التنمية بصفة عامة ، وذلك حتى نستفيد من دخل النفط .. ولكن لا ينبغي ان نتسرع في البناء والتشييد سواء في مجال الانتاج او الخدمات فاننا قد نبني اليوم ما قد نهدمه في الغد .. ان التسرع يشكل خطورة علينا .. ولكن السرعة مع الاتقان ضرورة ملحة ..

من منطلق السرعة لا التسرع في التنمية يمكننا ان نمضي بسرعة في دراستنا هذه ..

البترول ثروة عارضة .. بمعنى انها لا تعمر كالبحار والانهار التي تعمل الطبيعة على تزويدها كلما نقصت مياهها .

وايا كان عمر البترول المخزن في الارض فانه لا شك نافذ ولو بعد مئات السنين .

ولما كان عمر الامم لا يحسب بالسنين ولا بالقرون فان ارتكازها على الثروات العارضة فيه مجازفة بمستقبل الاجيال التي قد لا تواتيها فرص مماثلة .

من اجل هذا كله ينبغي ان نضع امامنا منظرا مكبرا لنكتشف الطريق الذي سيسلكه ابناء الكويت ولو بعد مئات السنين .

وفي اعتقادي انه لا معنى للجزع الكبير الذي يصيب البعض عندما يتخيلون الكويت وقد اقفرت من البترول .

كما لا اجد عذرا للمتواكلين الذين يتوهمون ان الارض سوف لا تشكل عن اخراج الذهب من خزائنها .

وطرحا للجزع ، واستبعادا للتواكل ، نحاول ان نتكشف طريق المستقبل ، ونمضي في هدوء الى ان تتمسك ايدينا بالحقيقة ونتشبث بها .

وطريقنا ينقسم الى مرحلتين أولاهما مرحلة التعايش مع النفط وثانيهما التعايش بغير نفط .

ونحن هنا نحاول ان نتحدث عن المرحلة الاولى :

ان الحصار الذي يفرضه علي عنوان المحاضرة ، بقدر ما يضيق علي الخناق الا انه يعطيني فرصة للهرب من التعرض للعناصر التي ينبغي توافرها للاسراع في التنمية .. فقد رسمت لي المحاضرة طريقا واحدا او حددتني في عنصر واحد من عناصر التنمية وهو « راس المال » ولكن بعد ان تأملت الموقع على واقع الكويت وموقع البترول منها وجدتني مضطرا لان انظر للبترول لا باعتباره رأسمال أي دنانير فقط .. ولكني وجدته نهرا يفيض في قنوات فرعية لا حدود لها.. وفي نفس الوقت وجدته ينفرد بخصائص وفيرة وعجيبة في نفس الوقت من أجل هذا اجدني مضطرا ان استعرض البترول في حد ذاته كعنصر يقوم بنفسه وبخصائصه لعملية الاسراع في التنمية .. ثم أحاول ان أتمثله وقد تحول الى دنانير وفيرة يمكنها ان تعمل من جانبها منفصلة عن البترول في الاسراع في التنمية .

ومن خلال البترول نفسه ومن خلال عائده الذي يتمثل في دنانير نحاول على ضوء ما في الكويت ان نرسم طريق المستقبل .

بمعنى انني سأحاول الحديث بايجاز عن ذات النفط الذي سيتولى بخصائصه في الاسراع في التنمية . ثم سأمضي بعد ذلك في تتبع النفط وقد تمثل كراسمال في عملية الاسراع في التنمية .

كما انني لا استطيع ان اعزل الانسان الكويتي واثره في دفع عجلة التنمية.. لانه عنصر فعال وله دوره الكبير في الاستفادة من ناتج هذه الثروة .

وقد تقفز عناصر أخرى غير راس المال وغير اليد العاملة ، لتشاركنا البحث ولكني لا استطيع ان أتحدث عنها باستفاضة كالتكنولوجيا مثلا وذلك لقصور في الدراسة وعدم التخصص .

واسمحوا لي على ضوء هذا التحديد ان ابدأ الحديث عن البترول :

النفط له قصة يطول شرحها .. ولكن يهمني منها اننا من قديم عرفنا النفط .. عرفناه بشكل أو بآخر .. ولقد ذكر في القرآن الكريم بعض مستخرجات النفط وهو القطران ، وكان هذا القطران يستعمل قديما في علاج الابل ، ثم تحدث بعد ذلك فقهاء المسلمين عن النفط . قال عنه الشيخ منصور البهائي وهو فقيه حنبلي في كتاب الروض السبع لشرح زاد المستنقع ، لا يصح بيع نقع البئر وماء العيون لان ماءها لا يملك عملا بحديث رسول الله « المسلمون شركاء

في ثلاث الماء والكلأ والنار وكذلك المعادن كالنفط والملح » .

وتحدث فقيه اخر هو ابن قدامة عن النفط والغازات الاخرى المماثلة باعتبار انها غازات مملوكة للناس كافة ، ولا يصح للافراد ان يتملكوها قال ابن قدامة في كتابه المغنى « ان المعادن الظاهرة هي ما يوصل اليها من غير معرفة كالملح والماء والكبريت والقير والنفط وهي لا تملك بالاحياء . ولا يجوز اقطاعها لاحد من الناس ولا احتجازها دون المسلمين لان فيه ضررا بالمسلمين وتضييقا عليهم .. » وتحملني كلمات ابن قدامة والتي اكد فيها بملكية الشعب لهذه الثروة الطبيعية والى المقارنة بما تأخذ فيه دولة كبرى وهي الولايات المتحدة في تحديدها لملكية هذه الثروة الطبيعية .. فهي ترى تمليك النفط للسكان في الارض لمالك السطح سواء كان فردا أم حكومة .

نعود فنقول اننا احسسنا بالنفط منذ مئات السنين .. واحسسنا باهميته . وناقشنا وضعه القانوني واتخذنا فيه رايا محددا .. ولكن وللاسف الشديد اصبنا باغماءة طويلة . وغفلة مؤلمة ايقظت قوما على الجانب الغربي من الارض فتدافعوا الينا من كل حدب وصوب ، واخذوا ينبشون عن خيراتنا الظاهرة والخفية .. واخيرا عثروا على النفط واعلنوا انهم اصحابه وورثته الوحيدون .

ولما كنا بسبيل الحديث عن نفط الكويت واثره في الاسراع في التنمية فلا وجه للتوسع في موضوع النفط بصفة عامة .. وكذلك لا وجه لتتبع تاريخ النفط ونحن جميعا نعرف تاريخه ويهمنا ان نعرف طرفا منه وهو ما يتصل بالكويت منذ نصف قرن تكهن احد قادة الاسطول البريطاني وهو « فرانك هولمز » بوجود النفط في الكويت وعلى الرغم من المعارضة التي لقيتها فكرته الا ان الشركات الانكليزية ثم الاميركية احتشدت في المنطقة وبدات تحفر وتنقب . وعقدت اتفاقيات طويلة الامد . وبدا البترول يتدفق . وبدا المال يتدفق مع البترول .. وتغيرت ملامح الكويت .. وحتى ندرك مدى التطور في دخلنا يكفي مثلا ان نعلم ان ايراد الدولة في عام ١٩٣٨ كان ٥٩ الف دينار فقط .. وبعد ظهور النفط ارتفع هذا الدخل بنسب كبيرة من عام ١٩٣٨ الى عام ١٩٥٠ وصل دخل الكويت احد عشر مليون دينار .. ثم نطوي عشرين عاما فنجد النفط يعطينا في عام ١٩٧٠ ثلاثمائة مليون دينار . ويقدر دخل الكويت لعام ١٩٧٢/ ١٩٧٣ بمبلغ ٥٣٦ مليون دينار .. ويقول الدارسون ان هذا الدخل قد يصل في عام ١٩٨٠ الى الفين ومائتين مليون دولار (٢٫٢٠٠ مليون دولار) .. هذا الدخل لا احب ان اناقش على ضوئه عدالة تصيبنا ام عدم عدالة .. لانني اؤمن بأن البترول وغير البترول من ثروات امتنا لا ينبغي تمكين انسان منها .. فنحن اصحابها اولا واخيرا .. (ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قوما ..)

ولكنني الان وامام حديث عن اثر النفط في الاسراع في التنمية لا املك الا الاخذ بالظاهر كما يقولون ..

هذا هو دخلي من النفط اما مخزون منه فهو يصل الى ٢٠٪ من احتياطي العالم . فأي طريق تسلكه بهذا النفط .. حتى نسرع في التنمية .. التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية .

ان اول ما ينبغي ان نفكر فيه هو الاستفادة من العمليات النفطية نفسها . لدفع عجلة التنمية .. النفط .. يبدأ بعملية الاستكشاف والحفر .. ثم عملية الضخ ثم التكرير ثم شحن النفط .. ثم تسويقه .. هذا بالنسبة للمصدر منه اما بالنسبة للنفط المقيم فان تصنيع النفط وادخاله في الصناعة امر غاية في الاهمية .. ويذهلني ان أعلم انه في الامكان استخراج احد عشر الف سلعة منتجة من النفط .. اهمها واخطرها صناعة الادوات والنسيج والبروتينات الغذائية والسماد .. واظن لو تمكنا من تصنيع النفط لاحدثنا تغييرا ضخما في حياتنا بل وفي حياة المنطقة كلها .. واذا كنا لا نستطيع تصنيع النفط بالكامل فلا بأس من العمل على تصنيع ما يمكن تصنيعه وما يمكن تسويقه لان استهلاك الكويت المحلي بسيط نظرا لقلة عدد السكان .

بعد ان ننتهي من التفكير في امكانية الاستفادة من الصناعة النفطية في دفع عجلة انتاجنا . وهذا موضوع ضخم ويحتاج لباحثين ودارسين ومحاضرين كذلك ، ننتقل الى التفكير في الاستفادة من دخل النفط نفسه في الاسراع في خطة التنمية .

وعندما أتحدث عن النفط هنا أتصوره حفنة من الدنانير في يد انسان فماذا يفعل هذا الانسان بهذه الدنانير حتى يكتمل وينضج ويستفيد هو وبنوه من بعده .. ماذا يفعل الانسان الكويتي بهذه الدنانير .

اولا يهمني ان أتحدث عن هذا الانسان الذي سأودع في يده ثروة الكويت .. يهمني جدا هذا الانسان .. لان به استطيع ان ارتفع الى السماء .. وبه أستطيع ان انتفع بكل قطرة من البترول واحولها الى نهر من الخير . وبه أستطيع ان أسير بخطى ثابتة ولو بعد نفاذ البترول .. هذا الانسان يهمني قبل كل شيء .. اريد هذا الانسان بقلبه وعقله وساعده ليدفع عجلة الحياة في الكويت ويسرع بخطى على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الطاقة البشرية

ان الطاقة البشرية الخلاقة تعتبر اهم عنصر في دفع عجلة الانتاج وفي

تطوير المجتمع .. الطاقة البشرية هي التي خلقت كويت اليوم وليست طاقة الدينار وحدها كما يصورها البعض والذين يحلو لهم أن يسموا الكويت « الكويت هي الدينار » Kuwait is money .. لعل هذا الرأي يخالفني فيه الكثير من الناس ولكني من خلال دراسة المجتمع الكويتي القديم تبين لي أن هذا المجتمع خاض معارك فائقة مع البر والبحر ، مع الصحراء والماء .. ولقي من العذاب ما لم يلقه شعب مثله .. ان مغامرات الصحراء ومغامرات البحار لم تكن هواية وترفا كما نسمع عن مغامرات الانجليز في البحار والمحيطات .. او مغامرات الاوروبيين بصفة عامة في قلب افريقيا .. انها كانت مغامرات من من اجل ضرورات الحياة الملحة . وحتى اذا أخذنا بالقول بأن الاوروبيين جاؤوا افريقيا واسيا وهاجروا الى اميركا في طلب العيش .. فاننا لن نختلف على أن المطلوب كان الاستزادة من طلب العيش ومن الرفاهية .. ولم تكن تفكر شعوب اوروبا وهي تغير على افريقيا واسيا واميركا في الاستزادة من العيش فحسب .. ولكنها كانت تستهدف التوسع وكسب مزارع ومناجم اكثر .. ان انجلترا كانت تشحن عبيد افريقيا الى مزارع الانجليز في اميركا على ظهر اساطيل انجليزية تعبر المحيطات والبحار .. وكانت تشرف الحكومة على هذه التجارة الضخمة .

كانت بريطانيا تخصص مائة وثلاثين سفينة من اسطولها لتجارة الرقيق فقط .. اوروبا لم تكن جائعة ولكنها كانت جشعة ولا تزال كذلك ..

ان هذا الاستطراد قد يكون دخيلا على حديثي عن دور الطاقة البشرية في الكويت في هذه الدفعة الهائلة .. ولكن دافعي لهذا كان التأكيد على ان طاقة الكويت البشرية كانت ولا تزال عنصرا اساسيا في خلق هذه النهضة .. ان معاناة الامس غذت اجيال اليوم بعنصر التحدي .. سوف يثور اعتراض ان جيل اليوم مرفه ضعيف الارادة وانا في الواقع لا اقبل هذا الاتهام بالنسبة لجيل اليوم وان كنت اخافه على جيل الغد .. الجيل الذي قد لا يجد من يقول له حكاية من حكايات البحر .. او من يجد من يبرأ من امسه وانتمائه وتاريخه وينتمي للدينار فقط نيرى فيه امته ونفسه ومستقبله .. جيل المستقبل هذا قد يثير اشفاقنا وحرصنا .. ولذلك كان لزاما على جيل اليوم الذي مسه الماضي بنصبه والامه ان يذكر جيل الغد بالماضي الكبير .. يذكره بقصص التصدي لثورات البحر وغضباته ، وبهياج الصحراء وجبروتها .. يذكره بابائه الذين يقطنون البحر ويطوفون بشواطيء الهند وشمال افريقيا .. ويتحملون العطش والجوع لشهور . ويتحملون الفريسة وفراق الاهل .. ويتحملون غدران البحر الصاخبة والصامتة .. ويتحملون غارات القراصنة .. كل هذا كان يتحمله الاباء والاجداد .. يتحملونه في سبيل لقمة العيش وفي سبيل اسعاد الاهل والاولاد .. كل هذا خلق شعبا فيه القدرة على التحمل والصبر .. فبمجرد ان تدفقت الانهار

الكامنة في بطن الارض وجدت من يستطيع ان يحولها في فترة قصيرة الى مجرى حضارة هذه الامة الصغيرة .. قد يقال ان هذه الحضارة من صنع يد مستوردة سواء كانت اوروبية او عربية او على هذا ان جميع الدول العربية استعانت باديء ذي بدء بأوروبا . ثم هي الان تستفيد بامكانياتها لتطوير نفسها ... الذي يهمني ان أؤكده ان الكويت استطاعت خلال ربع قرن ان تصل الى هذا المستوى .. واستطاعت ان تسخر الدينار لخدمة حضارتها .. استطاع ابناء الكويت ان يجلبوا اكبر الخبرات العالمية والعربية لتطوير الكويت وفي نفس الوقت دفعت بأبنائها الى اوروبا والدول العربية ليحصلوا على العلم والخبرة .

اعود فأقول ان الطاقة البشرية قامت بالدور الرئيسي في تاسيس نهضة هذه الامة . واستعانت بالدينار وسخرته لصالح هذه النهضة ان دولا كثيرة في العالم اوتيت مالا . ولكنها افتقدت الارادة ودول وجد بيدها المال ومع هذا اتلفته في الاثم والعدوان ، اميركا انفقت ١٤٠ مليار دولار لقتل شعب فيتنام . ولكن دولا اخرى وجدت فيها طاقات بشرية ولم يكن بيدها من شيء يذكر ومع هذا استطاعت ان تنهض بنفسها وتصل الى القمة ، واقرب مثل لنا اليابان والمانيا .

فان الكويتي لو لم تكن له ارادته وحرصه على تنمية امته لما وصل به الحال الى هذا المستوى .. انه لم يختزن الدنانير لتدر عليه ربحا ثابتا ولكنه دفع بالدينار الى الامام فاندفعت معه عجلة الحياة والتطور .. كان بامكانه ان ينام على ضفة الخليج ثم ينتظر فوائد الدينار وهي تنساب اليه عبر البحر .. ولكنه استطاع ان يحول الدينار الى الة ويحوله الى سفينة بل ويحوله الى مزرعة .. ويحتمي به من حر الكويت وغبارها .. استطاع كما يقولون ان يجلب هواء اوروبا وبرودتها والتها وانسانها .

قد يقال ان هذا اطراء ضيف في رحاب مضيفه .. الواقع انني لا افعل هذا ، والا اقلل على نفسي دينا وخلقا ان اقول كلاما ليس فيه صدق .

قد يقال وما مأخذك على شعب الكويت اقول انني هنا لست بسبيل الحديث عن مجتمع الكويت .. ولكني بسبيل تسجيل اثر الطاقة البشرية في الاسراع في التنمية .. اما اذا كان ولا بد من كلمة اقولها فانا لا اصدرها عن شخصية ضيف ولا اصدر عن شخصية اخرى غير شخصية الكويتي نفسه .. انني وانتم كويتيون مصريون سوريون ليبيون .. نحن امة واحدة مهما باعدت بيننا الاسفار .. اننا نصدر عن عقيدة سمحة وحدت بين ارواحنا ، وعن عروبة اعطتنا اصالتنا ، وعن جيرة الزمتنا بحقوقها ، وعن علاقات تاريخية لها عمقها. وعن كفاح مشترك وحد بين سلاحنا وارواحنا ، وعن مصالح مشتركة جمعتنا

في اطار واحد .. بحكم هذه الرابطة اكون واياكم قد اكتسبنا جنسية واحدة وهي الجنسية العربية .. بهذا الاسلوب ومن هذا المنطلق يمكنني ان اقول ان امراض امتنا واحدة ، وعلاجها من امراضها واحد .. امراضنا جميعا عدم الانضباط على دين وخلق وعروبة وعلم وعمل .. ويوم ان ننضبط على دين وعلى خلق وعروبة وعلم وعمل يومها سوف يهرب من ارضنا الكفر والاستعمار والكذب والجهل .. هذه الامراض اصيبت بها دولنا مجتمعة ومتفرقة واصيبت بها انفسنا .. ومظهر هذه الاصابة ان نشعر ان الكويتي غريب وهو على ارض مصر او ارض المغرب . والمصري والمغربي غريبان على ارض الكويت .

المهم احب ان اخلص الى نتيجة . وهي ان الدينار الذي اعطانا اياه النفط ليس هو الصانع الوحيد او حتى الاول لهذه النهضة .. بل هي الارادة .. ارادة مجموعة من الناس عمرت هذه الارض وحاولت جهدها ان تنميها من قبل وتنهض بها في حدود امكانياتها .. فلما اوتيت من فضل الله سارت في نفس الطريق .. وكنت ارجو ان اقول بخطوات اسرع ولكن في الواقع ان خطواتها كانت اقل مما نتوقع .

اما الوصية التي نحب ان نودعها في صدور ابناء المستقبل .. فهي تتلخص في الحرص على ان يحافظوا على تراث امتهم بمقوماتها الروحية والمادية .. ويحرصوا على انفسهم ودينارهم .. ويتحاشوا اسلوب الرفاهية ما امكنهم .. وانا اسجل هذه المحاضرة وقع نظري على خبر بسيط نشر في صحيفة الاهرام .. الخبر يقول « ان شعب السويد يعاني من امراض عصبية ونفسية وعقلية .. وان ٢٥٪ من شعب السويد المرفه يشكو من هذه الامراض .. وان حالات الانتحار في النساء تصل الى ١٢ حالة من ضمن مائة الف امراة .. وانتهى التقرير الى ان السويد وهي تعتبر رابع اغنى دولة في العالم .. ولا تشكو من فقر او جوع وليس بها بطالة الا انها اصيبت بهذه الامراض والسبب في هذا كما لخصه التقرير « ان دولة الرفاهية لا تزيد من سعادة الفرد كما هو متوقع وانما تضعف من شخصيته واحساسه بالمسؤولية مما ينتج عنه خلق شخصية متحللة » .

نقول لابناء الغد ان الكويت في حاجة الى ان تعيش ايامها الخوالي ، وتعيش بارادة الاباء والاجداد .. وتتحكم في الدينار ولا تسمح للدينار ان يتحكم فيها .. هذا ما ينبغي ان نقوله لابناء الغد ..

بقيت كلمة قصيرة من حجم الطاقة البشرية في الكويت .. من السكان .. ومدى تأثير العدد في السرعة في التنمية .

منذ ستة اعوام تقريبا اي في عام ١٩٦٧ قدم مجلس التخطيط مشروعا

لخطة تنمية اقتصادية واجتماعية خمسية ينتهي في عام ١٩٧٢ .. الخطة كانت تسعى الى تنفيذ برنامج انمائي قومي منسق وطويل الامد .. واهم ما يستخلص من هذه الخطة .. انها حاولت تشخيص الوضع العام للكويت . وخلصت الى حقائق .. اوجزها في الاتي :

اولا : الكويت على الرغم من انها بلد نام الا انها تعاني مشكلة الدول النامية وهي قلة المدخرات المحلية .

ثانيا : عائدات الحكومة ليست ضعيفة .

ثالثا : القضية الرئيسية في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع تكمن في نقص الايدي العاملة ذات المستوى العالي . ونقص المهارات . وصغر حجم السكان وضيق السوق المحلية .

هذا التشخيص لا يبتعد عن الواقع كثيرا .. كما انه لا يستعصي على الطبيب المعالج .. فليس الامر خطيرا كما يتصور البعض ما دام هناك ارادة وتصميم . لكن لي اعتراض واحد على التشخيص .. وهو " ما ذكره عن قلة السكان " .. انني لا اؤمن بأن وفرة عدد السكان ضرورة ملحة للاسراع في التنمية .. بل ان الامر قد يكون عكس ذلك تماما . ولعلنا لو تأملنا العالم اليوم وطرحنا خريطة سكانية بين ايدينا .. لايقنا ان عنصر السكان يأتي في وثبة متأخرة على السلم الحضاري .. واكبر دليل على هذا ان دول اوروبا وهي محدودة العدد لا تزال في المقدمة بالنسبة لدول اسيا وهي اوفر عددا بل واكثر خيرات .. وليست اوروبا وحدها التي تأخذ بقصب السبق ولكن اليابان مثلا وهي اقل عددا من كثير من دول اسيا ومع هذا فقد سجلت تقدما مذهلا حتى على دول اوروبا نفسها . وعلى اي حال فان الزيادة والنقص في عدد السكان وفي القوة العاملة تشكل متاعب دائمة في الدول النامية يقول البروفسور " فردريك هاريسون " الاستاذ بجامعة بريستون ان النقص والفائض في الموارد الانسانية ليستا مشكلتين منفصلتين احدهما عن الاخرى ولكنهما مرتبطان فكلاهما له جذوره في التغيرات التي تلازم النمو . وكلاهما يرجع في جزء من مسبباته الى التعليم .

المهم ان عدد السكان لا يشكل عقبة ولكن العقبة في قدرتنا او عدم قدرتنا على تنشيط طاقاتنا البشرية . والاستفادة منها .. انني في حاجة الى عشرة كفاءات كويتية في شركة من الشركات ولست في حاجة الى مائة كاتب .. ان الكفاءة سوف تختصر الطريق وسوف توفر الكثير من التكلفة .. وسوف تخلق مشاريع استثمارية جديدة .. يذهلني ان اقرأ في اخر احصائية لعدد العاملين في الوظائف العامة فيتبين لي من سبعين الف عامل ان عدد المؤهلين منهم لايزيد

عن ستة الاف فقط . ولي تدارك ارجو الا يفوتني هنا وهو انني لا اطالب بوفرة الشهادات بقدر ما أطالب بوفرة الكفايات فقد تتوافر الكفاية دون شهادة . وقد لا تتوافر الكفاية مع وجود الشهادة .. المهم الكفاية فاذا وجدت الكفاية والشهادة فلا شك اننا سنحقق نتيجة اكبر ..

اظن بعد هذا استطيع ان اقول ان الكف التي ستحمل الدينار تعتبر اساسا هاما وكبيرا في الاسراع في خطواتنا على طريق التنمية .. وبدون كف مؤمنة وبدون دينار نظيف لا تستطيع ان تفعل شيئا .

فاذا وجدنا الكف الامين .. فاي طريق نسلكه فان النجاح سوف يكون حليفنا . وهنا ينفتح امامنا الحديث عن اسلم الطرق التي يمكن ان يسلكها هذا الانسان الكويتي وهو يحمل الدينار في كفه .. هل يعمل في التجارة أم في الصناعة ... أم الزراعة ..

كانت الكويت في أمسها دولة تجارية .. وتجارية بحرية بالدرجة الاولى .. كانت سفنها تسعى ما بين سواحل آسيا وسواحل افريقيا الشرقية .. والى جوار التجارة كانت تحترف الصيد صيد السمك وصيد اللؤلؤ .. اما الزراعة فكانت نافلة في حياتها وذلك لقلة ماء السماء ولانعدام الانهار .. وبعد اكتشاف النفط ومن بداية عام ١٩٤٦ اي منذ ربع قرن تقريبا . لم تتخل الكويت عن سمتها الاصلي وهو التجارة ولكن بأسلوب حديث ووسائل متجددة .. اما الحرف الجانبية كصيد السمك واللؤلؤ فقد تقلصت لحد كبير . الاسماك لا تعطي فائض ربح كبير واللآلىء انتصرت عليها اللآلىء الصناعية خاصة ما اخرجته مصانع اليابان اخيرا .

نخلص من هذا الى ان ماضي الكويت وحاضرها يعتمدان على التجارة .. فهل نحرص على بسط يد الماضي والحاضر على المستقبل .. فتمضي الكويت على طريق التجارة الى ما لا نهاية ..

ان القول بهذا فيه مجازفة غير مأمونة خاصة بعد تطور وسائل النقل . وغزو الدول الكبرى اسواق الدول الصغرى بمنتجاتها فهل تستطيع الكويت منافسة الدول التجارية الكبرى وتطوير وسائل نقلها .

وعلى فرض اننا لا نملك الوسائل الكافية لجعل الكويت بلدا تجاريا حديثا .. فهل تعمل الكويت على تصنيع نفسها . والتصنيع كي ينجح لابد من توافر عدة عناصر منها وفرة الخامات . وصلاحية المناخ . وقدرة اليد العاملة .. واهم من هذا كله وجود أسواق خارجية للتوزيع .. فهل بامكان الكويت الارتكاز على صناعة من الصناعات ؟

فاذا كان الارتكاز على التجارة وحدها فيه مجازفة .. واذا كانت امكانية التصنيع على مستوى كبير تحتاج لامكانيات قد لا تتوافر بسهولة ..

فما هو الطريق المأمون ؟

الجواب على هذا السؤال تفرضه حقائق ثابتة ..

* ان الشعب الكويتي كان من قبل يعتمد على التجارة وكان البحر مطيته في التنقل ما بين افريقيا وآسيا .

* وكانت الدولة تعتمد كذلك على ما تغله التجارة .

* وكان الشعب الكويتي يستثمر خيرات البحر خير استثمار .. يحصل منه على حاجته من الاسماك وينتزع منه اغلى جواهره .

وبناء على هذه الحقائق لابد من التسليم بأن الشخصية التجارية للكويت لا ينبغي ان تغيب عن اذهان الجميع.. لابد من الابقاء على هذه الشخصية ولا بد من الصمود في مواجهة كل من يحاول انتزاع هذه الصفة من الكويت ثم لابد من التأكيد ان تاجر الامس الذي كان يسخر سبعمائة سفينة للصيد والتجارةقادر على خلق اسطول عصري يقوم على خدمة التجارة والصيد .. وان هذا التاجر هو ابن الاب الذي كان يتولى نقل بضائع اهل البصرة الى الهند وسيلان والصومال وشرق افريقيا ويعود بسلع من تلك البلاد ليروجها في دول الخليج كافة .. هذا التاجر كان يسعى بين القارات بسلع غير منتجة في أرضه .. ولكنه بخدمته أمكنه ان ينوب عن هذه الدول وتلك لترويج بضائعها .

قد يقال ان حرفة التجارة عائدها يتركز في أيد معدودة . ولا ينال بقية الشعب الا الكفاف .

ان هذا القول يمكن ان يقبل اذا تصورنا التجارة في دائرتها المغلقة وكان به اكداس من البضائع الاجنبية يقوم بالمساومة عليها احد العمال — اما اذا نظرنا للتجارة على انها شركات كبرى للاستيراد والتصدير . وشركات للنقل وشركات للتسويق تسهم فيها الحكومة والشعب فأن الامر يختلف تماما .. واقرب مثل لهذا شركة الصناعات الوطنية وشركة مطاحن الدقيق . وشركات النقل البحري. وشركة البترول الوطنية وشركة الاسماك .. هذه الشركات تشرك الشعب والحكومة في العمل في جبهة واحدة لتحقيق اكبر ربح ولكن بأسلوب عملي محكم .. ولسوف تجد اليد العاملة في هذه الشركات لسكانها اللائق وبأجور مجزية وتأمين كامل .. واذا كانت هذه الشركات تعمل في نطاق الكويت الان فان بامكانها ان تمد يدها لخارج الكويت بعد ذلك ولعل مشاركة الكويت للبحرين في انشاء شركة للدقيق .. ونقل هذه الفكرة الى ارض السودان يقرب الفكرة من

اذهاننا .. فاذا حققت هذه الشركات نجاحا فان بالامكان نقل التجربة الى دول افريقيا النامية ..

فاذا فكرنا بأسلوب الامس وهو الاتجار بمنتجات الغير كما سبق ان تحدثنا .. فان انشاء اسطول تجاري ضخم يكون من الزم الامور .. اسطول تبنيه الكويت في احواض تنشأ في ارضها .. ثم يهيىء موانىء ضخمة لاستقبال هذا الاسطول .. هذا الاسطول اذا نجحت فكرته فانه سوف يحول الكويت الى سوق دولي ضخم .. وبالتالي تنشط اليد العاملة وتنشط التجارة المحلية .

ان الكويت يمكنها ان تعوض دخلها من البترول اذا ركزت تفكيرها من اليوم في التجارة .. التجارة على مستوى الشركات الكبرى والاساطيل الكبرى والاسواق الدولية .

قد يقال انك باعلانك « الكويت بلد تجاري سوف تقتل » « الكويت الصناعي والكويت الزراعي » .

الواقع ان هذا التفكير لم يخطر لي على بال والا لصادمت القرن العشرين كله ، وصادمت واقع الحياة في العالم كله ، وليس في الكويت فحسب ، لان الصناعة والزراعة هما حجر الاساس الذي بغيره لا يمكن أن توجد دولة .. هما دستور الامة .. هما حياتها .. والان وفي عصرنا هذا لاتجد دولة لا تعتمد على العنصرين وباقدار متفاوتة. .فقد يغلب عنصر الزراعة في امة عنصر الصناعة او العكس لكن لابد من تضامن الارض الخضراء مع المداخن السوداء لخلق امه . ونعود الى الكويت لنقول ان « صنعة التجارة » لا تتعارض البتة مع «الصناعة» وبكل صورها .. ولا مع الزراعة وبما يقوم عليها من ثروة حيوانية ...

ولنضرب مثلا بالاسماك .. الكويت الان وبالامس تعمل بالصيد .. ولكن لو فكرنا في غد الكويت لقلنا .. حتى تستفيد الكويت من الثروة السمكية فان اول خطواتها ايجاد صناعة سفن وصناعة شباك .. وصناعة تجفيف وتجميد الاسماك .. ثم تهيئة يد عاملة قادرة على التمرس في هذه الصناعات .. ثم بعد ذلك السعي لايجاد اسواق خارجية لترويج الاسماك . وقد لانكتفي بهذا القدر بل نذهب لابعد منه وهو صناعة سفن صيد للغير وبيعها .. ان تضامن العمل التجاري مع العمل الصناعي كفيلان باعطائنا فائدة مضاعفة من عملية صيد الاسماك .

وما ينطبق على الاسماك يمكن ان يؤخذ به في صناعة الاسمدة الكيماوية والتي تعتبر الكويت من الدول الموفقة في هذه الصناعة .. وصناعات اخرى كصناعة الانابيب المعدنية وصناعة البطاريات وصناعة الامونيا واليوريا .. هذه

الصناعات بدأنا نستفيد من صادراتها .. ويكفي مثلا ان نعلم بأن صادراتنا في العام الماضي سجلت ٢٧ مليون دينار .. منها طبعا بعض السلع المعـــاد تصديرها .

هذه المنتجات الكويتية وجدت لها اسواقا في الدول العربية بل وفي بعـض الدول الاوروبية . فلو اننا فكرنا في الاعتماد الكامل على انفسنا في نقل صادراتنا التي ينتظر ان تسجل ارقاما عالمية . لتحولنا الى بلد متخصص في صناعة السفن بل وفي الاتجار في السفن المصنعة . بل وفي استخدام هذه السفن لنقوم بما كانت تقوم به سفن الامس . وهي عملية نقل البضاعة لحساب الغير من البصرة والهند وشمال افريقيا .

هذا الحديث اكتفي به بالنسبة للتجارة والصناعة . والذي الخصه في « الربط المتكامل ما بين التجارة والصناعة في الكويت » والاستفادة منهما في الاسراع في التنمية ..

اما الزراعة فيكفيني ان اقول اننا في حاجة الى حد الكفاف منها .. يكفيني ان اجد الضروري الذي يغطي استهلاكي المحلي او جزءا منه .. وليس هـذا الزهد عن رغبة منا ولكنه ناتج عن ظروف خارجة عن ارادتنا .. فاذا تغيرت الظروف وتحققت امانينا فان احب شيء الى نفسي ان انعم بظلال شجرة شجراء وانعم بشذى الزهور وانغام الطيور .

ونأمل في يوم من الايام في الوصول لاستخدام الطاقة النووية في « تعذيب مياه الخليج » .

ولو توصلنا لوحدة انتاج نووية لامكننا الحصول على الف مليون لتر من المياه العذبة يوميا . تكفي لتغطية احتياجات شعب مكون من مليونين من السكان هذه الوحدة اذا تم ايجادها فان سعر المتر المكعب من الماء العذب لن يتجاوز فلسات ..

والحد الكافي الذي نطالب به في الزراعة نطالب به كذلك في الثروة الحيوانية حتى تكفي الكويت نفسها بنفسها وتقلل ما امكنها من الاستيراد من الخارج .

الصورة المتمثلة امامي والتي ارجو ان اكون قد وفقت في طرحها امام حضراتكم . هي ان **النفط متضامنا مع الانسان الكويتي يمكنه ان يحول مهنة الامس وهي التجارة ويطورها ويعززها بالزراعة ويغذيها بمصادر اخرى فرعية — الى ان يحقق الامل المطلوب .**

يتبقى بعد ذلك عنصر السرعة لا التسرع كما سبق ان قلنا ..

السرعة مطلوبة بل ومفروضة وذلك لان البترول ثروة عارضة ..والمطلوب

الاستفادة منها قبل ان تنفذ .. والمطلوب كذلك الاستفادة منها بعد ان تنفذ .

السرعة تتمثل امامي في التجارة في شكل سفن ضخمة تصنع محليا في حوض جاف كبير . سفن تصلح لشحن النفط وتسويقه وسفن للبضائع . وسفن للنقل البحري والسفريات .. وكلما اسرعنا في انشاء سفينة نكون قد وفرنا نفقات نقل سلعنا على سفن شركات اجنبية متحكمة .. الان لدينا سبع ناقلات نفط وبسبيل بناء ناقلتين احداهما تتسع لـ ٢٥٠ الف طن والاخرى تتسع لـ ٣٣٤ الف طن وينتظر ان يتم بناؤهما في اوائل العام القادم . ويوجد بالكويت كذلك اسطول تملكه شركة الملاحة الكويتية يتكون من اربعة عشر سفينة .. هذا عدا اسطول صيد الاسماك والذي ينتظر ان يقفز قفزة كبيرة خاصة بعد توحيد شركات الاسماك الثلاثة .. هذه الاساطيل لو تضاعفت لوصلنا الى مستوى كبير في صناعة السفن ولكانت الكويت احدى مراكز صناعة السفن في العالم العربي .. ثم ان وجود هذا الاسطول سوف يوفر الكثير من العبء الذي تتحمله السلع المصدرة وبذلك تستطيع هذه السلع الصمود في وجه مثيلاتها في الاسواق الخارجية ..

ان الاسراع في ايجاد اسطول تجاري ضخم سوف يساعد على الاسراع في التصنيع .. تصنيع المواد التي يمكن تصديرها للخارج ..

وحتى نسرع في التصنيع لابد اولا من وضع تخطيط متكامل يضع في اعتباره الاستفادة من امكانيات القطاع الخاص .. وذلك حتى لا تهرب رؤوس الاموال الوطنية .... ان الصناعة الناجحة سوف تجتذب رؤوس الاموال من كل مكان. والكويتيون يستطيعون بمذخراتهم او باموالهم المستثمرة في مشاريع صغيرة تمويل اكبر المشاريع الصناعية في داخل الكويت وفي الدول العربية الاخرى .. ولقد فتح باب جديد للاستثمارات في مجال الصناعة والتجارة وهو المشاريع المشتركة التي بدات في تنفيذ بعضها منظمة الدول العربية المصدرة للنفط كمشروع الناقلات العربية ومشروع الحوض الجاف ومشروع الخدمات البترولية ... هذه المشاريع الى جوار انها ستفيد الاستثمارات الحكومية والاهلية فانها سوف تنهض باليد العاملة الكويتية والعربية .. للاسراع في التصنيع ينبغي ان نبدا بدراسة شاملة لنوعية الصناعة التي يمكن البدء بها . ولاعداد الكفاءات العلمية الكبيرة خاصة فيما يتصل بالصناعات النفطية اي التي تعتمد على النفط نفسه .. لابد من افراد كلية في الجامعة لدراسة النفط . ولا بد من التوسع في ايفاد بعثات لدراسة « علم النفط » وعلم « صناعة النفط » بالذات .. ثم دراسة مجالات التسويق .. وعلى ضوء هذه الدراسات نبدأ في تشييد صناعة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة . وكفاءة اليد العاملة . والكفاءة الادارية الكبيرة

.. الاسراع المطلوب يتمثل في ضغط خطط التنمية .. ما يمكن ان تنجزه في عشر اعوام مثلا نحاول ان نختصره الى ثمانية اعوام وذلك بفضل التكنولوجيا والطاقة البشرية ووفرة رؤوس الاموال .

والاسراع في الصناعة لا بأس من الاخذ به ولو بقدر في الزراعة وفي الانتاج الحيواني ينبغي بعد ذلك الاسراع في الخدمات وهي في الواقع ضرورية لابعد حد لدفع عجلة التنمية . ان الانسان صحيح الجسم والعقل يستطيع ان يدفع به وبانتاجه الى القمة وفي اقرب وقت .. نرجو ان نتمكن من توفير الخدمات بكافة صورها الخدمات التعليمية والثقيفية والصحية والبانفية .. ونرجو ان تنتشر فينا مراكز الثقافة الرفيعة التي اجدها متمثلة في جمعيتنا هذه .

تقول لي وكيف ترى صوره التنمية في حياتنا .. اقول :

انني ارجو ان ارى سحائب الدخان وهي تغطي سحراء الكويت معلنة عن نهضة صناعية متكاملة .

وارجو ان اشاهد ارتال السفن وهي تمخر عباب المحيطات تروج لسلع الكويت وسلع غير الكويت .

وارجو ان نطعم من لحم البحر . ونطعم من يشاء ..

وارجو ان تخضر الارض الصفراء وتعطينا من جني ثمارها ..

وارجو ان اجد في كل حي مدرسة ومسجدا وجمعية كجمعيتنا هذه ... ومكتبة وقبل ذلك كله احب ان اجد الانسان الكويتي الاصيل الذي لم يغير البترول لا من طبيعته ولا من خلقه ولا من دينه .

ارجو ان يتم هذا كله في اسرع وقت .. ولا يهمني بعد ذلك ان يبقى البترول او ان يذهب .. لان الكويت كانت قبل البترول امنة ويجب ان تبقى بعد البترول امنة .

كلمة اخيرة احب ان اودعها ابناء هذا البلد ..

ان الثروة التي فاء الله بها على الكويت هي من فضل الله اولا واخيرا " وفي السماء رزقكم وما توعدون " وحتى نستشعر فضل الله علينا . اولى بناء ان نحسن شكره . ولن يكون هذا الا بطاعته والامتثال لاوامره ونواهيه .. " ان تكفروا فان الله غني عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وان تشكروا يرضه لكم " علينا ان نشكر الله ونلتمس رضاه وفضله . ونبرب من معصيته ونجعل العدل امامنا وسيدنا .. ويوم ان يتحقق هذا فان الله سوف يضاعف من اسباب الرزق والخير " لئن شكرتم لازيدنكم " واخر كلمة في محاضرة الاسراع في التنمية لن تكون الا ترديد قول الله تعالى " وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السماوا تو الارض اعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين من الناس والله يحب المحسنين " .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

دور الصندوق الكويتي للتـــنمية الاقتصادية العربية

الاستاذ : عبد اللطيف يوسف الحمد

تقوم في العالم مجموعة من المؤسسات التي تعمل في مجال التمويل لجهود الانماء الاقتصادي . منتمية من حيث اغراضها والاساليب التي تأخذ بها الى اسرة واحدة . ومن اهم هذه المؤسسات والتي تعمل على نطاق دولي البنك الدولي للانشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة الانماء الدولية مع وجود بعض المؤسسات التي تعمل على نطاق اقليمي مثـل البنـك الاميركي لدول اميركا الجنوبية والشمالية والبنك الاسيوي للانماء والبنـك الافريقي للانماء وبعض بنوك التنمية الاقليمية الاخرى في اميركا الجنوبيـة والوسطى واوروبا الشرقية الى جانب الصندوق العربي للانماء الاقتصـادي والاجتماعي الذي تاسس اخيرا للمساهمة في تنمية المنطقـة العربية على غـرار المؤسسات الاقليمية المشار اليها آنفا .

يمتاز الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية كمؤسسة انمائية بملكيته التي تعود الى دولة واحدة بينما يمتد نطاق عمله ليشمل المنطقة العربية ككل ممـا يجعله في خط مواز لنشاط تلك المؤسسات والهيئات الاقليمية والدولية . وتبرز اهمية الصندوق الكويتي في مجال التنمية بنشاطه الذي يغطي اثني عشر بلدا عربيا . وبالنسبة لموارده الاجمالية الحالية والفعلية التي تبلغ ما يقارب ١٢٠ مليون دينار كويتي . بينما يبلغ راس ماله القانوني ٢٠٠ مليون دينار كويتي.

وقد استطاع الصندوق خلال الاحدى عشرة سنة التي انقضت منذ انشائه على كسب وبناء خبرات وتجارب واتصالات واسعة في البلاد العربية ككل . كما انه يمتاز بكونه المؤسسة الاقليمية الوحيدة التي تقوم على تمويل واعتماد من دولة غير صناعية بل هي دولة نامية في حد ذاتها . بعكس المؤسسات المثيلة كمؤسسة الانماء الدولية بالولايات المتحدة الاميركية او غيرها مـن المؤسسات . ولقد انشيء الصندوق الكويتي بصورة مباشرة في عهد الاستقلال

في ظل اعتبارات كانت تدور في اذهان مؤسسيه لامداد الجهات العربية بالقروض لتنمية اقتصادياتها وحسب ما جاء في قانون انشائه ونظامه الاساسي .

وقد كان من اهم هذه الاعتبارات قيام الكويت بدور ايجابي وفعال في انماء هذه المنطقة ومشاركة الدول العربية الشقيقة بما افاء الله عليها من خيرات جمة . مؤكدة من خلال ذلك مدى تعاونها وتطلعاتها لانماء ورعاهية الوطن العربي . كما وتؤكد ارتباطها وانتماءها الى هذا الوطن عن طريق المشاركة الفعلية في الاستفادة من الامكانيات المالية المتوفرة والخبرات المتولدة من خلال العمل لصالح المنطقة العربية .

ولقد صاحب انشاء الصندوق الكويتي تحفظات عدة من جانب السلطات الكويتية حول طبيعة ودور الصندوق . ولقد جاء هذا التحفظ نتيجة لعدم الادراك الكافي لما يمكن ان يقوم به الصندوق من دور فعال في مجال التنمية كمؤسسة انمائية . علاوة على الالمام بدور المؤسسة الانمائية في منطقة كالمنطقة العربية . فقد نظر اليه البعض على انه وسيلة تستطيع الحكومة الكويتية عن طريقها ان تخلق جوا من القبول لسياستها في المنطقة عن طريق اعطاء القروض والمنح للانماء والتعمير وبالتالي فان هذا يعطي للصندوق انطباعا خاصا على انه عملية شراء للاصدقاء مع بناء الروابط السياسية وهو امر راجع الى ضيق النظرة الى اهداف الصندوق كمؤسسة انمائية ودور هذه المؤسسات في تنمية الاقتصاديات القومية على المدى الطويل .

هذا من الجانب الكويتي . اما الجانب الاخر فقد كان هناك تحفظ من جانب بعض الدول العربية المستفيدة وذلك مرتبط لسببين : الاول نابع لكونه انطلاقا من نفس المبدا اي ان دور الصندوق لا يتعدى كونه مؤسسة تنفيذية تقوم بتنفيذ رغبات واوامر تصدرها اليه السلطات الحكومية المركزية التي تحدد السياسات الخارجية ونتيجة للاتفاق بين تلك السلطات والممثلين لها في البلاد العربية . لذلك كان اهم الامور التي عمل على توضيحها انه ليس من المستحسن اصطباغ دور الصندوق بهذا اللون علاوة على عدم احاطة عملياته بمثل هذه الشبهات . بل يجب ان يعمل كمؤسسة انمائية طويلة الامد . وهذا ما تم الاتفاق عليه واصبح هو المبدا الذي سار عليه الصندوق اخيرا في جميع عملياته . ومع هذا فقد كانت هنا كصعوبات في اقناع الاطراف الاخرى في استقلالية الصندوق عن الاعتبارات السياسية في اعطائه معونات للبلاد العربية والاشارة على انه يرتكز في ذلك اساسا على مبدا سياسة واحدة تطبق في جميع الاحوال الا وهي وجوب كون البلد المستفيد بلدا عربيا مرتبطا بالكويت بروابط متينة الى جانب تعاونه مع الكويت في نفس الوقت بما فيه مصلحة المنطقة العربية

ككل دون النظر اليه الى اية اعتبارات سياسية انية قد تحدد علاقة الكويت مع ذلك البلد المستفيد وانطلاقا من هذا الاساس فان وجود الرغبة السياسية باعطاء قرض لبلد ما في ظرف معين وفي ظل اوضاع معينة لا يمنع الصندوق من الالحاح والاصرار على الزامية وجود مستويات معينة من الكفاءة الفنية والاقتصادية لبلورة وتشغيل المشاريع التي يمولها . وكان لابتعاد الصندوق عن ساحة المؤسسة التنفيذية لسياسة الكويت الخارجية اثر في خلق قوة وفعالية كبيرة للصندوق لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد العربية عن طريق الالحاح والاصرار على توافر العناصر المطلوبة من سلامة فنية وكفاءة اقتصادية ومالية وادارية والتي تعتبر عناصر اساسية في انجاح المشاريع على اسس اقتصادية سليمة تكفل تحقيق الهدف المراد تحقيقه .

وقد واجه الصندوق هذه المشكلة في بداية كل تعامل له مع البلدان التي منحها تمويلا لاحد مشاريع التنمية فيها . وكانت تمثل العقبة الرئيسية في علاقته واتصالاته مع تلك البلدان . الا انه الان وبعد اثنا عشر عاما من العمل في مجال التنمية يمكن القول بان اسلوب وفلسفة الصندوق اصبحت مقبولة لدى جميع الدول العربية كما اضحت مع مرور الايام قدوة تحتذى بها بعض المؤسسات الانمائية الجديدة مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي كما بات الصندوق محل احترام وتقدير المؤسسات المالية والانمائية الدولية لانه اثبت نجاحه خلال الفترة التي انقضت على وجوده لخلق الوعي الانمائي لدى عدد كبير من الدول ووضع التعاون على اسس علمية وعملية بدون النظر الى الاعتبارات السياسية او المحاباة الشخصية .

وبالرجوع الى قانون الصندوق ونظامه الاساسي يمكننا ادراك على ان من اهم اغراضه تمويل مشاريع الانماء في الدول العربية بقروض ميسرة تتراوح الفائدة التي تحتسب عليها ما بين ٥ر٪ — ٤٪ وتتراوح مددها بين خمسين سنة وعشر سنوات او اقل في بعض الاحيان وذلك مرتبط بحسب طبيعة المشروع او ظروف البلد الاقتصادية . الا ان للصندوق نشاطا انمائيا اخر غير تمويلي ويعتبر من الاهمية بمكان ان لم يكن اكثر اهمية في بعض الاحيان والحالات من تلك المعونات المالية التي يقدمها ويتمثل هذا النشاط اساسا في تقديم المعونات والاستشارات الفنية . وربما افضل مثال على ذلك ما قدم الصندوق لدولة الكويت من استشارات فنية وما ساهم به في بلورة وملائمة او تكيف بعض الصناعات علاوة على خلق بعض المؤسسات التي ستظهر الى حيز الوجود في المستقبل القريب . وذلك لما اصبح الصندوق يمتلكه من خبرات وكفاءات فنية تمرست في هذا العمل من خلال العمل في المشاريع التي نفذها في الوطن العربي ووقوفه على احتياجات ذلك الوطن .

كما يعمل الصندوق على خلق مؤسسات انمائية جديدة تخدم احتياجات المنطقة ولعل خير مثال على ذلك مساهمته في خلق فكرة انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الذي تم تأسيسه اخيرا . ومن المؤسسات الاخرى التي عمل الصندوق على خلقها وتجسيدها والتي تمثل ما يقوم به من خلق مجالات التعاون على المستوى القومي بالنسبة للبلاد العربية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والتي ينحصر هدفها على اعطاء الضمانات ضد المخاطر الغير تجارية بالنسبة لمستثمري القطاع الخاص في البلاد العربية . فلو فرضنا ان احد مستثمري القطاع الخاص اراد استثمار جزء من امواله في احدى البلدان العربية الا انه يخشى ما قد يكون سببا في تعرضه لخطر التأميم او المصادرة فهو يستطيع في هذه الحالة ان يتوجه الى المؤسسة للحصول على بوليصة تأمين تكفل له الحصول على قيمة ما استثمره اذا ما تعرض لاحدى تلك المخاطر وذلك دون المخاطر التجارية التي تستطيع شركات التأمين العادية تقديم الضمانات اللازمة ضدها . من هذا نستطيع ان نتبين مدى الخدمة التى تقدمها هذه المؤسسة في خلق مناخ مناسب بشكل فعال في المنطقة وادخال راس المال الخاص المتوفر بشكل واضح في البلدان النفطية مع الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في بلورة بعض الانشطة المحتاجة الى خلق وتكوين بسبب عدم وجود المناخ الملائم والضمانات الكافية . وتعتبر هذه المؤسسة التي وافقت على الانضمام اليها وصدقت على اتفاقيتها اربع عشرة دولة عربية اول مؤسسة من نوعها في العالم. فهي تجمع بين الدول المضيفة والدول المصدرة لراس المال وهي اول مؤسسة تقوم على اسس اقليمية بعكس بعض المؤسسات المماثلة والتي تعود ملكيتها الى دولة واحدة تعطي ضمانات لراس المال . واحدى هذه المؤسسات مؤسسة ECGD التي تعطي الضمانات لراس المال الفرنسي في البلاد التي تختارها الا انها لا تمثل عملية جماعية او عملية تشابك وتعامل وترابط ما بين اقليم متكامل كالاقليم العربي . ومن المؤسسات الاخرى ذات الطابع الاقليمي والتي قام الصندوق بدور رئيسي في تكوينها وخلقها بنك التنمية الصناعية في لبنان وهدفه التنمية الصناعية والسياحية ويتوقع ان يساهم هذا البنك بشكل فعال في دفع عجلة التنمية في بلد عربي كلبنان . ومثال اخر على ما يقوم به الصندوق الكويتي في مجال التنمية الاقتصادية في الدول العربية مشروع بنك التنمية الصناعية في الكويت الذي سيرى النور خلال اشهر قليلة وهدفه مساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الانطلاق على اسس علمية واسس مالية سليمة . الى جانب ذلك يقوم الصندوق بالاشراف على ابحاث متصلة بجميع اغراض ومتطلبات اغراض التنمية الاقتصادية وقطاعاتها في البلاد العربية .

يعمل الصندوق في ظل مباديء لا يحيد عنها ولعل اهمها سياسة الحياد

التي يتبعها الصندوق في عملياته الاقراضية . فالصندوق يعمل في بلدان تختلف وتتباين انظمتها السياسية والاقتصادية وذلك في ظل علاقة منتظمة ومتصلة . علاقة تتصف بالاحترام المتبادل لحرص الصندوق على اتباع سياسة الحياد التام وعدم التعرض للسياسات الانية والمتغيرة في بلد من البلدان العربية . وقد كان الاستقلال الذاتي العنصر الاساسي في اتباع الصندوق لسياسة الحياد التي يتبعها . فالصندوق مستقل من حيث تحديد سياساته الاستثمارية والوسائل التي يتبعها في توظيف تلك الاستثمارات وهو مستقل عن التدخل والسيطرة والتوجيه الحكومي المستمر . فالصندوق هيئة مستقلة بمعنى الكلمة وليس لحكومة الكويت خارج طريق رئيس مجلس الادارة ومجلس الادارة اي سيطرة على تحديد سياسته . فالقرار النهائي هو قرار مجلس الادارة وليس قرار مجلس الوزراء او مجلس الامة او اي جهة اخرى . ولقد خلق الصندوق بهذا الاسلوب لكي يتمكن وبشكل فعال من تحقيق الهدف من انشائه . لذلك اصبح للصندوق الامكانية في ان يعمل بعيدا عن التيارات السياسية والتي تؤثر على علاقة الكويت مع بعض هذه الدول والتي تتصف بالتغير . ولعل اهم سبب يرجع اليه ذلك هو حقيقة ما تحتاج اليه المشاريع الانمائية من وقت طويل حتى تتبلور وتنفذ . بعكس الاعتبارات السياسية التي تتصف بالتغير السريع والمستمر . لذلك كان استقلال الصندوق الذاتي ورغم كونه مؤسسة حكومية عنصرا من عناصر قوته وفعاليته .

يعمل الصندوق على اسس تجارية تتوفر لها جميع عناصر السلامة . فهو يقدم قروضا بفائدة ٢٥ر٠ ٪ ، ٥ر٠ ٪ ، ٢ ٪ ، ٣ ٪ ولمدة تصل الى عشرين وخمسين سنة مما يمكن ان يطلق عليه الجانب الانمائي لعمل الصندوق . اما الجوانب الاخرى والتي تعتبر اساسا لذا كالعمل فهي التاكد من الجدوى الاقتصادية للمشروع والتاكد من انتظام واستمرار مستوى معين لانتاجية المشروع التاكد من ان مردود راس المال واضح ومعقول . التاكد من ان الادارة المطلوبة يجب ان تدار على اسس تجارية واسس علمية سليمة . كل هذه الامور يحرص الصندوق على توافرها في المشروع موضوع التمويل على الرغم من اليسر الواضح في شروط القرض نفسه . فالصندوق يحرص دائما في ان يتوفر للمشروع . اي مشروع يقوم بتمويله ما يمكنه من مقابلة تلك الاعتبارات التي تحدد فعاليته وتسهم في زيادتها .

ويعتبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من المؤسسات ذات الفعالية الكبيرة من حيث عدد موظفيه . فهو يحتوي على عدد من العاملين اقل بكثير من مثيلاته من المؤسسات الانمائية على الرغم من ان انتاجيته تفوق كثيرا من تلك المؤسسات . ويمكن القول بأن الصندوق يعتبر من هذه الناحية من اقل

الاجهزة من حيث عدد الموظفين متخطيا بذلك مشكلة التضخم التي تعاني منها معظم مؤسسات الدولة . يدار الصندوق كما قلنا على اسس تجارية وينعكس ذلك على المشاريع التي يقوم بتمويلها كما ويعتبر الصندوق مؤسسة فريدة في عملها اذ ليس هناك اية سوابق لعمل الصندوق . لذلك كان عمل الصندوق يتسم في اغلب الاحيان وبالنسبة لمعظم المشاريع التي يمولها بالمرونة وحسب ما تتطلبه احتياجات كل بلد من البلدان وطبيعة المشروع . هذا بالاضافة الى ما تتطلبه هذه الامور من حسن العلاقة مع الدولة المستفيدة وما يمكن ان يطلق عليه في اوساط المؤسسات الانمائية بتعبير دبلوماسية الانماء والحاجة دائمة الى اللباقة في الاتصال والعلاقة الجيدة المتينة التي تمكن الصندوق ان يوصي او يلمح او ان يذكر بصراحة امور لو ذكرت باسلوب وتحت ظروف اخرى لاعتبرت تدخلا في الشؤون الداخلية لبعض البلدان العربية . فوجود الصندوق واسلوب عمله وعلاقاته والروابط التي تربطه بالبلدان التي يعمل بها خلق ما اطلقنا عليه دبلوماسية الانماء والتي كثيرا ما ساعدت في خلق سياسات معينة داخل تلك البلدان لما فيه مصلحتها وخيرها .

يعد الصندوق توفر شرطين اساسيين في اي من المشاريع التي يقوم بتمويلها . الاول ان تكون تلك المشاريع ذات اولوية عالية في برنامج الانماء لذلك البلد صاحب المشروع والثاني ضمان الدولة المستفيدة لذلك المشروع . وعادة ما تكون مساهمة الصندوق في حدود ٥٠٪ من اجمالي تكاليف المشروع الذي يموله كما يتراوح سعر الفائدة المحتسبة عليها ما بين ٠٫٧٥٪ الى ٤٪ وحسب طبيعة المشروع وظروف البلد الاقتصادية وباجال تتراوح ما بين ١٠ سنوات الى ٥٠ سنة .

وفي معظم الحالات تحتوي تلك المدة ما يمكن ان نطلق عليه فترة امهال . والتي يحرص الصندوق على اعطائها حتى يمكن للمشروع ان ينفذ ويدخل مرحلة التشغيل وحتى لا يثقل كاهله بدفع مبالغ كبيرة في بداية حياته لما قد يؤدي به الى التوقف عن الانتاج . الا انه يشترط دفع الفائدة المستحقة على القرض دون دفع اجزاء من القرض الممنوح .

ويمكننا ان نتبين من خلال دراستنا الى تلك الشروط التي يمنح الصندوق قروضه على اساسها يمكننا ان نتبين ما يمكن ان نسميه بعنصر المنحة او بمعنى اخر الامتيازات التي يحصل عليها البلد بحصوله على قرض تمويلي من الصندوق وهي حسابيا الفرق بين التكلفة التي يتحملها البلد المستفيد في حالة حصوله على قرض من مؤسسة انمائية اخرى وتلك التي يتحملها بحصوله على قرض

من الصندوق وتصل قيمة هذا العنصر احيانا الى ٢٥٪ و ٨٠٪ وذلك طبعا حسب طبيعة المشروع .

لعل من اهم نشاطات الصندوق او اساليب عمله هو التقييم الدقيق للمشاريع . فاليه يعود نجاح هذه المشاريع في تحقيق اهدافها . وتتاكد فعالية عملية التقييم بالقيام بدراسة الجوانب المختلفة للمشروع من فنية واقتصادية ومالية وادارية . فالتقييم الفني يهتم بدراسة والتاكد من سلامة المواصفات الفنية والتصاميم الهندسية والتقييم الاقتصادي . يعمل على التاكد من سلامة المشروع الاقتصادية وتبيان اهميته الانمائية واثره على الدخل القومي والعمالة ومدى قدرته على توفير العملات الاجنبية كحلول منتجاته محل اخرى كانت تستورد او خلق امكانات صناعية او زراعية او زيادة الطاقة الانتاجية . وفي الحقيقة يعتبر اثر المشروع على الدخل القومي من العناصر الاساسية التي يعمل الصندوق على بحثها ودراستها دراسة دقيقة ومستفيضة . اما التقييم المالي فهو يعمل على ان يبين التدفق النقدي الذي يمكن أن ينتج عن المشروع ومدى كفايته في مواجهة متطلبات الوفاء بتكاليف الاستثمار والقروض التي يتحملها والحصول على عائد نقدي مباشر للدولة المستفيدة . ويهتم التقييم الاداري في توضيح مدى سلامة الادارة المشرفة على المشروع بسبب من كونها اهم عناصر النجاح والفشل ايضا .

وبالنظر الى العناصر السابقة التي يحرص الصندوق على تاكيدها نلاحظ انها عناصر متكاملة يكمل احدها الاخر وتساهم جميعا في تحديد مدى قبول او رفض الصندوق القيام بعملية التمويل اللازمة . واهتمام الصندوق بمثل هذه الامور انما هو نتيجة الحرص على ان يحصل البلد المستفيد اقصى ما يمكن من فوائد من تلك المشاريع التي ينشئها ويرجى من ورائها تحسين اوضاعه الاقتصادية .

يبلغ رأس المال القانوني للصندوق كما ذكرنا ٢٠٠ مليون دينار كويتي دفع منه ما مقداره ٩٨ مليون دينار كويتي علاوة على احتياطي مجمع يقدر باكثر من ٣٠ مليون دينار كويتي . من هذا يتضح . ولو ان الصندوق يقدم مساعداته الى البلدان العربية تحت ظل شروط ميسرة . الا انه قادر في نفس الوقت على تحقيق عائد مجزي بلغ في بعض الاحيان ما مقداره ٤٫٥ مليون دينار كويتي الامر الذي يضع الصندوق في مركز ممتاز من حيث عنصر الربح واعتباره مؤسسة تساعد على خلق وزيادة الدخل القومي لدولة الكويت . زيادة على ذلك فالقروض التي يعقدها الصندوق تحتوي دائما على تخصيص جزء من الفائدة لتغطية المصروفات الادارية التي تبذل والتي يتحملها الصندوق في سبيل اعداد وتنفيذ ومتابعة تلك القروض . ولعله مما يجب ذكره ان عدد

قروض الصندوق قد بلغ حتى الان الاربعين قرضا يمثل قطاع الزراعة منها حوالي ٢٨ ٪ والنقل ٣٩ ٪ والكهرباء ٢٠ ٪ و١٣ لقطاع الصناعة . هذا ويقدم الصندوق الى جانب القروض معونات فنية الى بعض البلدان العربية وتنقسم هذه الى نوعين: معونات فنية مباشرة تجد لها مثلا فياشتراك الصندوق والبنك الدولي للانشاء والتعمير في تكوين بعثة مقيمة في الجمهورية العربية اليمنية ، اليمن الشمالي ، تعمل على مساعدة المسؤولين في ذلك البلد في وضع الخطط والسياسات الاقتصادية وتنسيقها . اما المعونات الفنية الغير مباشرة فتتمثل في تمويل الدراسة التي يقوم بها الدكتور يوسف صايغ عن مقومات التخطيط في البلاد العربية ككل والتي سيكون مردودها شاملا كل البلدان العربية . هذا الى جانب المسح الشامل الذي يتولى الصندوق القيام به عن بنوك التنمية الصناعية في البلدان العربية . الى جانب عدد من المشاريع تحت التشغيل في بعض البلدان العربية والتي كان الصندوق العامل الاساسي في وجودها بما كان يقوم به من دراسات لاقتصاديات واولويات التنمية في تلك البلدان ومساهمته في خلق الظروف الملائمة لتحقيقها . هذه رسما كانت لمحة سريعة عن دور الصندوق في مجال تنمية الموارد الاقتصادية للدول العربية التي خلق من اجل القيام به مهتديا في ذلك دائما وضع المصلحة العربية فوق اي اعتبار ما عدا قيامه بواجبه على النحو الاكمل .

اهمية الفـــن في تنميـــة المجتـــمع

كلمة الاستاذ : صفوت كمال

من حيث ، ان الفن هو كشف ، هو مغامرة ، الفن ايضا هو لقاء ؛ لقاء بين الانسان والانسان الاخر او بتعبير علماء النفس الاجتماعيين لقاء بين الآنا والنحن ، لقاء بين الذات واللاذات ، لقاء بين الانسان والموضوع هذا اللقاء هو في الحقيقة اساس العمل الفني من حيث ان العمل الفني هو لقاء بين الفنان المبدع المنتج والانسان الاخر او المجتمع المستقبل لهذا الانتاج من هذه النقطة اجد ان مسؤولية الفن في التنمية الاجتماعية هي تأكيد هذا اللقاء. الانسان المبدع صاحب الكلمة صاحب الخط او الكتلة او اللون صاحب اللحن بالنغم والايقاع فيما يؤكد هذا اللقاء بين الابداع الفردي والوجدان الجمعي او العقلي الجمعي في مجتمعه من هنا تقع مسؤولية الفنان واهمية الفـــن ايضا ـــ هذه الاهمية ومسؤوليتها تلقى ايضا على عاتق اصحاب الخبرة في التنمية الاجتماعية . لابد ان يقدم للفنان المفهوم الواضح المقصود من تنمية المجتمع لان اي فن هو وظيفة تخدم فكرة ، تخدم ايدلوجية معينة . وللأسف الفنان العربي المعاصر مازال في حيرة بين ايهما يعبر عنه هل يعبر عن الاصالة او يعبر المعاصرة او الاستحداث في الحياة الانسانية عامة . هذا الازدواج او هذا الانفصام الذي يعانيه الفنان ويسبب له بعض الانعزال عن مجتمعه نجده غير موجود في الفن الشعبي . الفن الشعبي هو تأكيد وتحقيق للقاء بين الفنان والجماعة لانه نتاج الجماعة والفنان الشعبي لا يقوم بغير واضح في نقل خبرة الجماعة الى الجماعة نفسها دون انعزالية واضرب مثل لذلك في تجربة النهام المغني في السفينة . هو عامل على السفينة مُشارك في العمل انسان عادي مع الاخرين ولكن يتميز بمسؤولية الاضافة الفنية للعمل . الاضافة الفنية للحياة هو يعطي من ذاته ما يحمله في نفس الوقت من خبرات مجتمعه الفنية . ويقدمها في شكل محدد بارز . النجار يصنع العمل النفعي من قطع الخشب النفعية سواء جزء من باب ويضيف اليها وحدات زخرفية هـــذه

الاضافة تعطي للقيمة النفعية قيمة اخرى جمالية ، هي قيمة الفن ، وقد يتحول الشيء النفعي أحيانا الى شيء فني او شيء متحفي كما ان الانسان الفنان المثقف عندما يقدم هذا العمل عمله الفردي الخاص به يقدمه من جديد نجد أنه في لقائه مع مجتمعه تتحقق القيمة النفعية لهذا الفن وأقصد القيمة الوظيفية لفنه في مجتمعه ، والا كان فنا انعزاليا والفن هنا الذي أعنيه هو الفن المرتبط بالتنمية الاجتماعية واي فن مهما كانت وظيفته ، هو ايضا فن للفن . من حيث ان تعبير الفن للفن لابد ان يحمل في مسؤوليته شيئا هو الاضافة ، هو الاضافة للاخرين ومن هنا ايضا نجد مسؤولية الفنان المثقف او الفنان الدارس او الفنان المتخصص او الفنان المحترف بأي تعبير من هذه التعبيرات للفنان الذي يتناول مادة شعبية ما هي مسؤوليته في هذا العمل الشعبي الموجود . ما هي مسؤوليته ايضا في الاضافة . لايكون كما يحدث — دون نقد لاحد — باقتباس بعض فقرات من موسيقى او من شعر واعادة صياغتها او اخذ اشياء دون ادراك الوظيفة الاجتماعية الخاصة بها وتغييرها او مسخها تحت اطار انه يجدد ولا اقول انه يطور بادعاء التجديد . فلا يضيف ولكن ينقص من القيمة الفنية للشيء الموجود فعلا ومن هنا تنبع مسؤولية الفنان المثقف ازاء المادة الشعبية في اي مجال — في الكلمة المغناة في الكلمة المنظومة شعرا . في الكلمة المصاغة قصة . في اللحن في الجملة الايقاعية .تنبع مسؤولية الفنان — الالتزام بالاضافة واذا افترضنا ان فنانا مثقفا دارسا اذا التزم الاضافة هنا كان بالتزام اضافة بالثقافة لما هو كائن ليتحقق ما ينبغي من اطار مدارس التنمية المحدثة التي يلتزم بها الفنان .

هذه الاضافة هي المسؤولية الاساسية لاي فنان يلتزم باطار او خط التنمية الاجتماعية — التنمية الاجتماعية في حد ذاتها اضافة — نمو — اضافة قيمة للقيم الموجودة وحذف بعض العادات او بعض المفاهيم التي تساعد احيانا على التوقف او تعيق الحركة . في النمو . هذا لا يتحقق ايضا الا بمسؤولية التنمية الاجتماعية نفسها في ايجاد الفنان . الفنان لا ينبع او يصدر او ينبت كنبات شيطاني . هذا مستحيل . الفنان ابن مجتمعه ابن هذا المجتمع . بقدر ما تظهر الموهبة وبقدر ما تجد هذه الموهبة رعاية من المجتمع تنمو هذه الموهبة وتزدهر والا تؤد ساعة ميلادها وهذه مشكلتنا في المجتمع العربي ككل — ان المواهب فجأة تنبثق وفجأة تختفي لما ذلك ؟ لانها لم تلق الرعاية والتشجيع والنمو . ومن هنا ايضا كما يوجد التزام للفنان . تجاه خطة التنمية الاجتماعية يوجد التزام اخر من خطة اي تنمية اجتماعية بتنمية الفنان الموهوب . عملية كشف الفنان الموهوب سهلة توجد اختبارات — بسيطة للكشف عنها فنجد أطفالا ونجد شبابا ولكن في فترة قصيرة نجد ان هذا ينتهي ويشعر الانسان

الذي لديه موهبة انه يجب ان يختار خطا اخر غير الفن .

فالتنمية الاجتماعية مطالبة بالتشجيع للفنان — والفن الشعبي هو في خطة التنمية الاجتماعية ايضا . او بتنمية المجتمع الفن الشعبي هو الفن الوحيد واسمح لنفسي ان اؤكد بانه الفن الوحيد الذي لا انفصام فيه ولا ازدواجية فيه بين الفن وبين المجتمع بين الانسان وبين الجماعة او بتعبير — استعير بأحد الكتاب الفرنسيين — قال عن الفن الافريقي البدائي على سبيل المثال بانه فن له القدرة على ان يمس ارواحنا او بالادق يلمس ارواحنا له القوة على اختراق حواجز الثقافة ليلمس ارواحنا والفن الشعبي في تلقائيته وصدقه له القدرة على ان يمس وجداننا وفكرنا ولكن الى متى يكون هذا اللقاء التلقائي — في انه توجد عمليات تغيير مفروضة او مصطنعة على الانسان المستقبل اذا . من المفروض ان نواجه هذه العمليات المصطنعة او المفروضة بعمليات اخرى مخططة واعية بتنمية والحفاظ على الفن الشعبي لا اقول على شكله ولكن على مفهومه ومضامينه ووظيفته . ويأتي فنان حديث ويستلهم مصادر ابداعه الجديد من ابداعه الشعبي اي ابداع. الجماعة الانسانية ويقدمه في شكل محدث وفي شكل حديث هذه القضية ايضا نجدها في المسرح . في المسرح نجد عمليات الاقتباس عمليات التأليف عمليات التلفيق احيانا نجد ان المسرح لم يتناول موضوعا من الحياة الاجتماعية التقليدية الا في صورة كاريكاتيرية وساخرة . وكان التراث القومي والتاريخي في الحياة الاجتماعية المشبعة كان يستثير الضحك واغفال الجانب الدرامي في حياة الانسان الذي عايش هذه الفترة . ركوب البحر هو موقف درامي . الغوص موقف درامي . الخروج الى البادية والصحراء موقف انساني درامي وكلها مواقف درامية لم تمس بمفهوم درامي ولا اقول مأساوي ولكن المفهوم الدرامي هو صراع الانسان وانتصاره لان البيئة العربية لم تعرف مأساة الانسان ولكن عرفت تحقيق الارادة الانسانية — الموقف المأسوي استخدمناه من الدراما اليونانية كاستجداء لعواطف الجمهور واستدرار دموعه كما اقتبسنا الموقف الساخر في الخلافات الاجتماعية المتنافرة في بيئة أخرى واستخدمناه كموقف ساخر دون ادراك ان ما يجذب المجتمع العربي بمجموعة التضامنات .والضمان الصلابة يمتاز بهما الانسان العربي في مجتمعه بمعنى ان الفرد مسؤول عن الجماعة والجماعة مسؤولة عن الفرد . وفي قصص الحياة الاجتماعية البدوية الكثير من هذه المسؤولية الجماعية للمجتمع ازاء الفرد . والمسؤولية الفردية للفرد ازاء المجتمع وهو ما نجده في الصورة المثلى في تجديد الفن لانه لقاء بين الآنا بين الفرد والجماعة — احب ان اضع بعض النقاط وهي ايضا في داخل الفن ووظيفته في التنمية الاجتماعية او اهميته في حياة الانسان اليومية في المجتمع . الفن هو معرفة بقيم التناسق الموجودة في الحياة — هل علمنا

اطفالنا ان الزهرة في الارض الجرداء خير من زهرة ذابلة في اليد .. هل علمنا اطفالنا ان الشاطىء المليء بالصخور اجمل من شاطىء ناعم عليه علب سردين فارغة او قشر برتقال — هل علمنا اطفالنا ان الثوب القديم النظيف خير من الثوب الجديد الذي عليه بقعة حبر . هذه الاشياء. ادراك القيمة الجمالية في الممارسة اليومية هو تحقيق للتوازن النفسي . ولم يتحقق توازن نفسي يساعد على تنمية اجتماعية بمداهمة الانسان في حياته اليومية . الحس بالادراك الجمالي في كل شيء ويمكن هذا الذي اعطى القيمة للفن الشعبي . الصوت . الوحدة الزخرفية عملية تحقيق للقيمة الجمالية . قطعة الخشب تتحول الى قيمة فنية بالوحدة الزخرفية التي يشكلها الانسان تلقائيا — هذا الابداع التلقائي في الاغاني الجماعية في اللعب في كل الاشياء بممارساته اليومية هي التي قام بوظيفتها وحققها الفن الشعبي لكن نحن الان في مرحلة اخرى — مرحلة معاصرة تختلف فيها وسائل الاستخدام .

وسائل الاستخدام اذا تحتاج منا لوسائل الاستخدام الصناعي . يحتاج منا أيضا الى ان ننظر له نظرة جمالية واقول في الوقت نفسه نظرة طويلة . طبق الصيني الذي آكل فيه نجده حين انظر اليه أقول هذا صنع رومانيا او صنع بلغاريا والفستان الذي ارى عليه نقوشا . اقول هذه النقشة تشيكية أو نقشة من المكسيك .

الفن في استخداماته في الصناعة أيضا يعطي وظيفة قومية بجانب الوظيفة الجمالية . هنا أجد مسؤولية الفنان فيما مضى .. اين وحدة من الزخرفة المعمارية التي تميز الكويت سنجد في بعض البيوت رسم سمبوك مجاملة من الفنان او مجاملة من المهندس المعماري باستخدام هذه الوحدات — فيه تجربة من الدول الاخرى سبقتنا بجانب اعطاء الحس الجمالي للناس في حياتهم اليومية داخل البيت وخارج البيت قطعة ديكور تحولت المبخرة الى قطعة ديكور هذا هو المهم تتغير الوظيفة ولكن لا تتغير القيمة لانها نابعة من وجدان جمعي وتحقق وظيفة فنية في الوقت نفسه بما يتفق مع الحياة ليس بطابع الرومانسية او لاستلهام الذكريات . لا بل لانها تعطي طابعا قوميا وهذه مسؤوليتنا مسؤولية الفنان ومسؤولية الانسان . مسؤولية الانسان في تشجيع الفنان ومسؤولية الفنان في ان يقدم للانسان ما يستحق التشجيع فعلا ان يضع خبرته الثقافية في خدمة مجتمعه وايضا ان يقوم المجتمع بتقدير وتشجيع وايضا احترام هذه الخبرة التي يقدمها الفنان المثقف بقيمه محلية او قيمه شعبيه . في امكاني ان أضرب امثلة كثيرة تشمل القارات كلها وكلنا عرفنا ذلك — ابسط شيء — تجيء الينا فرقة للفنون الشعبية من دول من شمال اوروبا من البلاد العربية نطرب ونصفق بحماس جدا ولكن اذا اردنا ان نفكر في فرقة قومية نجد ان

المثقف هو الذي يتغاضى عن تشجيع مثل هذا العمل . الفنان لا يتبع لا يصدر تلقائيا . موهبته لابد ان تكتمل . خبرته لابد ان تكتمل بالجماعة . التنمية الاجتماعية مسؤولة عن رعاية الفنان . الفنان الذي يلتزم بقيم المجتمع . هذا جانب — اما الجانب الاخر الاديب متى سيتناول الاديب قضية غير القضايا الوصفية من المشاكل الاجتماعية . وقضية فكرية لم نجد اديبا للان تناول قضية فكرية بمعنى المفهوم الفلسفي واضرب مثلا لذلك : اين الاديب الذي اعطى صورة حقيقية للادراك الانساني في المجتمع الكويتي نظرة الانسان الكويتي لحقيقة الوجود . نظرة الانسان الكويتي للعلاقة الاجتماعية . للقيم . لمفهوم الحب . لمفهوم الجمال . لمفهوم الخير . سنجد انه يصف فقط القضايا التي ستسبب بعض الاشكالات . وهنا ايضا مسؤولية التنمية الاجتماعية ومسؤولية الفنان في التنمية الاجتماعية . مسؤولية الفن هو ابراز القيمة لا وصف الحالة لان المجتمع ينمو بنمو القيم بمفهومها الواضح المحدد كما تناولها الاجتماعي وكما تناولها الباحث وكما تناولها الدارس للدراسات الانسانية . الفنان له القدرة في عمل مباشر في لوحة حتى في نغمه — شوبان اعطى القضية للمفهوم الوطني والالتزام الوطني في لحن واصبح شوبان رمز الفنان الوطني الموالي لقضية وطنه . وبتهوفن بألحانه اكد القيمة الحضارية للناس . شكسبير ادبه المسرحي لم يصف علاقات . اخذ قضايا ووسعها واصبح من تراث ثقافة شعبه . ممثل قضية يمثل بني الانسان في مجتمعه وخارج مجتمعه . هنا تتحدد في تصوري الشخصي مسؤولية الفنان في المجتمع . نضرب مثلا بيكاسو رغم انه تلميذ الاتجاه الافريقي او المدرسة الافريقية في عمل التجريد . بيكاسو يعتبر في اعماله المستحدثة هو تعبير عن ثقافة العصر في التناقضات الموجودة في الغير الموجودة بمجتمعنا . ايضا الفنان في المجتمع الكويتي مسؤوليته ان يبرز القضية ويبرز القيمة مدركا ان اعلى قيمة في هذا الوجود هو الانسان وصدق الله « وخلقناهم في احسن تقويم » وفضلناه على العالمين « وسيروا فانظروا ماذا خلق الله لكم » .

اهمية الفـــن في تنميـــة المجتـــمع

كلمة الاستاذ : عبد العزيز السريّع

في بداية حديثي لي تعليق على ما قيل انه بالنسبة للمسرح يجب استخدام مسرحيين كويتيين والزامهم بالتراث لما عمله اباؤنا واجدادنا .. واعتقـــد ان ما سمعت يعني كلاما عاما غير محدد وليست نهضة المسرح بالصورة التـــي حددت بها . وان الحركة المسرحية ادت واجبها يمكن ان يكون قاصرا حتى الان لكن نأمل في المستقبل ان يكون افضل .. والحركة المسرحية تحتاج الى خبرات واستكمال لادوات واستكمال تجارب وهذه المرحلة تمر فيها كـــل الحركة المسرحية او كل الواعدين بالعطاء للحركة المسرحية كلهم يستكملون ادواتهم ويعملون على تطوير امكانياتهم حتى يقدموا اعمال كبيرة .

بالنسبة لتأثير المسرح في تنمية المجتمع وفي اعتقادي ان نستبدل كلمة تنمية بكلمة تطوير على اعتبار ان التنمية عادة مرتبطة بمسألة الاقتصاد وما شابه ذلك او المسائل السياسية . بينما التطور ممكن ان يكون على الجمـــاعات او المجتمعات . ونأخذ مثلا ظاهرة المسرح في الكويت ومدى تأثيره على الناس ومدى تأثر الناس به ومدى تأثرها بالناس . الحقيقة ان المسرح في الكويت خدم بطريقة غير مباشرة وهذا لا يمكن ان المسه بسهولة الا من خلال التطور العددي لجمهور ورواد المسرح . اعني كانت المسرحيات في بداية الحركة المسرحية في الكويت كان عدد الجمهور محدود جدا لايزيد عن ١٠٠٠ للمسرحية الواحدة موزعة على عدة ليالي الان أصبح هناك مسرحيات يستمر عرضهـــا ٣٠ ليلة او اكثر من ٣٠ ليلة يتراوح عدد الجمهور فيها من ١٥ الى ٢٥ الف متفرج للمسرحية الواحدة وهذا في حد ذاته مكسب كبير يدل على ان المجتمع بدأ يعطي هذه الحركة اهتمامه بدأ يستفيد منها وهي تستفيد منه وبدأوا يتطورون مع بعض صحيح ربما يكون تطور المجتمع في مسائل اخرى اكثر وضوحا وأكثر ظهورا لكن في المسرح موجود التطور وأكيد التطور لكن تطور بطيء جدا لا يواكب التطور الموجود حاليا في الحياة الاجتماعية ونأمل ان يتمكن مسرح الكويت في ان يتجاوز امكانياته المحدودة الان ويكون طموح اكثر

وان يواكب حالة نمو المجتمع التي تظهر في كثير من الاشياء على مختلف المستويات . ربما نقول ما هو الممكن ان يقدمه المسرح للمجتمع وما يستطيع ان يقدمه ليفيد المجتمع وهذا بالنسبة للمسرح بصفة عامة والمسرح بالكويت بصفة خاصة هناك تجارب كثيرة منها التجربة الانسانية وهي التي لا يمكن تجزئتها مثل ان آخذ تجربة من خلال كتاب او من خلال دارس او متخصص او من خلال رابطة الاجتماعيين لنعرفها على مشاكل المجتمع والمشاكل الاسرية وما شابه يمكن ان استطيع ان احصر منها جانب للمسرح . ممكن ان استفيد من تجربة او من خبرة جديدة ولكن ممكن كمتفرج لا تنعكس علي بشكل مباشر ولكن على المدى الطويل لابد ان يكون لها تأثير — اعني انه من مجرد اعتياد الناس على انه من خلال الموسم المسرحي نقدم فيها ٨ عروض او ٨ مسرحيات من اربعة فرق مجرد اعتياد الناس على الذهاب وقضاء سهرة مجتمعين فيها اعتقد انها ظاهرة جيدة وجديرة بالانتباه والدراسة مجرد التفات الناس حول تمثيلية جيدة تعرض بالتليفزيون والتحدث عنها بعد عرضها هذا ايضا شيء يؤكد ان فن التمثيل سواء كان بالمسرح او التليفزيون يثير اهتمامات الناس ويثير احاديثهم ويستفيدون منه .. وهناك فائدة جانبية للمسرح بالذات. يكون فيه مثلا تشكيلات الديكور بالنسبة لاذواق الناس ممكن ان تفيد الازياء التي يستخدمها الممثلون واللاعبون على المسرح — التصرفات من خلال موضوع العمل الفني نفسه تصرفات الافراد واللغة التي يستخدمونها السخرية من التصرفات الغير مقبولة والضحك عليها . الحركة المسرحية عندنا للان لم تستطع ان تعطي المجتمع الحجم المطلوب منه . ولكن هذا يعود الى ان المجتمع بحاجة الى ان يزيد من اهتمامه بهذه الحركة ويرعاها ويهتم فيها اكثر وسبق ان تحدث الاستاذ زكي طليمات في ندوة او محاضرة في قسم اللغة الانجليزية بالجامعة وسأل عن وضع الحركة المسرحية بالكويت من مجموعة يتهمون الحركة المسرحية بالجمود والتكرار . وانها استهلكت كل الموضوعات التي ممكن ان يتكلموا فيها . قال ما معناه ان هذا هو المجتمع وهذا هو المسرح — واعتقد ان هذا الكلام له جانب من الصحة في اعتقادي لكن بمجمله مبالغ فيه على اعتبار ان المجتمع ماذا يستطيع ان يعمل للمسرح اكثر من ان يحضر ليرى عملا مسرحيا — لكن من ناحية السلطة او الحكومة هي فعلا التي في استطاعتها ان تأخذ بيد المسرح وترعى الفنون وتهتم بها اكثر ومثل ما تعرفون وهذا واضح جدا الاهتمام بالحركة الرياضية اهتماما كبيرا جدا لذلك قد اثمر على مستوى المجتمع واهتمامات الناس وشيء مشجع وكلنا نؤيده ونرحب به ونتحمس له . لكن بالمقابل يجب ان يكون هناك اهتمامات اكثر بالحركة الفنية تستطيع ان تخدم وتعاون الناس على ان يطوروا حياتهم ويطوروا اساليبهم في تناول الاشياء وفي كل امور الحياة .

اهمية الفـــن في تنمية المجتمع

كلمة الاستاذ : عبدالله تقي

نحاول بقدر الامكان ان يكون حديثنا هذا مكثف بحيث لا يطول من ناحية ومن ناحية اخرى نحاول ان نخرج بنقاط مركزة بدلا من ان تكون عامة وواسعة وغير محدودة لن اجد مجالا في الدخول في مسائل تعريفية وسوف اتحـــدث كشخص تربوي عن دور الفن في التنمية الاجتماعية بشكل عام . وكشخص لـــه اهتمام في الفن البصري والجوانب البصرية من الفن . ارجو ان تضعوا الجوانب البصرية في الذهن عند سماع حديثي اعني تنظروا في الجوانب البصرية ـــ في اعتقادي ان الفن نمط من المعرفة ولا بأس هنا من ان اذكر اية من الايات القرانية التي يمكن ان يكون فيها من الارشادات ما ينفع هذا الحديث هذه الاية في سورة النمل « **والله أخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا فجعل لكل السمـــع والابصار والافئدة لعلكم تشكرون** » ذكر السمع والابصار والافئدة لم يقـــل الفؤاد ، لم يقل ابصار امكانات عرفانية كثيرة ففي هذا مكانات عرفانية كثيرة الفن في صفة الجوهرية يهدف الى تعريف الانسان بانماط من الخبرات الوقـــائية الخبرات العقلية التي يعبر عنها بالدفع هذا الكلام في الحقيقة قد يبدو كلام جاف اجوف ما لم يعرف الانسان تلك الانماط من المعرفة التي يعني بها الفن . كيف يستطيع ان يقر الانسان بن هناك انماطا اخرى من المعرفة ما لم يكن قد ذاق هذه الانماط قد عرفها قد عاناها وهذه هي نقطة الضعف في حديثي اني سوف اتحدث بافتراض لا استطيع ان اتحدث لا أستطيع ان اكون موضوعيـــا الا اذا افترضت ـــ المام السامع بهذه الانماط من المعرفة التي تتميز وتختلف عن الانماط التي يعبر عنها عادة باللغة ربما من الظريف عنها ان نشير كيف ان الناس عادة يقولون ان الفنان لا يستطيع ان يعبر عن نفسه بالكلام لا يستطيع ان يعبر عن عمله الفني بالحديث بالكلام نجد ان مؤلف المسرحية او صانع الاقلام يقول انا عندما اسأل عما يعنيه الفن اقول عندما استطيع ان اقول ما يعني الفـــن لقلت واكتفيت لم اعمل فيلما أو اكتب رواية ولم اصنع تمثالا او غير ذلك اعتقد ان هناك في مثل

هذه الملاحظة اشارة الى ان هناك انماط من الخبرة العقلية غير الانماط البصرية مثلا في الفنون التشكيلية هناك اهتمامات بالنواحي العلاقية او التنظيمية يعني نرى الفنان يهمه ان يعتبر العلاقة بين اجزاء التكوين بعضها لبعض وهذا البحث وهذا الاقتضاء يقوده لتحريات نوعية مرتبطة بالايقاع مفهوم الايقاع مرتبطة بالتوازن مرتبطة بالانسجام الى غير ذلك من المفاهيم العلاقية او المفاهيم التنظيمية او تجد الفنان يهدف الى وضع امام المشاهد رؤية جديدة ليرى المشاهد ويسمعه شيئا جديدا يعني يضيف الى خبرة السامع او المشاهد شيئا جديدا وترى انه في الاول كان اهتمامهم تنظيميا ينظر في العلاقة بين العناصر الاخرى بهدف تقديم رؤية جديدة ومسموع جديد ومرأى جديد . هذان نمطان من الخبرات الفنية وهناك خبرات كثيرة الذي تعرف من الخبرات العقلية ليس كل ما يمكن ان تعرف وليس كل يمكن ان تنميه في انفسنا مهمة الفن. هو ان ينمي الانسان عقليا مهمة الفن في الاساس مهمة معرفية فقط فان هذه المعرفة التى يحصل عليها الانسان من خلال الفن غير التي يحصل عليها من خلال اللفظ . النقطة الاخيرة التي يمكن ان اثيرها اود ان اقدم هذه المقدمة السريعة وهو ان الحديث في دور الفن في الحياة او المجتمع يمكن ان تنظر له من عدة زوايا وكل زاوية سوف تنجب عددا من النظريات وكل هذه النظريات في اعتقادي تستحق ان تدرس وتستحق ان توضع في عين الاعتبار مثلا من يقول ان الفن له قيمة علاجية ان الانسان له صعوبات انفعالية نفسانية هذه الصعوبات تحتاج الى تنفيس وتعبير والانسان يجد هذا التنفيس وهذا التعبير في الفن . ومنهم من يقول في هذا الباب ان الانسان في حياته الحقيقية يحصل على كل ما يريد ليس هناك خطر يتهدده لا احد يريد ان يقتله يعرف ان الماء موجود ان الطعام موجود فلذلك تشعر بالملل . والانسان كما تعلمون يميز بالفضول بالتطلع الانسان لذلك يحتاج الى اثارة يحتاج الى ان يشبع تطلعه يشبع فضوله حياته هذه الرتيبة لا تكفيه يريد ان يرى في العلم حياة ناس اخرين مشاكل تثار امامه . اذا قضية الفن هذه الحالة ان يعوض النقص في حياة الانسان نقصه يحسه الانسان فيذهب الى التمثيلية ويذهب الى القلم حتى يشبع هذا النقص .

النظرية الثانية ــ النظرية التهريبية ــ وتتيح للانسان ان يهرب من الحياة ــ النظرية الاخيرة تقول ان الانسان يجد تعويضا عن النقص الذي يحسه في حياته النظرية الجديدة ان الانسان يحتاج الى ان يهرب من هذه المشاكل فكيف يهرب بالمخدرات يهرب بالخمور او يهرب بعمل فني يشاهده او يسمعه وهكذا يستطيع ان تسطر النظريات الى ما لا نهاية .. هناك نظرية من النظريات اريد ان اذكرها ربما لانها من النظريات التي اثيرت حديثا . هذه النظرية تقول ان الانسان كمخلوق بيولوجي لن يكون تخصص البيولوجيين يتحدثون عن مخلوقات

او حيوانات او كائنات تخصصية . كائنات غير تخصصية الكائنات التخصصية التي طعـــامها واحد لا يتغير تاكـــل هذا الطعام وعندما تجده وعندما لا تجـــده لا تاكل شيئا تموت نعني الانسان من تلك الفئة من الحيوانات التي ليـــست تخصصية يأكل اي شيء . . لذلك الكائنات الغير تخصصية اصبحت اكثر فضولنا لان أكلها ليس واحد واصبحت تتفنن في البحث عن هذا الطعام تستكشف تتطلع لها نزعة استكشافية اساس النزعة بيولوجي كما لاحظنا ولكن فرحة النهـــاية اصبحت هذه النزعة غاية يسعى اليها الانسان فلذلك يشعر المهتمون بشؤون المجتمع بأن يلبي حاجة الاستكشاف في الانسان في المغامرة كعمل الملاهي المثيرة جدا يستطيع الانسان فيها ان يؤدي اعمال غريبة ومثيرة تشيع فيه روح المغامرة ورغبة في المغامرة والاستكشاف الفن حسب هذه النظرية ذو وظيفة هي تحقيق حاجة الانسان من المغامرة والاستكشاف .

الاعـــلام والتنميـــة

د. سعد عبد الرحمن

لابد ان تكون علاقة الاعلام في اي مجتمع من المجتمعات بخطة نموه وتطوره موضع حوار ومناقشة وذلك لسببين :

اولهما : ان الاعلام في حد ذاته بوسائله واهدافه وفلسفته موضوع خصب للمناقشة والتعليق والجـــدل .

وثانيهما : ان المجتمع بكل خصائصه ومقوماته واهدافه وحركته مجال اكثر خصوبة وجاذبية لكل من يريد ان يدلي بدلوه في امور علاقة الانسان بغيره او ببيئته البشرية او المادية او المعنوية .

ومن هنا كان منطوقنا الاول صحيحا من حيث ان علاقة الاعلام بخـــطة التنمية علاقة معقدة تحتمل الكثير من الجدل والحوار .

وقبل ان نطرح المسائل العديدة التى يحتويها هذا الحديث يجب ان نحدد في بادىء الامر ما نعنيه بالاعلام وخطة التنمية .

الاعلام : هو عملية نشر المعلومات على نطاق واسع حسب خطة منظمة. وذلك بغض النظر عن طبيعة هذه المعلومات وتكوينها .

وعلى هذا الاساس نستطيع ان نقول ان عملية الاعلام هي العملية التي تؤدي الى الترابط الفكري العام في أي مجتمع من المجتمعات لان نقل المعلومات يعني اتصال افراد المجتمع اتصالا ذهنيا دون الحاجة الى التواجد معا في نفس الموقف الواحـــد .

فعلى سبيل المثال يمكن ان نقول ان مقالة في جريدة ما يمكن ان تؤلف حولها جماعة اجتماعية دون الحاجة لان يرى او يعرف اعضاء هذه الجماعة بعضهم

بعضا . وهذه الجماعة الاجتماعية لافرادها من الخصائص والميزات التي احدثتها هذه المقالة ما يجعلنا نقول انها متجانسة .

ولو حاولنا ان نستطرد بهذا المثال لاستطعنا ان نقول انه من الممكن عن طريق الوسيلة المناسبة من وسائل نشر وتوزيع المعلومات ان نحول المجتمع ككل الى جماعة اجتماعية ذات خصائص ومميزات تجعلنا نصفها بأنها مجموعة متجانسة .

وهناك ايضا ما يجب ان نشير اليه ونحن نحدد معنى الاعلام وهو علاقة عملية الاعلام بطبيعة المجتمع الذي تتم فيه وهذا امر من ناحية الشكل يجعلنا نقول ان هذه العملية — اي الاعلام — يجب ان تتصل بل وتتحدد بطبيعة المجتمع ومقوماته حيث انه لا يمكن استيراد الاعلام في اي مجتمع بل يجب ان ينشأ فيه وينشأ له وينشأ بـه .

وهنا نعود ونقول ان المجتمع غير راكد ولكنه يتغير طالما ان في اعضائه حياة وبينهم تفاعل وحوار وبالتالي اصبح الاعلام عملية تعكس طبيعة الصلة التي يمر بها اي مجتمع من المجتمعات . وبناء على ذلك يمكن لنا ان نقول انه طالما هناك مرحلة خاصة بالتنمية في اي مجتمع فان الاعلام الذي يعكس هذه المرحلة هو في الحقيقة اعلام تنمية .

والان ما هي مكونات عملية الاعلام ؟

عناصر عملية الاعلام ثلاثة :

أ — اعداد المعلومات — وهذا هو العنصر الاول في عملية الاعلام — حيث تحتل ايضا المكانة الاولى من حيث الاهمية . ذلك لان عملية اعداد وتجهيز المعلومات حتى تكون مناسبة للنقل والتوزيع هي في حقيقةالامر حجر الزاوية في عملية الاعلام . ويقتضي ذلك البحث عن المصدر الحقيقي للمعلومات ، ثم جمع هذه المعلومات بناء على افتراض سابق او نظرية سابقة ، حتى لا يكون جمع المعلومات هذه جمعا عشوائيا بلا هدف او غرضية محددة ويلي ذلك عملية تنظيم هذه المعلومات وتنسيقها تنسيقا قابلا للفهم ، حيث ان مثل هذا التنسيق وخاصة اذا كان جيدا خاضعا للقوانين السيكولوجية الخاصة بتنظيم مجالات الانتباه والادراك ساعد كثيرا على توزيع هذه المعلومات .

ب — توزيع المعلومات : هذا هو العنصر الثاني من عناصر عملية الاعلام وهو خاص بتوزيع ونشر ما جمع ونسق من معلومات وتقتضي عملية التوزيع اختيار الوسيلة المناسبة من وسائل النشر ، حيث ان كل جزء من اجزاء المعلومات يحتاج الى وسيلة خاصة به . وبعد اختيار الوسيلة التي تناسب

المعلومات يجب ان نفهم ان العملية ليست كذلك فقط ولكن طالما انها عملية توزيع فان (السوق) الذي سوف توزع هذه المعلومات يجب ان نأخذه في اعتبارنا . وبمعنى اخر يجب تحديد البيئة المناسبة او المجتمع المناسب لتوزيع هذه المعلومات .

جـ ــ تلقي (استقبال) المعلومات : وهذا هو العنصر الثالث من عناصر عملية الاعلام وهو العنصر الذي يربطها كعملية مجردة بالمجتمع البشري الذي تتم عملية الاعلام من اجله حيث ان استقبال المعلومات من قبل الانسان في اي مجتمع من المجتمعات هو دليل اكتمال دورة الاعلام او مسيرة الاعلام .

ويجب ان نفرق بين ناحيتين :

الناحية الاولى :

وهي مجرد تلقي المعلومات واستقبالها وهذه يمكن الاستدلال عليها بمجرد الاحصاءات البسيطة مثل عدد الصحف التي توزع يوميا او عدد قارئي كتاب ما او عدد مستمعي برامج الاذاعة او مشاهدي برامج التلفزيون .

والناحية الثانية :

وهي التأثر بهذه المعلومات والاقتناع بمضمونها ومحتواها وهذه لا يمكن الاستدلال عليها الا عن طريق اجراء البحوث الميدانية طويلة الامد والتي يكون من اهدافها الرئيسية قياس كمية التغير في اتجاه من الاتجاهات .

والان ما هي خطة التنمية ؟

كما يستدل من هذه الجملة القصيرة ان هناك خطة مرسومة محددة من اجل تطور المجتمع وتنميته في اتجاهات تخدم فلسفة خاصة . مع ملاحظة ان التنمية تعني النمو المقصود وليس مجرد التطور الطبيعي التلقائي .

وهنا يجب ان نقف قليلا عند هذا المعنى . ذلك لان طبيعة المجتمعات بما فيها من موارد مادية واقتصادية وبشرية ومعنوية تشكل شبكة معقدة التركيب من العلاقات بين هذه الابعاد والمقومات بحيث يجب ان نأخذ في اعتبارنا ان التقدم بهذه الشبكة في جميع الاتجاهات وفي وقت واحد ليس بالسهل الميسور ولكنه في الحقيقة امر صعب التحقيق في كثير من الاحيان . ومن هنا كان من الضروري ايجاد خطة متكاملة تنسق بين هذه النواحي بحيث لا تسبق التنمية المادية

التنمية الاجتماعية او التنمية البشرية او العكس حتى لا يحدث قصور في شكل المجتمع ويختل التوازن بين ابعاده .

وبناء على ذلك نستطيع ان نتحدث الان عن العلاقة الحقيقية المشروعة بين الاعلام بوسائله المختلفة ومقوماته وعناصره وبين خطة التنمية في المجتمعات التي ترمي الى التقدم والنمو وسوف تبدو هذه العلاقة مباشرة بين الاعلام والتنمية الاجتماعية وسوف تبدو غير مباشرة بالنواحي الاخرى من التنمية .

وظيفة الاعلام في فترة التنمية :

قبل ان نتعرض للوظائف المختلفة للاعلام في المجتمعات النامية يحسن بنا ان نشير الى ابعاد التنمية المختلفة والتى يجب ان تسير معا حسب قوانين محددة حتى تعطى صورة متكاملة لمجتمع الغد .

البعد الاول :

النمو الاجتماعي هو حصيلة التغير الموجب في كل المقومات الاجتماعية والمعنوية للمجتمع مثل القيم والعادات والتقاليد والاتجاهات نحو عناصر البيئة معنوية كانت او مادية او بشرية .

ونشير هنا ايضا الى معنى التغير الموجب اي ذلك التغير نحو هدف او مجموعة اهداف اتخذتها الجماعة رمزا لتقدمها .

البعد الثاني :

النمو الثقافي ونقصد به حصيلة تراكم المعرفة بجميع فروعها المجردة والمحسوسة تراكما منطقيا يؤدي الى النمو الدائم والاستمرارية والاتصال .

البعد الثالث :

النمو المادي ونقصد به التغير الموجب كل ما يمكن قياسه وتقديره بصورة مادية مثل اقتصاديات المجتمع وما يتصل بها من مهارات وخبرات .

البعد الرابع :

النمو الحضاري وهو حصيلة تفاعل الابعاد الثلاثة السابقة مع بعضها البعض كما يحسن بنا ايضا ان نشير الى طبيعة المجتمع في مرحلة التنمية

وخاصة اذا كانت هذه التنمية في مجتمع بسيط غير معقد — مثل كل مجتمعات الدول حديثة الاستقلال او التكوين — حيث نجد ان طبيعة هذه المجتمعات غير مستقرة لانها في مرحلة تحول وتغيير دائم كما ان اطرها المرجعية لم تحدد بعد وهذا مما يزيد الامر تعقيدا ويعطي الاعلام اهمية اكثر في الوظيفة وخصوبة اكثر في الاداء .

ونعود الان الى وظائف الاعلام في مجتمعات التنمية :

اولا : الوظيفة الاجتماعية للاعلام :

١ — من الوظائف الرئيسية لوسائل الاعلام المختلفة سواء منها ما هو مكتوب مثل الصحافة والكتب وغيرها او ما هو مسموع عن طريق الراديو او ما هو مرئي عن طريق التلفزيون — من الوظائف الرئيسية لهذه الوسائل المساعدة على تعديل **المفاهيم والمدركات** في مجتمعات التنمية . حيث نجد ان خطة التنمية في حاجة الى تعديل بعض المفاهيم السابقة عليها مثل : مفاهيم « التقدم » او « التخلف » والمتعلم « والمثقف والدولة » والحكومة والديمقراطية والراي والمواطنة والترفيه والعمل والفراغ وغير ذلك من المفاهيم التي تتصل مباشرة بالتنمية الاجتماعية والتقدم الاجتماعي .
وهذا التعديل عمل لا يستطيع القيام به وبسرعة غير وسائل الاعلام التي سبق الاشارة اليها .

٢ — من الوظائف الاجتماعية لهذه الوسائل ايضا المساعدة على تطوير العادات التي اصبحت لا تتناسب مع الطموح والتطلع الذي يصاحب عادة اي خطة من خطط التنمية في اي مجتمع . فتستطيع هذه الوسائل توجيه الاهتمام الى عادات جديدة وانماط جديدة من السلوك تواكب النمو والتقدم المطلوب مثل عادات المأكل او الملبس او المسكن او التزاور او ادارة العمل وتنظيم الوقت وما الى ذلك .

٣ — ربما كانت من اهم الوظائف الاجتماعية لوسائل الاعلام في المجتمعات النامية زيادة حساسية افراد المجتمع للمشكلات التي تتطلب حلولا عاجلة والتي لا يكون افراد المجتمع حساسين لها (مثال :)
اذ انه عندما يصبح الفرد حساسا لمشكلة ما مدركا لابعادها متفهما لها تصبح الخطوة التالية هي البحث عن الحل المناسب . وذلك في حد ذاته نوع من النمو الاجتماعي .

٤ — من الوظائف الاجتماعية ايضا لوسائل الاعلام هذه المساعدة على تطوير القيم والاتجاهات والمعايير . فالانسان في اي مجتمع ما يحكم على مواقف حياته اليومية عن طريق جهاز خاص يسمى الضمير الاجتماعي وهذا

الضمير مكون من وحدات عيارية أو قياسية تسمى القيم : فقيمة الصدق وحدة عيارة وقيمة الكذب وقيمة الشجاعة وقيمة المعونة والمساعدة . وغير ذلك جميعها تمثل وحدات في الضمير الاجتماعي للانسان والمطلوب من وسائل الاعلام في فترة التنمية تأكيد أو تعديل أو تغيير أو تطوير بعض هذه القيم أو بعضها فقد تتطلب مرحلة التنمية تأكيد قيمة الجماعة وتعديل قيمة الفردية .. الخ . واما الاتجاه فهو تركيب خاص ينمو بالفرد الى عناصر البيئة أو بعيدا عنها مثل اتجاه الافراد الى العمل اليدوي مثلا (حب العمل اليدوي أو غير ذلك) أو الى الاعمال الفنية أو الاعمال المكتبية. وكذلك اتجاه الافراد نحو المؤسسات المختلفة مثل النوادي أو المدارس .. الخ .. فقد تحتاج خطة التنمية الى تكوين اتجاه نحو عمل يدوي أو عمل زراعي أو صناعي يحتاجه المجتمع في هذه الفترة وهنا تأتي مهمة وسائل الاعلام في تكوين مثل هذا الاتجاه . وقد تحتاج خطة التنمية الى ازالة اتجاه الافراد نحو استغلال وقت الفراغ فيما لا يعود بالنفع ولا يحقق اهداف خطة التنمية وهنا تتدخل وسائل الاعلام لمحو مثل هذا الاتجاه . (وهناك عدد من التجارب الحقيقية في بعض البلاد النامية التي تمكنت فيها وسائل الاعلام من غرس اتجاهات جديدة وازالة اتجاهات سابقة) . واما المعايير وهي ما يتفق عليه الناس جميعا من اجل تقييم الانشطة الاجتماعية المختلفة فان وسائل الاعلام لا تعد لها فقط ولا تغيرها فقط ولكنها هي التي تصنعها وتبلورها .

وخطة التنمية تحتاج دائما الى معايير جديدة في كل مرحلة من مراحلها فقد تحتاج الى معايير خاصة بالانتاج ومعايير أخرى خاصة بالعمل ومعايير ثالثة خاصة بالمهارة ومعايير غيرها خاصة بالمشاركة الاجتماعية وهكذا . والحقيقة أن وسائل الاعلام هي السبيل الوحيد لتكوين هذه المعايير تكوينا يتفق مع الاهداف المرحلية والنهائية لخطة التنمية في اي مجتمع من المجتمعات .

٥ ــ من الوظائف الاجتماعية ايضا لوسائل الاعلام مساعدة افراد المجتمع على تعديل طريقة التفكير وربط الاسباب بالنتائج وذلك من اجل الوصول الى اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب. وهذا امر على قدر كبير من الاهمية لان المجتمعات النامية في حاجة دائمة الى فهم ومعرفة كيفية اتخاذ القرار . وهذا امر منطقي لان المجتمع النامي اما أن يكون مجتمعا سيطر عليه لفترة طويلة حكم غير وطني حيث تولى عنه دائما اتخاذ القرارات . والتصرف في المواقف او أن يكون مجتمعا ناشئا لم تتكون لديه الخبرة الكافية ليتخذ القرار المناسب . فعلى سبيل المثال نجد أن بعض الافراد ليست لديهم

القدرة الكافية لاتخاذ قرار استغلال دخولهم او التصرف فيها كما انه ليس لديهم نفس القدرة لتوجيه ابنائهم الى نوع التعليم المناسب وهنا يجب ان يواكب الاعلام بوسائله المختلفة من صحافة واذاعة وتلفزيون خطة التنمية بمراحلها واهدافها وخاصة اذا كانت صبغة المجتمع ديمقراطية والالزام فيها قليل وفي حدود حرية الفرد .

ثانيا : الوظيفة الثقافية للاعلام :

(سوف نحصر معنى الثقافة هنا في مجال التعليم والتربية والتثقيف) .

١ — من اهم الوظائف الثقافية لوسائل الاعلام وخاصة في مرحلة التنمية وظيفة التعليم والتربية على نحو يساعد المؤسسات التعليمية الاخرى على اداء رسالتها . اذ انه من المتوقع ان تكون نسبة الامية بين الكبار عالية (الامية التعليمية او الصحة ..) ويصبح من المتعذر على هؤلاء الكبار الاختلاف الى فصول محو الامية لاسباب عديدة قد يكون منها انشغالهم بطلب الرزق او خضوعهم لتقاليد اجتماعية من نوع خاص او حتى عدم توفر مثل هذه الفصول وبالتالي تصبح وسيلة الاعلام المسموعة او المرئية هي المدرسة التي تقوم على محو امية الكبار بشتى صورها .

٢ — ومن الوظائف الثقافية ايضا لوسائل الاعلام تنظيم البرامج التعليمية العالية اي لما بعد الثانوية . فان حاجة مجتمع التنمية لجميع الايدي العاملة يجعل من الصعب ان يتفرغ شباب ما بعد المدرسة الثانوية من اجل الالتحاق بالدراسة في الجامعة او المعاهد العالية ومن هنا نبعت على سبيل المثال فكرة (جامعة الهواء) في بريطانيا والتي تستخدم الاذاعة والتلفزيون والنشرات المطبوعة .

والحقيقة ان مثل هذا الاتجاه يجب ان يؤخذ به في البلاد النامية والتي تلتزم في كثير من الاحيان بايجاد وظائف دائمة لحملة الشهادات العالية الامر الذي يصبح عبئا عليها في وقت ما وذلك نتيجة التوسع السريع في التعليم العالي قبل فتح المجالات التي تمتص خريجي هذا التعليم .

ومن هنا كان مثل هذا التعليم من خلال وسائل الاعلام خير ضمان لارضاء ميول الكثيرين من الشباب وغيرهم دون الالتزام بايجاد الوظيفة الدائمة المناسبة لمؤهلهم .

٣ — من الوظائف الثقافية ايضا لوسائل الاعلام في مرحلة التنمية محاولة تنظيم العلاقة بين الخبرة الكمالية الناقصة (لان من العادة ان تهتم الخطة بالخبرات الاساسية والضرورية فقط) وبين الميول الفردية والاهتمامات

غير الجماعية . فقد يظن على سبيل المثال ان برامج المراة والاسرة في التلفزيون والراديو ومجلات بوردا مثلا . انما هي من قبيل شغل وقت الفراغ عند ربة البيت . ولكن النظرة الفاحصة تقول لنا ان هذه البرامج والمجلات وان كانت موجودة قبل الحرب العالمية الثانية الا انها اتخذت لونا جديدا بعد الحرب حيث نجد أن تدريب المراة على حياكة ملابسها وملابس اطفالها وكذلك على صناعة ما يحتاجه منزلها من اشياء بسيطة كان من اهداف التثقيف الذي صاحب خطة التنمية في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية . بالاضافة الى حسن تدبير الميزانية المنزلية . وكذلك بالنسبة للرجال حيث هناك الكثير من المجلات والبرامج الاعلامية التي ترشد الرجال الى كيفية ادارة المنزل والقيام بالاعمال اليدوية الضرورية المنزلية .

٤ ــ من اهم الوظائف الثقافية للاعلام في مرحلة التنمية توجيه القراءة والتذوق الفني لدى المجتمع . فان خطة التنمية كما سبق واشرنا الى ذلك تفترض تأكيد بعض الاتجاهات والقيم والتقاليد والعادات والتي يمكن أن يسهم الكتاب والقصة في ذلك . كما انه من الضروري من اجل النمو الثقافي أن يرتقي ذوق الجماهير من ناحية الفن مثل الموسيقى والغناء والمسرح والتمثيل والشعر والقصة والكتاب وغير ذلك ويجب ان يكون هدف النمو في هذه الحالة هو الوصول بذوق الجماهير الى درجة **التعرف على الاصالة والمقارنة على اساسها .**

ثالثا : الوظيفة المادية للاعلام :

ربما تكون هذه هي الوظيفة غير المباشرة لوسائل الاعلام لان التقدم في النواحي الاقتصادية يحتاج الى كثير من العمل والتخطيط والتغيير في مجال غير اجتماعي . ولكن لا يمكن ان نتجاهل ما يلي :

١ ــ يمكن لوسائل الاعلام تأكيد بعض الاعمال الفنية الضرورية والتي تحتاجه خطة التنمية فتعطيها من القيمة الاجتماعية ما يزيد الاقبال عليها .

٢ ــ يمكن لوسائل الاعلام اعداد البرامج الخاصة لتدريب وتأهيل الفنيين واعداد القوة البشرية اللازمة لخطة التنمية .

٣ ــ يمكن لوسائل الاعلام اعداد البرامج الخاصة للتعريف بمجالات التنمية التي ما زالت في حاجة الى زيادة مثل التجارة في بعض السلع او صناعة بعض الادوات التي يحتاجها المجتمع اثناء فترة التنمية فان الاحصاء الشامل لن يتوفر لكل فرد ولكن يمكن ان يتوفر لوسيلة الاعلام لعرضه على افراد المجتمع .

رابعا : في الحقيقة ان هذه الوظيفة هي وظيفة الوظائف لان الحضارة كما سبق واشرت هي نتاج التفاعل من النمو الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وبالتالي يمكن تلخيص مهمة الاعلام في هذا المجال كما يلي :

١ ــ عرض حضارة المجتمع الحالي كما هي وعرض حضارة المجتمع كما يجب أن تكون عليه بناء على خطة التنمية ومن ثم يستطيع أفراد المجتمع ادراك ما يمكن أن تحققه لهم هذه الخطة من الناحية الحضارية . وهنا تستطيع خطة التنمية أن تفوز بثقة المواطن .

٢ ــ عرض حضارات المجتمعات الاخرى الاكثر تقدما حتى يتعرف الافراد على انماط أخرى من الحضارة حتى يستطيعوا بناء مستويات التطلعات ونماذج الطموح وهذا ما تتطلبه خطة التنمية في اي مجتمع من المجتمعات .

مشكلات الاعلام في مرحلة التنمية :

١ ــ المشكلة الاولى هي مشكلة حرية وسائل الاعلام ومشكلة وسائل الاعلام والحرية اثناء فترة التنمية .

فان الاعلام لا يوجد ولا يعيش ولا يزدهر الا في وجود الحرية وهذا هو الاصل في وجود نشاط وسائل الاعلام .

ولكن في فترة التنمية تفترض الخطة لنفسها مجموعة من الاطر تريد أن تخرج عنها ولا تريد أن تتدخل قوى أخرى غير قوى التنفيذ في رسم هذه الاطر والالتزام بها ومن ثم كانت مشكلة وسائل الاعلام الرئيسية هي التصرف بحرية والنقد والمطالبة باعادة النظر وخاصة عندما تتعارض هذه الابعاد مع خطة التنمية ومراحل تنفيذها وهناك وجه اخر لهذه المشكلة وهي الحرية الاجتماعية والفردية التي تكفلها خطة التنمية وغالبا ما تكون محدودة من أجل اتمام أهداف الخطة وهنا غالبا ما تتدخل وسائل الاعلام من صحافة أو غير ذلك محاولة تأكيد الحرية الفردية والاجتماعية .

٢ ــ المشكلة الثانية وهي تتعلق بالمشكلة الاولى من ناحية ما وهي تختص بصورة الرقابة التي يحاول المجتمع في مرحلة التنمية فرضها على وسائل الاعلام حيث تتراوح هذه الرقابة من الكف والمنع والرقابة البوليسية على المقالات والاخبار والصور الى انشاء ما يسمى بالمجلس الاعلى للاعلام والحاقه بالجهاز التنفيذي بالمجتمع ، وهذا يضمن للدولة ــ صاحبة خطة التنمية ــ التدخل في محتويات الاعلام ومناهجه .

والحقيقة أن الاعلام لا يستطيع أن يكون اعلاما ــ توزيع المعلومات

بحرية وعدالة ــ الا اذا كان مؤسسة مستقلة اجتماعية بعيدة كل البعد عن الاداة التنفيذية في المجتمع .

٣ ــ المشكلة الثالثة هي مشكلة التكاليف والعائد وهي مشكلة تبدو وتظهر وتتجسم في فترة التنمية حيث يتم المقارنة دائما والتقييم بالنسبة لاي مشروع من المشروعات على اساس تكاليف المشروع وعائده . ومما هو واضح ان الاعلام لا يمكن قياس عائده بالوحدات المادية التي نقيس بها المشروعات الاخرى ، واذا ابتدعنا المقاييس الاجتماعية التي نستخدمها في اجراء الدراسات والبحوث التي من خلالها يمكن لنا ان نتعرف على التغيير الذ يأحدثه الاعلام ــ حتى في هذه الحالة يكون التغير بطيئا متدرجا على مدى طويل .

وهنا نظرة خطة التنمية ــ رغم ايمانها الفطري بأهمية وسائل الاعلام ــ نظرة من الدرجة الثانية لان الخطة والقائمين يحسبون دائما التكاليف في ضوء العائد .

٤ ــ المشكلة الرابعة والاخيرة هي ان الاعلام من اجل ان يصل الى كل فرد في المجتمع لا بد أن يتوفر فيه شيء من الاثارة لجذب الانتباه واثارة الاهتمام ومن ثم احداث الانطباع . وقد تكون هذه الاثارة ــ وغالبا ما تكون نوعا من الترفيه والاعلام الخفيف . ومن هنا تصطدم الخطة مع وسائل الاعلام حيث ترى الاولى ان الجدية والالتزام ضرورة لتحقيق اهدافها بينما ترى الثانية أن الاثارة بما فيها من خصائص ضرورة لتحقيق اهدافها . وهنا يحدث التعارض .

تقييم وسائل الاعلام في فترة التنمية :

من اجل التوفيق بين خطط التنمية في مراحلها المختلفة وبين وسائل الاعلام لا بد من اجراء عملية تقييم مستمرة لوظيفة الاعلام في المجتمعات النامية .

١ ــ اجراء الدراسات الميدانية المستمرة من اجل تقييم دور وسائل الاعلام المختلفة واستنباط مدى تأثيرها في التشكيل الاجتماعي العام للمجتمع .

٢ ــ تقييم كل مرحلة من مراحل خطة التنمية الاجتماعية على وجه الخصوص حتى نستطيع ان نحكم على مدى نجاح الخطة الاعلامية والتي يجب ان ترتبط بالخطة العامة للتنمية .

٣ ــ استطلاع آراء الجماهير من حين لاخر فيما تقدمه لهم وسائل الاعلام من فقرات قراءة او استماع او مشاهدة حتى تتخذ هذه الوسائل من رضا الجماهير ثقة ومن عدم رضاهم ركيزة للتغيير والتبديل .

دور المرأة في تنمية المجتمع الكويـــتي

الاستاذ ابراهيم الشطي

سوف أتناول في حديثي بصفة عامة الرجل والمراة ونظرة كل واحد للاخر والحقيقة انه اتضح لي ان هناك معركة دائمة بين الرجل والمراة منذ فجر التاريخ حتى يومنا هذا فلكل منهم افكاره الخاصة تجاه الاخر ـــ فالكثير من الفلاسفة والحكماء والادباء ـــ يعتبرون المراة شرا من الشرور وهـــناك اخرون غيرهم يعتبرونها نعمة وسعادة ولا يزال هذا الوضع على ما هو عليه حتى ايامنا هذه اي انه موجود في كل عصر وفي كل وقت وفي كل مجتمع ـــ فمثلا هناك حكيم صيني قال عن المراة (المراة ابهج شيء في الحياة) بينما احد الحكماء العرب يقول (ان النساء ناقصات عقل ودين) ويقول اخر ان النساء لا راي لهن ومن اجل ذلك لم يبعث الله تعالى من النساء نبيه . وينسب الى النبي سليمان انه قال (امش وراء الاسد ولا تمش وراء المراة) وهناك احد الفلاسفة الالمـــان المشهورين بعدائهم للنساء يقول : (يسألوني عن الاشعى اللينة الملمس وهي امامهم في كل وقت بل في كل لحظة انها المراة) وقال ايضا (ان المراة التي تضطرني الى احترامها ما خلقت ولن تخلق) . ويقول اخر هناك ثلاثة اشياء احببتها مدة حياتي دون ان افهم كونها : الموسيقى ـــ والرسم والنساء . ويقول الفيلسوف سقراط ابغض البغضاء عندي ثلاثة اشياء كتاب النحو والفخر المراة واحد الحكماء عندما سألوه عن المراة اجاب (انها حرب لا هوادة فيها) اما عن عمر بن الخطاب فيروى عنه قصة ان احدى النساء قالت له (ان النساء رياحين خلقن لكم وكلكم يشتهي شم الرياحين . فأجابها عمر ان النساء شياطين خلقن لنا . نعوذ بالله من شر الشياطين) والاسطورة الهندية تقول عن المراة : خذ الله خفة الورق ونظرة الظبي واشراقة الشمس ورطوبة الندى وتقلب الرياح ووداعة الارنب وصلابة الجوهر وقسوة الفهد وحلاوة العسل وحرارة النار وبرودة الثلج ثم مزج كل هذه الاشياء وخلق منها المراة . هناك اراء لحكماء وادباء يخالفون هذا المنطق فهناك مثلا احد الادباء الفرنسيين يقول : اذا صغر

العالم كله فالمراة تبقى كبيرة . ونحن دائما نردد قول روسو : المراة التي تهز المهد بيمينها تزلزل العالم بيسارها — والناس ايضا من عاديين ومن فلاسفة ومن حكماء لهم ايضا اراء في المراة وفي طبيعتها فأحد الاعراب في البادية يقول في وصفه لطبيعة المراة وشعورها (المراة تكتم الحب اربعين سنة ولا تكتم البخل والكراهية يوما واحدا) وقاسم امين معروف لديكم وهو الذي يقول كل ما تخيلت السعادة تمثلت امامي صورة امراة جميلة لها عقل رجل . واحد زعماء القبائل الاسيويين سألوه ن رايه في الخمر فقال اظن انها رحيق مستمد من السنة النساء وقلوب الاسود فما ان شربت كفايتي منها حتى اصبحت قادرا على الكلام الى الابد وعلى مقاتلة الشيطان . اما المثل الافريقي فيقول خلق الله السماء والارض واستراح ثم خلق البحر والاسماك واستراح ثم خلق الرجل والحصان والكلب وسائر الحيوان واستراح ، واستراح الجميع ، واخيرا خلق المراة فلم يعد احد يشعر براحة . هذه الاقوال التي قلتها لكم واخذتها من الشرق والغرب والقديم والحديث تبين لكم نظرة الرجل للمراة .

اما الادباء فلهم اوصافهم المشهورة في التحدث عن المراة فمثلا يقولون : هي غادة هيفاء لها وجه يخجل الاقمار وهي اغنية عذبة النغم وهي روضة الحسن ونضرة الشمس وبهجة الارض ، فتاة وجهها جميل كالاماني ، لها وجه كظهور الحق بين ظلمات الشكوك . وعندما يريد بعض الكتاب ان يصف شيئا جميلا تكون المراة دائما معيارا لذلك . والان نتساءل هل حقيقة ان كل هذه الاقوال التي قالها الرجل عن المراة فيها شيء من الصحة ؟ الحقيقة ان المراة منذ خلقت والى يومنا هذا ، واذا قرانا هذه الاراء والاقوال واستمعنا اليها نستخلص منها ، ان المراة منذ خلقت والى يومنا هذا تشكل مشكلة بالنسبة للرجل ومع ذلك فان الرجل منذ ان ظهر هذا الكوكب نجده دائما في عمل مستمر وعناء ومشقة من اجل اغراء هذه المراة ومن اجل ان يحصل على كلمة اعجاب وتقدير من هذه المراة . اكثر الرجال لا يؤمنون بهذه الاشياء ولكن بامكان اي شخص ان يكتشف ذلك بسهولة فكلمة اطراء واحدة من المراة لها في قلب الرجل مثل وقع السحر فالمراة بالنسبة للرجل هي مصدر الوحي ومصدر الالهام .

وعندما كان الانسان يعيش في الغابات والكهوف كان يغامر بصيد الوحوش لكي يطعم المراة اللحوم ويظهر انه شجاع ، وكان يكسيها بالفراء والجلود الثمين وعندما تقدمت الحضارة بدا الرجل يصنع جميع وسائل الزينة من اجل المراة بما في ذلك الحلل والمجوهرات . وعندما اكتشف الرجل المعادن اختار لها اغلى المعادن كالذهب والفضة والاحجار الكريمة واصبحت هي التي لها قيمة ، ولو المراة فلا اظن ان تكون كل هذه القيمة للذهب او الفضة او الاحجار الكريمة فماذا نعمل بها نحن الرجال ؟

وبعد ذلك اخذ يغوص في البحر ملقيا بنفسه في التهلكة كما يقولون لكي يصطاد المحار ليأخذ منه اللؤلؤ الثمين ليزين جيد المراة ، وعندما فهم الكلمات واخذ يعبر بها واصبحت لديه لغة اخذ يبحث عن الالفاظ التي يتغزل بها بجمال المراة فقال اشعاره وقصائده واغانيه بجمال المراة ورشاقتها وظل كذلك حتى يومنا هذا . وعندما عرف الكتابة واخذ يكتب القصص والملاحم بدا بكتابة القصص والملاحم الغرامية التي تشرح او تبين حبه العميق للمراة وهيامه بها وكثيرا ما تجد في هذه القصص ان الرجل هو المجنون الهائم بغرام المراة والاسير بالنسبة لها . وعندما عرف الموسيقى وضع الحان الحب للمراة وكتب السيمفونيات والاوبيرات من اجلها . والمراة هي اجمل ما انتجته يد الرجل بالرسم والنحت في جميع ادوار الحضارة البشرية . ولا تزال المراة الى يومنا هذا اجمل مواضيع الرسم والتصوير والنحت ، الرجل جعل من المراة الها وملكا وقائدا وحبيبا وزوجة واما وساحرة وشريرة وجعلها مثال البراءة والطهارة وايضا في نفس الوقت جعلها مصدر كل شيء ، وسبب كل مصيبة . ففي القديم جعل الاغريق وغيرهم من المراة الها للجمال ولا يزال الرجل حتى وقتنا هذا يتخذ من المراة الهه وملكه يعبدها بطرقه المختلفة في القرن العشرين فلا يزال الرجل يهتم اهتماما بالغا بربات الجمال وملكاته وبكواكب السينما ، ونجومها ولا يزال الرجل يعرف اسماء ربات الجمال من اقاصي بقاع الارض ومهما حاول الرجل خداع نفسه وخداع الاخرين فانه في قرارة نفسه يعبد المراة ويعمل كادحا من اجلها وهو على استعداد ان يلقي نفسه بالتهلكة من اجلها ويشعر بالغرور والكبرياء لكلمة اعجاب واحدة تصدر منها بحقه . اما في حياتنا اليومية والعملية والمنزلية والاجتماعية فالرجل دائما يفضل ان يرى المراة بجانبه وهو لا يرتاح الا من مذيعة جميلة على شاشة التلفزيون وصوت ناعم على موجات الاثير .

وفي جميع ادوار التاريخ وبين حين واخر تظهر موجات من النفاق الاجتماعي يحاول بها الرجل ان يقلل من شأن المراة ودورها في الحياة وفي المجتمع ويطالب بالحد من نشاطها وان تلتزم دارها وتكون مهتمة فقط بانجاب الابناء . وفي جميع ادوار التاريخ نجد الرجل ينقسم على نفسه بالنسبة للمراة فمنهم من يعدها شرا ومنهم من يعدها خيرا ونعمة وسعادة ولكن الحياة والطبيعة لا تفرق ابدا بين الرجل والمراة وهذا اكبر دليل على مساواتهم في الحقوق والواجبات وانهما يواجهان تحديات الحياة معا وهما ايضا يواجهان متاعب ومصاعب المعيشة معا وهما ايضا يواجهان البؤس والشقاء معا ويتمتعان معا بالسعادة والنعيم . هما معا كملا فحسنا ولذلك فنحن نقدر قول الرسول العربي صلى الله عليه وسلم عندما يقول « ما من صباح الا وملكان يناديان ويل للرجال من النساء وويل للنساء من الرجال » .

دور المرأة في تنمية المجتمع الكويتي

كلمة السيدة ليلى السبعان

يبدو ان تنمية المجتمع وتنظيمه هي الموضة السائدة في السنوات الاخيرة لاصلاحه فكل الدول المتطورة تتحدث عن اصول التنمية وتعتبره الحل الاخير لكل مشكلات المجتمع سواء المشكلات الاجتماعية او غيرها وهذا الموضوع واضح من حيث المعنى او المضمون لجميع فئات المجتمع لكي تساهم وتشارك في عملية التنمية ــ فعملية التنمية لا تقتصر على فئة معينة او جهة مختصة دون اخرى ــ وهناك سؤال من الذي يعيق عملية التنمية ؟ هل هم افراد المجتمع ؟ هل التخلف الاقتصادي او الاثنين معا ؟ والمراة في هذا المجتمع الى اين تسير ؟ وكيف تسير ؟ وهل هي تساعد في تنمية مجتمعها ــ ما هو دورها ؟ ما هي الوسائل التي يمكن ان تقوم بها وتساعد في عمليات التنمية الاجتماعية ــ المجتمع او مجتمعنا الكويتي مازال فقيرا من الناحية الثقافية ومن الناحية الفكرية ــ يجب ان تساهم المراة في تزويد اسرتها وتهيئة الجو العام المبهج لجو الاسرة ــ نسبة التعليم في صفوف المتعلمات من النساء قليلة بالنسبة للدول العربية ــ اذا نحن بحاجة الى ارتفاع هذه النسبة ــ مراكز محو الامية انها موجودة فقط اما المستفيدين منها ليس بالعدد الكبير اما بالنسبة للمراكز النسائية فانا اعتقد انها لا تؤدي غرضها ونحن لسنا بصدد حصر هذا ولكن المراة الكويتيةلو شاركت في مراكز محو الامية قطعا ستزداد نسبة المتعلمات لان الامهات قبل ان يدرسن يرغبن في نفسية معينة يردن من يتفاهمن معهن في اللغة وبنات الكويت لا يعملن في المراكز النسائية وخاصة في المرحلة المتوسطة لا يمكن ان نجد واحدة او اثنتين . فعمل المراكز مضني ومجهد . امكانيات مجتمعنا المادية والبشرية قليلة لذلك فاستخدام كل ذرة طاقة توجب على كل امراة ان تعطي من وقتها ومن فكرها الشيء الكثير . بالنسبة للقطاع الاهلي فالمساهم في الجمعيات النسائية وغيرها والتي تصرخ في حاجة الى فكر والى عمل والى يد نشيطة ومن هذا المنطلق يجب ان نركز عليه مطالبة باتحاد نسائي كويتي عام يضم جميع

الجمعيات النسائية . وبالمناسبة فقد اعطيت الفكرة عن هذا انه لا يمكن ان تسير وتمشي الجمعيات النسائية اذا ظلت على ما هي عليه ولن تساهم المراة في تنمية مجتمعها عن طريق الجمعيات التي هدفها تنمية المجتمع ومع ذلك لااحد يسمع لو كان هذا الاتحاد النسائي عندنا لتكونت لجان اهم هذه اللجان — اللجنة السياسية — مهمة هذه اللجنة السياسية هو ان تطالب بحقوق المراة السياسية فتساهم المراة في انتخاب من يمثلها . من يمثل فكرها ومبادئها وعقليتها ومطالبها .

لا اقول المراة مرة واحدة في البرلمان ولكن نساهم في الانتخابات لماذا لان نصف المجتمع من النساء فلماذا نجعل هذا النصف مشلولا لا يعمل وبالتالي نريد ان يكون للمراة دور في تنمية المجتمع . لازال مجتمعنا غامضا بعد هذه الفترة البترولية السريعة التي لم تترك المجتمع يسير بتدرج — تدرج طبيعي نستطيع ان نقف على كل مرحلة من المراحل ونقومها فنحن بحاجة الى اجراء البحث والباحثات لتقصي مشاكل المجتمع الكويتي يجب ان تساهم المراة في وضع الفلسفة العامة للتنمية لانها ستقوم بالدور وستعمل على تحقيق هذه التنمية اذا ما رجعنا الى تعريف التنمية انها تقنين مقصود يحدث في خطة معينة وبأهداف معينة بأغراض معينة وبالتالي يحدث التغير التلقائي نتيجة للهدف المقصود الذي وضع في اول الامر — ويجب ان تكون هذه الفلسفة الموضوعة مرتبطة بالانتاج في المجتمع الكويتي واذا اعتبرنا لها دورا منتجا فيجب ان يكون للمراة موضوع في الحساب ، هذه الطاقة الانتاجية المرتبطة بمفهوم الفلسفة للتنمية . اهتمام المراة بأسرتها لتواجه المشاكل الناتجة من تطورها التطور الاجتماعي الحالي في المجتمع والذي سيزداد كلما زاد عدد السكان وكلما خرجت المراة للعمل وما تواجهه من مشاكل كثيرة — المراة في مجال الخدمة الاجتماعية — وانا اتصور انه من اهم الوسائل التي تساهم في تنمية المجتمع . فكل مكاتب الخدمة الاجتماعية وللأسف الرئيسات والمشرفات كويتيات اما الباحثات فهن غير كويتيات وقد اتضح لي في فترة الاحتكاك مع مكاتب الخدمة الاجتماعية بالمدارس ان الاباء لا يلجأون الى الباحثة الاجتماعية لكونها غير كويتية وفي رايهم انها لا تفهم مشاكلهم فكنت احيانا اقوم بعمل المشرفة الاجتماعية والباحثة .. اما المراة الكويتية فهي تريد عند التخرج ان تقوم بعمل مشرفة او رئيسة قسم بدون التدرج بالعمل . ثم هناك نقطة يجب على المراة ان نبتعد عن السلعة الغالية فاذا كنا نريد ان تكون المراة طاقة انتاج تساهم في التنمية فالمراة الكويتية لها اعتقاد ان كل ما هو غال كل ما هو مفضل وكل ما هو مستورد كل ما هو مفضل . المراة تاخذ ولا اقول الكل وانما الغالبية تاخذ من كل شيء السطحيات ولكن العمق فلم تصل اليه وهذه مشكلة — فاذا اردنا ان تكون

هناك تنمية يجب ان تكون هذه التنمية على اسس معينة ويجب ان تؤمن المراة بدورها في ارتفاع او المساهمة في عملية التنمية .

في النهاية اقول ان المراة اخذت ولم تعط فانها وان لم تأخذ حقوقها السياسية وحقوقها الاجتماعية الا انها باعتقادي في طريقها الى ذلك وهذا لن يتحقق الا بالعمل والعمل الكثير والايمان بالعمل .

دور المرأة في تنمية المجتمع الكويتي

الدكتورة : شفيقة البستكي

موضوع دور المراة في تنمية المجتمع الكويتي موضوع متشعب ويمكن مناقشته من عدة نواحى لكن حتى يكون دور المراة في المجتمع دورا منتجا وناجحا فعلى المراة ان تكون واعية وفاهمة للقواعد والقوانين في الحركات المتوفرة لها في المجتمع وخاصة في المجتمع الكويتي لكن الملاحظ ان الوعي الضروري بالقواعد والقوانين الموجودة في حد ذاتها غير كاف فقد تكون القواعد والقوانين المطلوبة والضرورية متوفرة في المجتمع وتلعب الدور المطلوب بدون ان تجد هذه القواعد والنظم طريقا نحو التنفيذ بسبب — وهذا السبب اتصور انه مهم جدا — (وجود بعض الخلفيات الفكرية الضمنية وقد نجد في غالب الاحيان ان تلك الخلفيات الفكرية هى التى تعين وتحدد الدور الواقعي والعمل للمراة في مجتمعنا والخلفية الفكرية الموجودة في مجتمعنا في الكويت ونتصور ان هذا ينطبق فقط على الكويت — الخلفية هذه نراها في معظم مجتمعات العالم هذه الخلفية الفكرية حول دور المراة وامكانياتها بصورة عامة لا تترك لها مجالا كبيرا لنجاح الدور الذي يتطلبه منها المجتمع والمفهوم الخاص الذي تفترضه تلك الخلفية الفكرية او مفهوم انها كيان ضعيف لا تستطيع ان تتحمل تبعات وجودها الذاتي ومن ثم اعتمادها الكلي على الرجل بغض النظر عن ترتيبه في حياتها سواء كان ابوها او اخوها او زوجها وهذا الاعتماد الضروري يكرس هذا الكيان السلبي الذي لا يرى ضرورة في خروج المراة من المنزل لانه مجالها . والان اعرض بصورة مختصرة مقومات هذا المفهوم والاسس الذي يكون منها المفهوم حول المراة ودورها المطلوب لما تؤديه في المجتمع وخاصة دورها في تنمية المجتمع اولى مقومات هذا المفهوم — الاعتماد الاقتصادي على الرجل .

فنلاحظ انه ليس من الضروري بالنسبة للمراة ان تكافح من اجل لقمة عيش واذا خرجت للعمل فيكون كشيء ترفيهي في حين ان العمل بالنسبة للرجل انه المفروض ان يعمل ويكافح بالنسبة للمراة هذا غير ضروري والسبب في هذا ان

مسؤولية توفير اسباب المعيشة بالنسبة لها تقع على والدها واخيها وبعد ذلك فتنتقل الى زوجها المهم ان هناك دائما رجل يرعى المراة ويتحمل لتبعات توفير وسائل المعيشة لها فوجودها هو وجود شخص يستهلك بدل ان ينتج ويكافح حتى يحصل على قوته اليومي .. ونلاحظ ان الانتاج ينتج عن ان الحاجة هي ام الاختراع لاتتوفر لها الامكانيات للابداع المقوم الثاني — ان ضعف المراة الجذري يستوجب تحديد نشاطها داخل المنزل ومن ثم حمايتها من الخروج الى الغابة — وهكذا يصور الحياة خارج المنزل وكيف تخرج المراة الى الحياة المليئة بالوحوش ليحطموها هذه طبيعة الخلفية الفكرية الموجودة وراينا ان المراة مخلوق ضعيف مسكين لا يقدر ان يحارب او ينزل الى معترك الحياة ويحصل على حقوقه ويؤدي واجباته ونحن المفروض ان نحدد ذلك هو ان الرجل مهمته ان يقف وراء هذا المخلوق الضعيف ويحرسها في مكان امين وليس في معترك كبير كالحياة خارج المنزل وهذا طبعا يصبح كيان المراة في المجتمع كيانا معتمدا على الرجل كما راينا من الناحية الاقتصادية وبعد ذلك محاولة تكريس الناحية الاقتصادية هذه لفكرة ضعف المراة حتى المراة نفسها تبدا في الشعور بهذا الشيء وتكرس له حياتها نفس تفكيرها يكون مبنيا على هذا الاساس انها مخلوقة ضعيفة من ثم اذا الشخص اصبح اعتماده الاقتصادي كله موجها نحو الرجل كذلك انبا من الناحية الجسدية ضعيفة هذا ينتج عنه انها لا يكون لها ارادة حرة او ارادة بمعنى انها لا يكون لها راي هي في ان تكون مستعدة ان تقف وراءه حتى لو انه تعارض مع القيم الموجودة داخل المجتمع ونحن نعلم ان من تكون بلا ارادة لا يمكن ان تقوم باي عمل منتج بفكر ارادي مقتنع به .

المفهوم الثالث والاخير لهذا المفهوم هو تكريس فكرة كيان المراة ككيان مملوك هدفه ليس تحقيق امكاناته الذاتية تستطيع ان تعبر عنها كالمواهب الفنية والمواهب الفكرية فالهدف من وجود هذا الكيان — كيان المراة يكون الذوبان في كيان اخر — احيانا يكون الذوبان في كيان الرجل او كيان الاسرة فتكون هي زوجة فلان او ام فلان هذه هي الفكرة ولكن هي من تكون هل لها مطامح معينة او افعال معينة او افكار معينة تدافع عنها هذا ليس موجودا احيانا يقال بكفي المراة شرفا ان تكون زوجة وأما اشياء مهمة يجب ان تحققها المراة رغم ان صفة الابوية ليست تكسب الرجل شرفا اذا كان هذا الرجل عاطل فهذا هو ما يضيره — المهم ان كيان المراة دائما يكون داخل الاسرة فقط اما كيان خارج الاسرة ليس له وجود .

ومن هنا انا اعتقد انه حتى يكون للمراة دور ايجابي فعال منتج في المشاركة في تنمية المجتمع فعليها اولا ان تحرر نفسها من هذه الخلفية الفكرية التي ذكرنا مقوماتها — ومن ثم تعي الدور الايجابي الكبير الذي يمكن ان تلعبه في

تنمية المجتمع . فنحن لاحظنا من ضمن مقومات الاعتماد الاقتصادي مثلا تكون كيان استهلاكي في المجتمع بمعنى انها تأخذ الفلوس وتصرفها في اشياء اما ان يكون لها دور انتاجي في المجتمع ليس موجودا . يكون دورها اكثر استهلاكي . ونحن نرغب في ان يكون كل فرد في المجتمع له نشاط ايجابي في تنمية المجتمع وله دور انتاجي في زيادة الانتاج . ولذلك فنحن في حاجة لنقي هذه الخلفية بخلفية اخرى حتى يكون للمراة دور فعال وهذه الخلفية الفكرية تكون مقوماتها عكس الاشياء التي ذكرناها ويكون عندها استقلال اقتصادي حتى تصبح انسانا منتجا مشاركا في التنمية وبعد ذلك يجب ان يكون عندها ثقة بنفسها ولا تكـون كل اتكالها على الرجل سواء في حياتها الاقتصادية او في التعبير عن ارائها وافكارها وبعد ذلك يكون لها وجود انتاجي خارج مجال الاسرة .

واذا تحقق هذا التغير الفكري بالنسبة لمقومات المراة وهذا لا يتوقع ان يحدث هذا العام او العام المقبل وانما سيأخذ مجاله لان تغيير الافكار اصعب شيء في الحياة ــ فاذا تحقق هذا الشيء فلا نرى ضرورة منطقية تتطلب وجود اختلاف بين دوري الرجل والمراة فيمجال تنمية المجتمع . ومن ثم السؤال عن دور معين للمراة لتنمية المجتمع الكويتي نفس مستوى السؤال عن دور الرجل في تنمية المجتمع الكويتي اذا تحقق للمراة الاستقلال الاقتصادي وبقية الاشياء فلا مجال للتفريق بين الدورين في ان نقول هذا الدور مرسوم للمراة وهذا الدور للرجل فيكون الدور قائما على اساس الاختلافات الفردية الموجودة عند كل فرد من افراد المجتمع . وانا اتصور ان التنمية الاقتصادية تتطلب ان كل فرد سواء رجل او امراة ان يقوم بدور فعال وبدور منتج ويساهم مساهمة فعالة وايجابية للارتفاع بمستوى الانتاج فاتصور انه بالنسبة لدور المراة في تنمية المجتمـع والدور هذا لا يختلف عن دور الرجل بصورة اساسية طبعا هذا فقط في الحالة المثالية عندما تنتفى المقومات الموجودة حاليا للمفهوم بالنسبة للمراة اذا اختلفت المقومات هذه وبنينا مقومات جديدة لمفهوم المراة لا يكون هناك دور للمراة ودور يختلف للرجل .

دور التنظيمات الاجتماعية

في

التنمية

المحاضر

امين عز الدين

خبير العمل

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

التنظيما تالاجتماعية هي تنظيمات لقوى او فئات اجتماعية . تشكلت من اجل مجموعة متباينة من الاهداف . لعل ابرزها :

ا ـ هدف التجمع والتمثيل لاعضائها

ب ـ هدف التعبير عن اراء وفكر اعضائها

ج ـ هدف الدفاع عن مصالح اعضائها

د ـ هدف التاثير في السياسات والقرارات العامة للدولة

واذا نحن سلمنا بهذا التعريف للتنظيمات الاجتماعية ـ **وهو انها تنظيمات لقوى وفئات اجتماعية** ـ فسيكون من المفيد منذ البداية ان نتعرف على هذه القوى والفئات الاجتماعية بقدر ما يسمح لنا الوقت والاجتهاد .

وهناك اتجاهان او منهجان للتعرف على القوى الاجتماعية في اي مجتمع معاصر . ومن ضمنها المجتمع الكويتي .

أولا : المنهج الاحصائي في دراسة القوى العاملة :

وهو منهج شائع الان في الدراسات الاجتماعية . ويزيد الطلب عليه من الدارسين لمشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة . ويحلل اصحاب هذا المنهج القوى العاملة في المجتمع ـ دون ان ندخل معهم في تفصيلات فنية ـ الى ثلاث فئات رئيسية :

١ ـ اصحاب الاعمال

٢ ـ من يعملون لحسابهم

٣ ـ من يعملون مقابل اجر

ثم يتابعون هذه الفئات وتوزيعها العمري والمهني داخل كل مجال من مجالات النشاط الاقتصادي المعروفة .

ثانيا : منهج التحليـــل الاجتمـــــاعي :

وينطلق اصحاب هذا المنهج في تحليلهم ــ او تحديدهم ــ للقوى الاجتماعية. من واقع علاقات الملكية . ورغم التباين الكبير عندهم في مسميـــات القـــوى الاجتماعية . فانهم يتفقون اساسا على وجود هذه القوى في المجتمع المعاصر :

ا ــ الراســـــماليون

ب ــ العمـــــــال

ج ــ الفـــــلاحون

د ــ فئات المثقفين الذين يمكن ان ينتموا الى هذه القوة او تلك .

وقد اصبح هذا المنهج رائجا الان في التحليل السياسي والفكري للمجتمعات الحـــديثـــة .

ولسنا هنا بصدد امتحان صحة هذا المنهج او ذاك . ولكننا نـــلاحظ في نهاية الامر انهما يتفقان على اتخاذ **وسيلة الفرد في الحصول على دخله** اساسا لتصنيف القوى الاجتماعية وفئاتها . فاصحاب الاعمال في المنهج الاول يطالبون الراسماليين في المنهج الثاني . والعمال في المنهج الثاني يطابقون العـــاملين باجر في المنهج الاول وهكذا .

واقع التنظيمات الاجتماعية في الكويت :

اذا نظرنا الى واقع التنظيمات الاجتماعية في الكويت محـــاولين ايجـــاد تصنيف واضح وعلمي لها . على ضوء هذا المنهج او ذاك . فاننا نقترح التصنيف التالي لهذه التصنيفات . وهو تصنيف مواتي رغم ما قد يصوره من مآخذ بطبيعة الحـــــال :

اولا : تنظيمات اصحاب الاعمال : واهمها في الوقت الحاضر :

١ ــ غرفة تجارة وصناعة الكويت
٢ ــ اتحـــاد المقاولـــين الكويتيين
٣ ــ اتحـــاد تجـــار الاقمشة
٤ ــ اتحاد مستوردي الادوية واصحاب المذاخر والصيدليات
٥ ــ اتحاد شركات ووكلاء الملاحة الكويتية
٦ ــ اتحاد مكاتب السفر والسياحة

وجميعها تنظيمات رسمية معلنة حسب القانون .

ثانيا : تنظيمات العمال : وهي تضم في الوقت الحاضر :

١ ــ الاتحاد العام لعمال ومستخدمي الكويت

٢ ــ اتحاد عمـــال ومستخدمي الحكومة

٣ ــ اتحاد عمال ومستخدمي النفط

٤ ــ نحو ١٢ نقابة عمالية منها ثمان نقابات لعمال الحكومة واربع نقابات في صناعة النفط والقطاع الاهلي .

وجميعها ــ ايضا ــ تنظيمات رسمية معلنة حسب القانون .

ثالثا : تنظيمات المهندسين والمثقفين : واهمها في الوقت الحاضر :

١ ــ جمعيـــة الاطبـــاء

٢ ــ جمعيـــة المهندســـين

٣ ــ جمعيـــة المعلمـــين

٤ ــ جمعيـــة المحامين الحقوقيـين

٥ ــ جمعيـــة الاقتصاديين

٦ ــ جمعيـــة الصحفيـــين

٧ ــ جمعيـــة الخريجـين

٨ ــ رابطـــة الادبـــاء

٩ ــ جمعيـــة الفنانين

١٠ــ رابطـــة الاجتمـــاعيين

وجميعها ــ ايضا ــ تنظيمات رسمية معلنة حسب القانون .

ويمكننا ان نضيف الى هذه التنظيمات الرئيسية . **تنظيمات اخرى ذات طابع مختلط في عضويتها** مثل الجمعيات التعاونية ومثل الاندية الثقافية والرياضية وبعض الجمعيات المعروفة بجمعيات النفع العـام .

وقد لا يتسع المجال هنا لكي نورد تحليلا كاملا للعضوية في هذه التنظيمات . او عرضا كاملا لاهدافها . ولكننا لن يفوتنا ان نسجل هنـا اقبال كافة الفئـات

الاجتماعية ــ كما راينا ــ على تشكيل تنظيمات تمثلها . حتى لا نكاد نجد فئة واحدة متخلفة عن ممارسة هذا الحق في الكويت .

وفي اعتقادنا ان نسبة التنظيم عالية في هذه التنظيمات جميعها . رغم انخفاض حجم العضوية .

المجتمع ... وموقفه من هذه التنظيمات :

والسؤال الهام الذي ينبغي ان نطرحه الان هو : **ما هو موقف المجتمع من هذه التنظيمات ؟**

او ... **ما هو موقف الدولة والجماعة من هذه التنظيمات ؟ والى اي مدى** تقبل الدولة والجماعة وجود هذه التنظيمات ؟

ان الاجابة على هذه التساؤلات ضرورية تماما . اذا كنا نبحث عن دور هذه التنظيمات في التنمية . وهي قضية اساسية وهامة في حياة الدولة وفي حياة المجتمع .

الواقع ان التنظيمات الاجتماعية تلقى اعترافا كاملا بوجودها من الدولة ومن الجماعة .

فالدستور الكويتي ــ الذي ارتضته الجماعة ــ ينص في المادة (٤٣) منه على حق المواطنين في تشكيل جمعيات ونقابات .

وقانون الاندية والجمعيات ذات النفع العام (٢٤ لسنة ١٩٦٢) ينظم حق المواطنين في ممارسة حرية التنظيم في مجاله .

وقانون العمل في القطاع الاهلي (٣٨ لسنة ١٩٦٤) خصص بابا منه لتنظيم ممارسة هذا الحق للعاملين باجر .

واذا كانت الدولة والجماعة في الكويت تقبل بوجود التنظيمات الاجتماعية . فلا بد انها تفعل ذلك بناء على تصورها لوظائفها في المجتمع . وان هذه الوظائف مقبولة تماما لدى الجميع ... حتى وان اختلف احيانا في بعض التفاصيل .

فما هي هذه الوظائف ؟

او ما هي الوظائف التي ــ قبل على اساسها القانون والجماعة ــ بوجود التنظيمات الاجتماعية ؟

ان قانون النقابات يتصور ثلاث وظائف اساسية للنقابات العمالية ولاتحادات اصحاب الاعمال ... وهي باختصار :

١ ــ تمثيل العمال أو أصحاب الاعمال

٢ ــ الدفاع عن مصالح اعضائها .

٣ ــ السعي لتحسين هذه المصالح ورفع مستواها .

وقانون الاندية والجمعيات ذات النفع العام : يتصور وظائف التنظيمات المشهرة وفقا لاحكامه على أنها خدمة النفع العام دون الحصول على ربح مادي، من خلال مباشرة النشاطات الرياضية أو الاجتماعية أو الدينية أو الثقافية .

وهذه الوظائف ــ في مجموعها ــ محصورة كما نرى في حدود الاهداف الذاتية لهذه المنظمات ، سواء كانت أهدافا مهنية أو غيرها . والتنظيمات بطبيعة الحال مطالبة بالالتزام بهذه الحدود كما رسمها القانون وكما قبلها المجتمع .

والسؤال الان هو : **هل من الممكن ــ أو المتصور ــ ان تلتزم التنظيمات الاجتماعية ــ على تباينها ــ بهذا التصور الضيق لوظائفها ؟**

هل من الممكن ــ أو المتصور ــ أن تحصر التنظيمات الاجتماعية حركتها في هذه الحدود الضيقة ، ولا تتجاوزها برؤيتها ونشاطها ؟

هل يمكننا حرمان التنظيمات الاجتماعية من محاولة التأثير في السياسات والقرارات ذات الطابع العام في المجتمع ، والتي تمس حياة أعضائها من قريب أو بعيد ؟

الحقيقة ان الظروف التاريخية ، والظروف الموضوعية ، في كل مجتمع ، و في المجتمع الكويتي أيضا ، تثبت لنا باستمرار ان التنظيمات الاجتماعية تتجاوز حتما حدود وظائفها الذاتية والمهنية لتؤثر او لتشارك في رسم سياسات اقتصادية ولجتماعية ، لا تخص اعضاءها وحدهم ، وانما تخص كافة فئات المجتمع وافراده.

فعندما تبحث التنظيمات الاجتماعية في مشاكلها المباشرة (مثل مشكلة الاجور في النقابات ، ومشكلة الاسعار في اتحادات اصحاب الاعمال ، ومشكلة الحرية النقابية للجميع ... الخ) فهي تقف قريبا من قضايا السياسة العامة في واقع الامر ، أو تدخل الى اطارها في اغلب الاحيان .

وهناك أيضا ــ القضايا القومية والمصيرية للمجتمع العربي . وليس من المتصور ان تقف التنظيمات الاجتماعية بمعزل عنها ، بحجة المخاطرة بتجاوز وظائفها المهنية والمباشرة لاعضائها .

وبهذا المنطق فقط يمكننا أن نتصور دخول التنظيمات الاجتماعية في البحث والحوار والمناقشة حول قضية التنمية في المجتمع المعاصر .

التنظيمـــات والتنميـــة :

اذا قبلنا بهذا المنطق . اي بحتمية اهتمام التنظيمات الاجتماعية بقضيـــة التنمية ، فاننا مطالبون حتما بالرد على سؤالين هامين في هذا الشأن :

أولا : ما هو موقف التنظيمات الاجتماعية من التنمية ؟

ثانيا : ما هي الوسائل المتاحة للتنظيمات الاجتماعية لكي تؤثر في قرارات وبرامج وخطط التنمية ؟

أولا : لا شك أن قضية التنمية قد شغلت بعض التنظيمات الاجتمـــاعية في الكويت وعلى الاخص التنظيمات العمالية ، والتنظيمات التي تبدي اهتمـــاما خاصا بالقضايا الاجتمـــاعية .

ولكن مجرد الاهتمام لا يكفي في واقع الامر .

فالتنظيمات الاجتماعية مطالبة بتحديد موقفها تفصيلا ، ذلك أن قضيـــة التنمية هي في الوقت ذاته **قضية التغير الاجتماعي** . التغير في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وقبول التنظيمات للتغير متفاوت الدرجات ولا شك .

ومن ناحية اخرى ... ان قبول التغير الاجتماعي يتطلب في الوقت ذاتـــه تحديد الموقف من **اتجاه التغيير ، ومدى هذا التغيير** .

وستعقد الرابطة في الاسبوع المقبل ـــ حسب علمي ـــ ندوة حـــول دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية . وهذه قضية هامة ولا شك . ولكنهـــا قضية خلافية ... والتباين حولها في المواقف واسع وكبير ، بين التنظيمـــات الممثلـــة في النـــدوة .

ثانيا : للرد على السؤال الثاني ... هناك اكثر من وسيلة متبعة لتحقيـــق مشاركة التنظيمات الاجتماعية وتأثيرها فيما يتخذ من قرارات بشـــأن التنميـــة وخططها او برامجها .

وتجربة البلدان المتقدمة في هذا المجال غنية بهذه الوسائل :

١ ـــ تمثيل التنظيمات الاجتماعية مباشرة في الهيئات النيابية التي تتخـــذ القرارات بشأن التنمية :

١ ــ لجـــان برلمانية متجاوبة

٢ ــ خوض الانتخابات

ب ــ تمثيل التنظيمات الاجتماعية في مجالس التخطيط الاجتماعي والاقتصادي

١ ــ التمثيل على المستوى القومي

٢ ــ التمثيل حسب المستوى النوعي

جـ ــ الاثارة والدعوة النشيطة وسط الجماهير حول قضايا التنميـــــة واهدافها .

واعتقد ان التنظيمات الاجتماعية في الكويت تمارس هذه الوسائل جميعها بقدر متفاوت ، وبصور تلقائية احيانا . ومن المهم في المستقبل ان يصبح استخدام هذه الوسائل **حقا مقررا** ومعترفا به من الدولة ومن المشرع .

محـــاضرة

دور القطاع العام والخاص في تحقيق اهـــداف التنمية

المحـــاضرون

دور القطاع العام ، محمد محمود مدوه ــ وكيل مساعد وزارة التجارة والصناعة

دور القطاع الخاص ، عقيل احمد الجاسم ــ غرفة تجارة وصناعة الكويت

دور العاملين ، حسين صقر عبد اللطيف ــ رئيس الاتحاد العام للعمال

رابطة الاجتماعيين الكويتية

يوم الاثنين ١٩٧٣/٥/٧ الساعة ٦ر٣٠ مساء

كلمة السيد محمد محمود مدوه ــ وكيل مساعد وزارة التجارة والصناعة :

دور القطاع العام والمشترك

فى التنمية الاقتصـــــادية

التنمية الاقتصادية فى جوهرها تعني تنمية امكانيات زيادة الدخل القومي عن طريق توظيف الاستثمارات فى القطاعات المختلفة لزيادة الموارد الانتاجيـــة المتاحة لرفع الدخل الحقيقى للفرد . ولا تنحصر الموارد الانتاجية فى راس المال او الثروات الطبيعية بل تشمل الخبرات الفنية والصناعية . . وكلما ازداد الافراد علما ومهارة ودراية بالعمل كلما زاد استغلال الموارد الانتاجية الاخرى بأعلى كفاءة انتاجية ممكنة .

ان التغيرات التى تعتبر نموا فى النواحي الاقتصادية هى التى تنعكس على النمو المتصل فى الدخول الحقيقية للفرد . . اما موجة الانتعاش المفاجئة والموقوتة بزمن معين او لاسباب طارئة على المستوى المحلي او الدولي والتي تطفو فوق مستويات الرفاهية المادية ثم سرعان ما تنحسر بزوال أسبابها لا يمكن أن تدخل فى نطاق التنمية الاقتصادية للمجتمع .

ويتوقف النمو الاقتصادى الى حد كبيز على الدور الذى تقوم به الحكومات المعنية فى وضع التنظيمات الادارية والقانونية والمساهمة فى توفير الظـــروف الملائمة لتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة ويدخل فى ذلك اعداد الهيـــكل التحتي (طرق ــ موانىء ــ كهرباء ــ مياه ــ غاز ــ مواصلات) مع الاهتمام بتنمية الموارد البشرية عن طريق توفير سبل الحصـــول على العلم والمعرفة والرعاية الصحية والنشاطات الاجتماعية .

ويمكن اعتبار اليابان أحد الامثلة الهامة لدور الدولة فى تنمية القطـــاع الصناعي وتطوير اقتصادياتها الى الحد الذى أصبحت صـــادراتها قادرة على احداث الاهتزازات العالمية فى النظام النقدي على الرغم من عدم توفر الثروات الطبيعية . فقد قامت الصناعة فى مراحلها الاولى اعتمادا على توجيه الدولـــة وكانت هى المنظمة والمستثمرة فى هذا القطاع . وعنـــدما أمكن التغلب على صعوبات السوق المحلي لليابان والتوسع الشامل فى مجال الصناعات المختلفة

.. تخلت الدولة عن المؤسسات الصناعية وسلمتها للافراد بشروط ملائمة واصبح دور الدولة هو التخطيط المنظم لنمو القطاع الصناعي بما يتفق مع الموارد الاخرى من مستلزمات الانتاج .

١ ــ دور القطاع العام :

لتنفيذ أية خطة من خطط التنمية على الوجه الاكمل يستلزم أن يساهم كل فرد فى المجتمع وكل هيئة من هيئاته بنصيب كبير من الجهد البناء والمنتج .

ومما لا ريب فيه أن الدور الذى اضطلع به القطاع العام بالكويت فى مجال التنمية الاقتصادية هو دور على جانب كبير من الاهمية لدولة حديثة نامية . فقد وقع على عاتق القطاع العام الجانب الاكبر من مهمة وضع اساس الهيكل الاقتصادى للكويت ولم يكن دوره مجرد القيام بحجم معين من الاستثمارات سنويا بل ان نجاح القطاع الخاص فى تنفيذ نصيبه فى مجال التنمية الاقتصادية يتوقف الى حد بعيد على ما يبذله القطاع العام نحوه من توجيه مساعدة ورعاية .

فقد قام هذا القطاع بنصيب كبير فى تأمين الخدمات الاساسية اللازمة للمجتمع سواء كانت خدمات اجتماعية او خدمات انتاجية بالاضافة الى استثماراته فى قطاع المال والصناعة .

٢ ــ السياسة الاقتصادية العامة للدولة :

استهدفت سياسة الدولة الاقتصادية :

أ) تنظيم الموارد واستثمارها فى افضل الوجوه وتنويع مصادر الدخل بحيث يصبح الاقتصاد الوطني متكاملا ومتناسقا .

ب) تنمية القوى البشرية برفع مستوى التعليم والنهوض بالرعاية الصحية .

جـ) دعم الاقتصاد القومي بالتشريعات والتنظيمات الاقتصادية .

وقد قامت الدولة بتنفيذ سياستها على مرحلتين اساسيتين :

المرحلة الاولى : ركزت الدولة خلال الفترة ٥٢ ــ ١٩٦٠ على انشاء المرافق العامة وتوفير الهيكل التحتي Infrastructure لبناء كيان الدولة مع التوسع فى الاستثمارات للنهوض بالثروة البشرية عن طريق التوسع فى مجال التعليم واتاحة الفرصة لكل راغب فيه .. مع توفير الخدمات الطبية والصحية .

المرحلة الثانية : ركزت الدولة منذ عام ١٩٦١ على الاستثمارات الانتاجية

المباشرة عن طريق القطاع العام او المشترك .. مع ريادة الاستثمارات فى توفير المرافق والنهوض بالثروة البشرية .

٣ ــ التنظيم والتخطيط للتنمية الاقتصادية :

ادرك المسؤولون فى خلال الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٦٦ أن الاقتصاد الكويتي الذي حقق كثيرا من الانجازات يعتمد أساسا على النفط كمورد للدخل القومي كما أن قيمة الناتج المحلي للصناعات التى اقيمت خلال الفترة السابقة لا تحقق مردودا ذى فاعلية فى الدخل القومي ولا توفر التقاليد الصناعية التى يعتمد عليها فى اقامة صناعات ذات تكنولوجيا متقدمة . فاستعانت الدولة بالخبرات الفنية المتخصصة والشركات والمؤسسات العالمية وتعاونت مع المنظمات الدولية المتخصصة للاستفادة من خبراتها فى اقامة قطاع منظم من الصناعات الحديثة .

ورغبة من الدولة لاجتذاب رؤوس الاموال الوطنية نحو العمل الصناعي كقطاع انتاجي يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية .. اصدرت العديد من التشريعات وساهمت فى اقامة الشركات والمؤسسات الصناعية وهى :

ا) صدر قانون الصناعة رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ لتنظيم القطاع الصناعي ووضع الاسس الخاصة بتشجيعه وحمايته .

ب) انشاء الهيئة العامة ــ الادارة العامة حاليا ــ لمنطقة الشعيبة لتوفير وتنظيم الخدمات الاساسية اللازمة للصناعات الكبيرة والتى تقام بمنطقة الشعيبة الصناعية .

ج) انشاء ميناء الشعيبة لاستيراد مستلزمات الانتاج الصناعي وتصدير المنتجات الصناعية .

د) التوسع فى اقامة المناطق الصناعية المزودة بالمرافق اللازمة للصناعة .

هـ) العمل على توفير المياه اللازمة للصناعة وزيادة الطاقة الكهربائية وتمديد خطوط الغاز الطبيعي لاستغلاله فى الانتاج الصناعي .

و) انشأت بنك التسليف والادخار لتوفير القروض الصناعية والعقارية والزراعية .

ز) انشأت مجلس التخطيط لدراسة الاوضاع الاقتصادية ووضع الخطط المناسبة .

ح) ساهمت فى المؤسسات الصناعية لاقامة قطاع صناعي مشترك .

ط) اقامة مصانع للمنتجات الحيوية تحت اشراف الوزارات المتخصصة .

ى) اصدرت القوانين واللوائح التى تنظم علاقة العاملين فى قطاع الصناعة .

ك) التوسع فى التعليم الفني والتدريب المهني والعمل على تعديل برامج التعليم بما يتفق مع متطلبات القطاع الصناعى .

ل) تنظيم الرقابة الصحية على العاملين فى قطاع الصناعة والوقاية من الامراض المهنية .

م) دراسة أوضاع البيئة بغرض اصدار اللوائح والتشريعات التى تمنع تلوث الهواء والمياه . واقامة مراكز دراسة تلوث الهواء والمياه للعمل على معالجتها وتقوم الدولة حاليا بدراسة اقامة بنك صناعي متخصص لدراسة وتمويل المشروعات الصناعية وتقديم القروض اللازمة للصناعة بشروط معقولة .

٤ ــ الاجهزة المشرفة على تنمية القطاع الصناعى :

١) ادارة الشؤون الصناعية :

وتعتبر الجهاز التنظيمي لقطاع الصناعة فى نطاق القواعد والاسس التى حددها قانون الصناعة رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ .. والجهاز التنفيذى لقرارات لجنة تنمية الصناعة التى انشئت بوزارة التجارة والصناعة تطبيقا لقانون الصناعة . وتقوم الادارة بدراسة المشروعات الصناعية التى ترى امكانية قيامها بالكويت والاعلان عنها لمن يرغب بالقطاع الخاص لمباشرة تنفيذها . كما تقوم بتطبيق قواعد التشجيعات التى خولها قانون الصناعة وتشمل :

ــ اعفاء المنشآت الصناعية المسجلة أو المرخصة قانونا من جميع الضرائب بما فى ذلك ضريبة الدخل أو أية ضريبة أخرى تفرض مستقبلا لمدة ١٠ سنوات .

ــ الاعفاء من الرسوم الجمركية عما تستورده المنشآت الصناعية من آلات ومعدات وقطع غيار لازمة للانتاج وعن المواد الاولية أو البضائع نصف المصنعة تحتاجها لاغراض الانتاجية .

ــ اعفاء صادرات المنتجات الصناعية المحلية من كافة رسوم وضرائب التصدير .

ــ تخصيص القسائم الصناعية التى تحتاج اليها المنشآت الصناعية .

ــ تزويد أصحاب المشروعات الصناعية بأية معلومات أو خرائط فنية أو نتائج

تنقيب أو دراسات متوفرة لدى الوزارة وتتعلق بالمشروع .

- المساهمة فى نفقات دراسة المشروعات الصناعية .
- اعطاء الافضلية فى مشتروات الحكومة لمنتجات المصانع المحلية بشرط تشابه المنتجات المستوردة من حيث النوع والجودة والسعر السائد .
- توفير البعثات وحضور الندوات والمؤتمرات الفنية للعاملين فى قطاع الصناعة والتى تنظمها الهيئات والمنظمات العربية والدولية .

ب ـ لجنة تنمية الصناعة :

انشأ قانون الصناعة رقم ٦ لسنة ١٩٦٥ لجنة تنمية الصناعة مكونة من وزير التجارة والصناعة وممثل لكل من ادارة الموانىء والجمارك وبنك التسليف والادخار ومجلس التخطيط ووكيل وزارة التجارة والصناعة والوكيل المساعد لشؤون الصناعة بالاضافة الى ثلاثة من المشتغلين فى القطاع الخاص ترشحهم غرفة تجارة وصناعة الكويت .

وتختص هذه اللجنة :

- دراسة النظام وبحث الاقتراحات اللازمة لتنمية الصناعات الوطنية عن طريق حمايتها وتنظيمها وتشجيعها وتقديم التوصيات اللازمة بهذا الشأن .
- دراسة طلبات التراخيص الصناعية واعطاء التوصيات النهائية .
- اقتراح التوصيات التى تتعلق بالمواصفات والمقاييس الخاصة بالانتاج الصناعي وبوسائل مكافحة غش المنتجات توطئة لصدور القوانين والقرارات الخاصة لتلتزم باتباعها المؤسسات الصناعية .

جـ ـ اللجنة العامة للمواصفات والمقاييس :

شكلت لجنة المواصفات والمقاييس بالقرار الوزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٧ برئاسة وزير التجارة والصناعة وعضوية وزارة التجارة والصناعة ـ وزارة الاشغال العامة ـ وزارة الكهرباء والماء ـ وزارة الصحة العامة ـ وزارة الدفاع ـ جامعة الكويت ـ بلدية الكويت ـ جمعية المهندسين الكويتية ـ غرفة تجارة وصناعة الكويت .

وتعتبر هذه اللجنة هى المرجع المعتمد لجميع شؤون المواصفات القياسية

حتى يتم صدور قانون انشاء الهيئة العامة للمواصفات القياسية . وتختص هذه اللجنة :

- وضع المواصفات القياسية للمنتجات المحلية وتعديلها كلما اقتضى الامر .
- تحديد الشروط التنظيمية للعمليات والانشاءات الفنية عندما تقتضي السلامة العامة ذلك ـ وتحديد طرق الفحص والتحليل والاختبار ووضع المصطلحات والرموز والتعاريف الفنية .
- الاسهام فى رفع المستوى الفني للانتاج عن طريق تعميم استعمال المواصفات القياسية الوطنية .
- تنمية العلاقات وتنسيق المجال للتوحيد القياسي مع المنظمات والهيئات العربية والاجنبية الخاصة بالتوحيد القياسي مع المنظمات والهيئات العربية والاجنبية.
- اعتماد شارة للمطابقة يستعملها الراغبون من المنتجين أو المصدرين للسلع الصناعية الموصوفة بمواصفات وطنية للدلالة على مطابقة انتاجهم لهذه المواصفات .

د ـ الادارة العامة لمنطقة الشعيبة الصناعية :

صدر مرسوم انشاء الهيئة العامة لمنطقة الشعيبة فى عام ١٩٦٤ باعتبارها هيئة مستقلة ماليا واداريا والحقت بوزارة المالية والصناعة وشملت أغراض الهيئة :

- تنسيق المنافع العامة والخدمات الصناعية المختلفة فى منطقة الشعيبة الصناعية .
- وضع الخطط لتطوير وتنمية المنطقة الصناعية .
- تنسيق خطط المنشآت العامة والخاصة فى منطقة الشعيبة الصناعية فيما يختص باحتياجاتها للخدمات والمنافع العامة ضمن الاطار العام للخطة الاقتصادية .
- ادارة الهيئة على أسس تجارية بحتة .

وقد تحولت الهيئة الى ادارة تابعة لوزارة المالية والنفط فى عام ١٩٦٩ .

هـ ـ لجنة دراسة العروض الصناعية :

شكلت لجنة بقرار من سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء فى عام ١٩٧٢

تتمثل فيها جميع الاختصاصات بالدولة ومكونة من السادة : سليمان الدعيج (الفتوى والتشريع) بدر البزيع وعبد الرزاق ملا حسين وعلي الخليفة العذبي الصباح (وزارة المالية والنفط) سليمان خالد الحمد (ادارة الشـــعيبة) ــ عبد اللطيف عبد الرحمن البحر (مكتب سمو ولي العهد) عبد الله الدخيل الرشيد (وزارة الكهرباء والماء) ــ محمد عبد الرحمن الشارخ (صندوق التنمية) أحمد الدعيج (مجلس التخطيط) ــ محمد محمود مدوه (وزارة التجارة والصناعة) . وتكون عضويتهم فى هذه اللجنة بصفتهم الشخصية بالاضافة الى تمثيل الوزارات والجهات التى يتبعونها .. وتعقد اجتماعاتها بمكتب سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء .

وتختص هذه اللجنة بدراسة المشروعات الكبرى والعروض التى تقدم اليها من الشركات العالمية والشروط الخاصة باقامة هذه المشروعات وتقييم الفوائد التى تعود على الدولة من اقامتها .. وقد بحثت اللجنة مشروعات اقامة مصهر للالومنيوم مشروع الحديد والصلب وصناعة السفن ــ وبنتظر أن يحال اليهـــا مشروع صناعة البتروكيماويات .

٥ ــ الاجهزة الحكومية التى تساهم فى تنمية القطاع الصناعي :

ا) وزارة الكهرباء والماء : وتقوم بتوفير متطلبات الصناعة من الطاقة الكهربائية والمياه الصناعية ومياه التبريد والكشف على التركيبات والتوصـــيلات الكهربائية لسلامة العمل والعاملين فى مجال الصناعة .. وتزويد المنشآت الصناعية بالغاز الطبيعي المستخدم كوقود او يدخل مباشرة فى عمليـــات التصنيع كصناعة الاسمدة .

ب) وزارة الصحة العامة : وتقوم بالاشراف على سلامة العاملين في مجال الصناعة وتوفير وسائل الامن الصناعي والوقاية من الامراض المهنيـــة واخطار الصناعة .. كما تساهم بنصيب وافر فى مشروع دراسة البيئة ومعالجة التلوث مع اللجان المشكلة لهذا الغرض وبالتعاون مع منظمةالعمل الدولية وهيئة الصحة العالمية .

جـ) وزارة الشؤون الاجتماعية : وتقوم بالاشراف على علاقة العاملين فى مجال الصناعة والمشاركة مع وزارة الصحة العامة فى توفير وســـائل الامن الصناعي وسلامة العاملين بالقطاع الصناعي .. واعداد مركز للتـــدريب المهني بالتعاون مع منظمة العمل الدولية .

د) وزارة الاشغال العامة وبلدية الكويت : توفير القسائم الصناعية والعمل على تمهيد وشق الطرق بالمناطق الصناعية والاشراف على تطبيق شروط السلامة ومكافحة الحريق وفحص المنتجات الغذائية المحلية من الناحية الصحية .

هـ) وزارة التربية : التوسع فى مجالات التعليم المختلفة مع الاهتمام بالتعليم الفني فى مراحله المتعددة .. وقد شكلت لجنة أستشارية للتعليم الفني والمهني بقرار من وزير التربية من ٢٠ عضوا تمثل الجهات التي لها علاقة بالتنمية البشرية فى المجال الفني والصناعي وتكون مهمتها :

- تحديد سياسة التعليم الفني والمهني على ضوء الخطة القومية للبلاد .
- تنظيم التعليم الفني والمهني وتنسيق برامجه وتوثيق الصلة بين مراكز الصناعة والتجارة والزراعة .
- العمل على توفير مستوى رفيع من المدارس والمعاهد الفنية والمهنية .
- تطوير مناهج التعليم الفني والمهني بصورة متجددة .
- تحديد المستويات الضرورية للمعاهد الفنية المتخصصة التى تقوم باعداد فئات الفنيين المختلفة والتنسيق بينها .
- العمل على توفير الامكانيات المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة لهذه المعاهد .

٦ ــ مؤسسات القطاع المشترك :

أ) ساهمت الدولة في الشركات المساهمة الصناعية وهي :

شركة البترول الوطنية الكويتية	مساهمة الدولة	٦٠٪ من راس المال
شركة الصناعات الوطنية	« «	٥١٪ « « «
شركة صناعة الكيماويات البترولية	« «	٨٠٪ « « «
شركة الصناعات الوطنية	« «	٥١٪ « « «
شركة صناعة الاسبست	« «	٤٨٪ « « «
الشركة الكويتية للمباني الجاهزة	« «	٤٨٪ « « «

ب) ساهمت الدولة فى شركات الاستثمار والخدمات وهى :

الشركة الكويتية للاستثمار	مساهمة الدولة	٥٠٪ من راس المال
شركة المواصلات الكويتية	» »	٥٠٪ » » »
الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات	» »	٩٩٪ » » »
الشركة المتحدة لصيد الاسماك	» »	٤٥٪ » » »
شركة الملاحة الكويتية	» »	٧٠٪ » » »
بنك الكويت والشرق الاوسط	» »	٥١٪ » » »

وتبلغ قيمة راس المال المدفوع لهذه الشركات ٩٢ مليون دينار كويتى تبلغ حصة الدولة فيها حوالي ٦٣ مليون دينار كويتى .

كما تقوم الدولة بتوفير القروض التمويلية لهذه الشركات بفائدة سنوية تتراوح بين ٣٪ الى ٦٪ مساهمة منها فى التوسع فى نشاط هذه الشركات .

٧ ــ مؤسسات صناعية تابعة لوزارات الدولة :

أ) انشأت وزارة الكهرباء والماء مصنعا لانتاج الكلورين وملح الطعام لتوفير احتياجاتها من مادة الكلورين لمعالجة مياه الشرب والتى تواجه صعوبة فى تأمينه لاحجام شركات البواخر عن نقله وشحنه نظرا لخطورته . وقد بلغ انتاج المصنع من المواد الكيماوية :

كلوريد الصوديوم (ملح الطعام)	١٥	طن يوميا
الكلورين نقاوة ٩٩ر٥٪	٤ر٦	طن يوميا
الصودا الكاوية	٢ر٥	طن يوميا
حامض الكلوروريك (للصناعة)	٧٠٠	جالون يوميا
غاز الهيدروجين نقاوة ٩٩ر٨ ٪	١٣٥٠	مترا مكعبا يوميا
هيبوكلوريد الصوديوم (للصناعة والاغراض المنزلية) تركيزه	١٠ر٠٠٠	جالون يوميا

وقد تم التوسع لمضاعفة انتاجه من الكلورين والصودا الكاوية لزيادة الطلب على هذه المنتجات للاغراض الصناعية .

كما تم تشغيل وحدة انتاج البراميل اللازمة لتعبئة الصودا الكاوية ووحدة لتسييل وتعبئة الكلور وتجميد الصودا الكاوية .

ب) **مصنع الادوية :**

اقامت وزارة الصحة العامة مصنعا للادوية يقوم بانتاج مجموعة من الادوية تبلغ اثنى عشر مجموعة وتشمل المحاليل المطهرة والمراهم الجلدية ـ الامزجة المعوية ـ سوائل القطرة لعلاج الانف والاذن والحنجرة والعيون .

وجميع هذه المنتجات تأخذ طريقها الى المستشفيات والمجمعات والوحدات الصحية بالكويت كما تقوم بتزويد الوحدات العلاجية لامارات الخليج العربى .

٨ ـ برنامج تنمية القطاع الصناعى ١٩٧٥/٧١ :

ا) اتضح من تحليل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٨/٦٧ والتي اعدها مجلس التخطيط ان استثمارات القطاع الخاص في الصناعة لم يحقق النتائج المرجوم ولم يساهم بأكثر من ٢١ ٪ من حجم الاستثمارات المقدرة فى الخطة لهذا القطاع ، وكان القطاع المشترك من ابرز القطاعات فى تنفيذ تقديرات الاستثمارات .. اذ بلغت استثماراته ٩١ ٪ فى خلال الاربع سنوات الاولى للخطة .. الا ان القطاع الصناعي ككل وان كانت قيمة الناتج المحلي الاجمالي قد زادت بنسبة ٤٠ ٪ عن سنة الاساس ١٩٦٦ الا ان نسبة مساهمته فى الدخل القومي ما زالت فى حدود نسبته فى سنة الاساس . وحتى يمكن التمشي مع اهداف خطط التنمية وانطلاقا من ان القطاع الصناعي هو اكثر القطاعات الاقتصادية القابلة للنمو والاسهام فى التطور الحضاري لكيان الدولة .. فقد تم الاعداد لوضع برنامج لتنمية قطاع الصناعة يعتمد على اساسين :

ـ اقامة صناعات توفر احتياجات استهلاك السوق المحلي .

ـ اقامة صناعات تعتمد على التصدير باستخدام الموارد المتاحة المحلية .

ب) تدرج الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الصناعي :

عـــام	قيمة الناتج المحلي	الزيادة عن سنة الاساس	نسبة الزيادة	نسـبة مساهمة قطـاع الصناعة في الدخل القومى
٦٧/٦٦	٣٠ مليون دينار	ـــ	—	٣ر٥ ٪
٦٨/٦٧	٣٤ مليون دينار	٤ مليون دينار	١٣ر ٪	٣ر٩ ٪
٦٩/٦٨	٣٧ مليون دينار	٧ مليون دينار	٢٣ ٪	٣ر٩ ٪
٧٠/٦٩	٣٦ مليون دينار	٦ مليون دينار	٢٠ ٪	٣ر٧ ٪
٧١/٧٠	٤٢ مليون دينار	١٢ مليون دينار	٤٠ ٪	٣ر٩ ٪
٧٢/٧١	٤١ مليون دينار	١١ مليون دينار	٣٧ ٪	٣ر٩ ٪

٩ ــ اهداف برنامج التنمية :

يستهدف برنامج تنمية القطاع الصناعي مضاعفة الاستثمارات فى قطاع الصناعة خلال خمس سنوات بمعدل زيادة ٢٠ ٪ سنويا .. وقد قدرت احتياجات البرنامج من الاستثمارات بحوالي ١٥٠ مليون دينار كويتى يتم تدبيرها بمساهمة الدولة مع القطاع الخاص والشركات الاجنبية العالمية التى تتوفر لها الامكانيات الفنية والتسويقية للمساهمة في المشروعات التي حددها البرنامج .

١٠ ــ الصناعات التحويلية للاستهلاك المحلي

قدرت احتياجات الاستثمارات لهذه الصناعات بحوالي ٣٠ مليون دينار كويتي ومن المعتقد امكانية توفيرها من القطاع الخاص اذا توفرت الظروف الصناعية التي تدفع هذا القطاع الى المزيد من المساهمة في مجال الصناعة .

وهذه الصناعات هي : ـ

نوع الصناعة	الانتاج المقترح	مرحلة التنفيذ
بطاريات السيارات	٦٠٠٠٠ بطارية ٦ فولت ـ ١٢ فولت	تم تنفيذه بالكامل
المنظفات الكيماوية	٣٠٠٠ طن سنويا	جاري تنفيذه
اطارات السيارات	نصف مليون طن سنويا	اعداد الدراسات التنفيذية
الحديد والصلب	٣٠٠٫٠٠٠ طن سنويا	تشكيل شركة مساهمة للتنفيذ
الزيوت المهدرجة	٦٫٠٠٠ طن سنويا	جاري تنفيذه
الحوض الجاف لاصلاح السفن	ـــــ	جاري تشكيل شركة مساهمة للتنفيذ
الادوية الطبية	اصناف متعددة	جاري دراسة جدواه الاقتصادية
الانابيب الزهر ووصلات الانابيب المجلفتة	٣٠٠٠ طن سنويا	تم تنفيذه جزئيا
البطاريات الجافة	١٥ مليون وحدة ثلاث احجام	تمت دراسته ويحتاج الى جهة تنفيذية
دباغة الجلود وكبس الصوف والشعر	٦٠٠٫٠٠٠ جلد ـ ٢٠٠ طن صوف	جاري دراسته
تقطيع الاخشاب	٤/٣ مليون متر مكعب سنويا	جاري دراسة جدواه الاقتصادية
وحدات تكييف الهواء	٣٠٫٠٠٠ وحدة سنويا	تمت دراسته ويحتاج الى جهة للتنفيذ

١١ ــ الصناعات التصديرية

باعتبار ان حجم السوق من العوامل الفعالة والمؤثرة على اقتصاديات المشروعات الصناعية .. فان الكويت كدولة حديثة نامية لا يتجاوز عدد سكانها ٤/٣ مليون نسمة تقريبا . وواقعها الجغرافي كرقعة صناعية لا يتوفر لديها حجم السوق الذي يمكن ان يستوعب العديد من المنشآت الصناعية التي يكون لها اثر مباشر في تنمية الموارد وتنويع مصادر الدخل القومي . فانه لا مجال الا الاتجاه الى اقامة الصناعات التصديرية ذات الاحجام الكبيرة باعتبارها قادرة على المساهمة بصورة فعالة في تحقيق اهداف خطط وبرامج التنمية المكثفة .

ولاقامة هذه الصناعات يستلزم توفير مستلزمات الانتاج الاساسية من حيث العناصر الفنية والادارية ــ وسائل التمويل ــ الاعتماد على المواد الاولية المتاحة محليا ــ العمل على ايجاد الوسائل التي يمكن ان تحقق تسويق المنتجات بالسوق العالمي .

وتفتقر الكويت الى العناصر الفنية والادارية المدربة التي يمكنها ان تساهم في الاشراف والتنفيذ وادارة هذه المشروعات التي تحتاج الى مهارات تقنية عالية الى جوار خبرتها في المجال الدولي .

هذه الامور تدعو الى الاتجاه الى الاستعانة بالخبرات الفنية الدولية التي تتوفر لها المعرفة الفنية والادارية والتسويقية للمساهمة في اقامة هذه المشروعات .

كما ان القطاع الخاص بواقعه الحالي والتجارب التي مرت بها الكويت في خلال العشر سنوات الماضية في هذا النوع من الصناعات لا تجعل هناك احتمالا لمجازفته في الاسهام في هذه الصناعات . وينحصر قيام الدولة في صورة شركات قابضة او مساهمة على تمويل هذه الصناعات وان تكون تحت اشرافها بصورة مباشرة حتى يمكن دفع عجلة التصنيع .

وتشير النتائج الاوليه للدراسات التي تمت بالاشتراك مع بيوت الخبرة العالمية والتي ساهمت في دراستها ومناقشتها اللجان والهيئات الحكومية امكانية قيام الصناعات التصديرية التي تعتمد على توفر الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية والطاقة الكهربائية باسعار منخفضة ــ وقدرت الاستثمارات اللازمة لهذه الصناعات بحوالي ١٢٠ مليون دينار كويتي .

وهذه الصناعات هي : ـ

نوع الصناعة	الانتاج المقترح	مرحلة التنفيذ
غاز البترول المسيل	٦٠٠ر٠٠٠ طن سنويا (برومين ـ بيوتين)	جاري دراسة تنفيذه
مصهر الالمنيوم	١٢٠ر٠٠٠ طن سنويا	جاري التفاوض للاتفاق على التنفيذ
زيوت التزييت الاساسية	٣٠ر٠٠٠ طن سنويا	معروض على شركة البترول الوطنية
البتروكيماويات الاساسية	٣٠٠ر٠٠٠ طن سنويا	جاري تقييم الجدوى الاقتصادية
منتجات كيماوية	١٤٠٠ طن يوميا اسمدة ازوتية	التوسع في الشركات القائمة
فوق اكسيد الهيدروجين	٢٥٠٠ طن سنويا	جاري خطوات تنفيذه
الكبريت الصناعي والطبي والزراعي	٣٠ر٠٠٠ طن سنويا	جاري تنفيذه

١٢ ـ مشاكل تنمية القطاع الصناعي :

يمكن القول بصفة عامة ان نمو القطاع الصناعي كان محدودا وذلك على الرغم مما تقدمه الدولة من جهود في سبيل تشجيع العمل الصناعي ... ويمكن ارجاع اسباب هذه الظاهرة الى عدة عوامل اهمها : ـ

ا ـ ان التخطيط بهدف التنمية لا تثمر فاعليته في اموال الغير .. ويستلزم لتنفيذ الخطط والبرامج الاعتماد على امكانيات الدولة للتمويل والمساهمة في التنفيذ .

ب ـ صغر حجم السوق المحلي ويستلزم ايجاد الوسائل التي تكفل امكانيات تصدير الانتاج المحلي واقامة الصناعات التصديرية .

جـ ـ ندرة العمالة الماهرة ويستلزم توجيه التعليم والتدريب نحو التعليم الفني والتقني .. وممارسة الافراد للعمل الصناعي ممارسة فعلية والاشتراك

في اعداد الدراسات ومباشرة التنفيذ والانشاء والتشغيل لاكتساب المهارة والخبرة .

د ـ نقص الادارة ذات الكفاية المنظمة في غالبية الانشطة الصناعية ويستلزم توفير وسائل التدريب على طرق الادارة الحديثة وادارة المصانع الانتاجية .

هـ ـ تعدد الاجهزة الحكومية التنظيمية مع عدم توفر الجهاز التنفيذي القادر على اتخاذ القرارات الخاصة باقامة الصناعات ذات الاحجام الكبيرة ومباشرة تنفيذها بمعاونة اجهزة الدولة المختلفة .

دور النشاطين العام والخاص في تحقيق اهـداف التنمية

ندوة نظمتها « رابطة الاجتماعيين » ضمن موسمها الثقافي لعام ١٩٧٢ — ١٩٧٣ ، وعقدت يوم الاثنين السابع من مايو ١٩٧٢ . ومثل فيها وجهة نظر القطاع الخاص :

عقيل أحمد الجاسم

المعاون الاداري في غرفة تجارة وصناعة الكويت

يطيب لي بدءا ان احيي « رابطة الاجتماعيين » والقائمين عليها وخاصة سعادة السيد عبد العزيز عبد الله المرعاوي . لما تقوم به من نشاطات متعددة بناءة في مختلف مجالات الخدمة الاجتماعية . ولئن كانت المواسم الثقافية السنوية والمتجددة التي تنظمها الرابطة في طليعة هذه النشاطات ومن اهمها . فان السبق الزمني الذي حققته هذه المواسم . والتنظيم المبتكر الذي سارت عليه في اختيار موضوع محدد لكل موسم . والمستوى الفكري للحضور بصرف النظر عن العدد ... كل هذه الميزات جعلت لهذه المواسم دور الريادة بين مثيلاتها من المواسم التي تنظمها هيئات اخرى والتي جعلت بمجموعها من شتاء الكويت وربيعها عكاظا فكريا متجددا . كما يسرني ان اشكر الرابطة على دعوتي للمشاركة في هذه الندوة ممثلا لوجهة نظر القطاع الخاص . راجيا ان انقل وجهة النظر هذه بموضوعية وأمانة .

مفهوم التنمية واهدافها في الكويت :

قبل الشروع في بحث دور النشاط او القطاع الخاص في تحقيق اهداف التنمية . لا بد لنا من وقفة طويلة عند تحديد مفهوم التنمية واهدافها بالنسبة للكويت . فالتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة تعني تحقيق معدل مقبول

من الزيادة في متوسط دخل الفرد بشكل يقلص نسبة البطالة الى اقصى حد ممكن . ويكبح جماح النزعات التضخمية النقدية التي تعاني منها المجتمعات المتقدمة . ويحقق الى حد ما . توازنا بين ميزاني التجارة والمدفوعات .

اما بالنسبة للدول النامية . فان التنمية الاقتصادية تعني رفع مستوى المعيشة لمواطنيها وبالتالي فهي ذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية في آن واحد . وبتعبير اخر يمكن القول ان التنمية بالنسبة للدول الغنية تهدف الى الحفاظ على معدل مقبول للنمو والاستقرار بينما هي بالنسبة للدول النامية تهدف الى تنويع الانتاج وزيادته لاقصى ما يمكن كاساس للارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي .

واذا حللنا الاقتصاد الكويتي نجد ان الوضع يختلف عن الحالتين السابقتين معا . ذلك لاننا نلاحظ في الاقتصاد الكويتي ان خصائص الدول الغنية . وخصائص الدول الفقيرة تتعايش جنبا الى جنب .

فالكويت تنتمي الى مجموعة الدول الغنية بفضل ارتفاع معدل دخل الفرد وما يرتبه ذلك من نتائج كارتفاع مستوى المعيشة والانفاق على التعليم والخدمات الصحية . والاسكان . وارتفاع معدل الادخار وتصدير راس المال النقدي . وتقديم الاعانات والمساعدات . الى غير ذلك من المظاهر التي لا تشاهد الا في اكثر الدول حظا من التقدم والغنى .

والكويت تنتمي في نفس الوقت الى الدول المتخلفة من حيث درجة استغلالها لمواردها . ومن حيث الخصائص الاساسية لاقتصادها . كالتبعية والاستهلاكية . والمحلية . واكرر هنا التبعية والاستهلاكية والمحلية . ولان دخل الفرد في الكويت مرتفع فقد يتساءل البعض عن دلالة قضية التنمية الاقتصادية بالنسبة للكويت . ويستند هذا التساؤل الى الارتباط القائم في الاذهان بين مشكلة التنمية والبلاد الفقيرة .

ان هذا التساؤل بالذات يوحي بان المشكلة في الكويت اقل الحاحا منها في البلاد المتخلفة . ذلك لان الاهتمام بهذه المشكلة — اي مشكلة التنمية . يستمد وجوده ومبرراته تاريخيا من انخفاض دخل الفرد . وصعوبة التخلص من الحلقة المفرغة للتخلف ولكن رغم هذا كله . فان التنمية الاقتصادية في الكويت تعتبر مشكلة معقدة وملحة في آن معا . لانها تستمد اهميتها ومبرر وجودها من اعتبارات عديدة أعتقد انه بالامكان حصرها بالتالي :

اولا : يعود ارتفاع مستوى الدخل الى سبب شبه وحيد هو النفط الذي هو بطبيعته مورد غير دائم آيل الى نضوب ان لم يفقد مزاياه الاقتصادية حتى قبل نضوبه نتيجة التطور التقني واكتشاف مصادر بديلة للطاقة .

وتتوقف الاهمية المستقبلية لهذه الثروة على قدرتنا على استغلالها للانتقال من التخلف الى التقدم واستخدام مواردها لايجاد اقتصاد انتاجي متوازن .

ثانيا : من خصائص النفط انه قوي الصلة بالاقتصاديات الصناعية وضعيفها بالاقتصاديات المتخلفة . فمستخدماته من العناصر المحلية والعمل على الاخص محدودة جدا . واعتماده على الالات والمعدات المستوردة يكاد يكون شبه كامل .

ثالثا : ادى اكتشاف النفط الى طفرة اقتصادية واجتماعية مفاجئة لم تعد معها الخبرات الماضية التي اكتسبها الكويتيون ذات فائدة تذكر في معالجة الموقف الجديد . وهذا ما اضفى على عملية التنمية البشرية مزيدا من الالحاح لتحقيق المواءمة بين التقدم المادي والتقدم البشري .

رابعا : بما ان قطاع النفط هو الممول الرئيسي في الاقتصاد الكويتي . وجدت فجوة واسعة بين مستويات الانتاج غير النفطي ومستويات الاستهلاك العام والخاص بحيث اصبح متوسط استهلاك الفرد يتجاوز بكثير ما ينتجه . كما ظهرت هناك هوة كبيرة بين مستوردات الكويت وصادراتها غير النفطية .

من خلال هذه الاعتبارات الرئيسية الاربعة نستطيع التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية واهدافها في الاقتصاد الكويتي .

ان التنمية الاقتصادية بالنسبة للكويت تعني ايجاد توازن مقبول بين القطاعات الانتاجية المختلفة وانتهاز فرصة الثروة النفطية المؤقتة لخلق قاعدة انتاجية تساعد الكويت على الاحتفاظ برفاهها الاقتصادي بعد نضوب النفط او انخفاض موارده لاي سبب كان . وهذا يعني ضرورة العمل على تحقيق الاهداف التالية :

١ ــ توسيع القاعدة الانتاجية في البلاد وتخفيض درجة الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل . وخلق قطاعات اقتصادية تستطيع الاستمرار والتطور حتى بعد انخفاض موارد النفط او توقفها .

٢ ــ تطوير الانتاج الوطني حتى يستطيع ان يحل محل اكبر نسبة ممكنة من المستوردات وذلك بقصد تضييق الفجوة بين المستوردات والصادرات .

٣ ــ تطوير المنتجات التصديرية لكي نستطيع ان نمول الاستيراد بالقطع الاجنبي اللازم .

٤ ــ تكوين احتياطي مالي ضخم تستطيع موارده ان تسد عجز الميزانية بعد تناقص موارد النفط وانقطاعها .

٥ — تدريب وتعليم العنصر البشري لجعله ذا كفاءات علمية عالية ومهارات متخصصة تستطيع استغلال الامكانات المتاحة للنمو الاقتصادي على الوجه الاكمل .

دور القطاع الخاص في تحقيق اهداف التنمية :

اجد من المفيد هنا ان انوه اولا بالملاحظات العامة الثلاث التالية :

١ — يفتقد الباحث في الاقتصاد الكويتي الكثير من الاحصاءات التي تؤهله للخوض في التفاصيل على اسس علمية رقمية مقارنة . ومن ضمن هذا « الكثير » الذي يفتقد : الاحصاءات التي توضح مساهمة القطاعين الخاص والعام كل على حدة في التطور الاقتصادي والاجتماعي .

٢ — من اصل الاهداف الرئيسية الخمسة التي حددتها آنفا للتنمية الاقتصادية في الكويت . يستطيع القطاع الخاص ان يلعب دورا بارزا في ثلاثة منها فقط هي : توسيع القاعدة الانتاجية . وتطوير الانتاج الوطني ليستطيع ان يحل محل اكبر نسبة ممكنة من المستوردات وثالثا . تطوير المنتجات التصديرية . اما تكوين الاحتياطي المالي اللازم . وتدريب وتعليم العنصر البشري فهما هدفان محصوران بالدولة الى حد بعيد .

٣ — الملاحظة الثالثة والاخيرة هي انه من الصعب جدا ان نضع خطا فاصلا واضحا بين جهود القطاع الخاص وجهود القطاع في المجال الانمائي . ذلك لان كثيرا من منجزات القطاع الخاص لم يكن اصلا من الممكن تحقيقها لو لم يوفر القطاع العام الشروط اللازمة لوجودها ... وبالمقابل فان كثيرا من خطوات القطاع العام ما كان لها ان تحقق نجاحا يذكر لولا تعاون القطاع الخاص . وبالتالي فان العملية الانمائية هي . بالدرجة الاولى . مشاركة قومية بين القطاعين معا وبين جميع فئات الشعب دون استثناء .

بعد هذه الملاحظات الثلاث اعود الى تبيان دور القطاع الخاص في تحقيق اهداف التنمية وذلك ضمن اطار الارقام والاحصاءات المتوافرة فنجد ما يلي :

— حسب تقديرات بنك الكويت المركزي بلغ الناتج المحلي الاجمالي بأسعار التكلفة لعوامل الانتاج عام ١٩٧١—١٩٧٢ (١ر٣٩٩) مليون دينار منها (٩٠٢) مليونا او ما يعادل (٥ر٦٤٪) من قطاع النفط والغاز . والباقي اي (٤٩٧) مليون دينار للقطاعات الاخرى ورغم اننا لا نملك الاحصاءات التفصيلية عن توزيع هذه التقديرات ضمن كل قطاع فاننا نستطيع ان نقدر بهامش خطأ مقبول ان النسب التالية من كل قطاع

تعود الى النشاط الخاص وبالتالي فان قيمة الناتج المحلي الاجمـــالي لكل من هذه النسب يعود الى القطاع الخاص :

الزراعة وصيد الاسماك	٧٥٪ للقطاع الخاص =	٣ مليون دينار
الصناعة	٦٠٪ للقطاع الخاص =	٢٥ مليون دينار
الانشاء	٥٠٪ للقطاع الخاص =	١٩ مليون دينار
النقل والتخزين والمواصلات	٧٠٪ للقطاع الخاص =	٢٨ مليون دينار
التجارة بالجملة والمفرق	٩٠٪ للقطاع الخاص =	٧٩ مليون دينار
الخدمات المالية وغيرها من الخدمـــات	٨٥٪	١٠٠ مليون دينار
ملكية المساكن	٩٠٪	٤٣ مليون دينار
المجموع		٢٩٧

اي ان القطاع الخاص يساهم بحوالي (٦٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي باسعار التكلفة لعوامل الانتاج . اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان « الادارة العامة والدفاع » و « الكهرباء والماء » هي بطبيعتها محصورة بيد الدولة وجدنا ان القطاع الخاص يساهم بحوالي (٨٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي باسعار تكلفة عوامل الانتاج للنشاطات التي اتيح لها المشاركة فيها . وهذا ــ بلا شك ــ دليل حيوية تامة ونشاط لا ينكر في مجال محاولة توسيع القاعدة الانتاجية في البلاد .

نعود الان الى الهدفين الاخرين للتنمية وهما : تطوير الانتاج المحلي لسد حاجة البلاد وزيادة المنتجات التصديرية ، فنجد انهما هدفان لا يتحققان الا من خلال التصنيع . وهنا لا بد من الاعتراف بأن البعض يشير بأصبع الاتهام الى القطاع الخاص على انه مقصر بأداء دوره في هذا المجال . فهل هذا موقف عادل ام لا ؟؟؟ اترك للارقام ان تجيب على هذا التساؤل معتذرا سلفا عن قدم عهد هذه الارقام ولكن هذا ــ كما ترون ــ يقع ضمن مسؤولية الدولة لا القطاع الخاص !!

يظهر لنا من احصاءات مجلس التخطيط ان جملة الاستثمارات (عدا الزيادة في المخزون) التي تحققت محليا خلال عام ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ بلغت (٧ر٦٣٪) منها ما يعادل (١٠٠) مليون دينار استثمرها القطاع الخاص و (٥٧) مليون دينار استثمرها القطاع العام .

وفي دراسة لمعهد التخطيط عن الحسابات القومية في الكويت يظهر واضحا انه خلال السنوات الثلاث ١٩٦٥-٦٦ — ١٩٦٧-٦٨ بلغت الاستثمارات الراسمالية التالية Fixed Capital Asset في الالات والمعدات ... اي في الصناعة تقريبا (٤٠٫٣) مليون دينار ، ٥٦٫٧) مليون دينار (٧٦٫٢) مليون دينار على التوالي .وقد كان متوسط نصيب القطاع الخاص من هذه الاستثمارات الصناعية (٧٢٪) مقابل (٢٨٪) للقطاع العام . والاهم من هذا كله ان هذه التقديرات تؤكد ان نسبة مساهمة القطاع في هذه الرساميل الصناعية قد ازدادت من (٦٣٫٢٪) عام ٦٥-٦٦ الى (٨٠٫٩٪) عام ٦٧-١٩٦٨ في حين ان نسبة مساهمة القطاع العام في هذه الرساميل قد انخفضت وخلال نفس الفترة من (٣٦٫٨٪) الى (١٩٫١٪) فقط .

وبتعبير اخر : ان الارقام تشير الى ان القطاع العام الذي يتمتع بحوالي (٦٧٪) من الدخل القومي الاجمالي يساهم بـ (٣٦٫٣٪) فقط من الاستثمارات المحلية الجديدة و (١٩٫١٪) فقط من الاستثمارات الصناعية السنوية في حين ان القطاع الخاص الذي يتمتع بحوالي (٣٣٪) فقط من الدخل القومي يساهم بـ (٦٣٫٧٪) من اجمالي الاستثمارات الجديدة و (٨٠٫٩) من الاستثمارات الصناعية السنوية .

اما نتائج الحصر الصناعي لعام ١٩٦٩ . والتي نشرتها وزارة التجارة والصناعة فتشير الى ان مجموع راس المال المصرح به للمؤسسات الصناعية المسجلة في السجل الصناعي حتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٩ يزيد قليلا عن (٦٢) مليون دينار . فاذا حذفنا رؤوس الاموال المصرح بها للصناعات البتروكيماوية وتكرير البترول والتي يتمنى القطاع الخاص لو يسمح به بدخول مضمارها وتولي ادارتها لنقص هذا المجموع الى (٢٥) مليون دينار . يساهم القطاع الخاص بأكثر من (٢٣) مليون دينار منها . وبعد ان نضيف لهذا المبلغ قيمة الالات والمعدات الموجودة لدى المنشآت الصناعية الخاصة وغير المسجلة في السجل الصناعي يرتفع المبلغ الى اكثر من (٢٤) مليون دينار . اذن فراس المال المصرح به للصناعات غير النفطية هو حوالي (٢٧) مليون دينار . للقطاع الخاص منها اكثر من (٢٤) مليون دينار .

قد يتعرض البعض على هذه الارقام باعتبار ان قيمة موجودات المؤسسات الصناعية الكويتية تفوق مقدار راس المال المصرح به مرات عديدة وان الحكومة قد ساهمت بتمويل هذه الموجودات ببعض القروض ... وهذا اعتراض وجيه دون شك ولكنه لا يغير شيئا من الصورة الاجمالية بل هو على العكس من ذلك يدعم وجهة نظر القطاع الخاص . لان الفارق بين رؤوس الاموال المستثمرة فعلا في الصناعة ورؤوس الاموال المصرح بها في هذا القطاع لم تمول الدولة

الا جزءا ضئيلا منه في حين جاء الباقي كله من التمويل الذاتي وقروض المصارف التجارية وكلاهما يعبر عن مساهمات خاصة .

ملاحظات ضرورية لخلق مناخ انمائي أفضل :

يتضح لنا مما سبق ان القطاع الخاص غير مقصر في تأدية دوره الانمائي ضمن اطار الظروف المتاحة له . بيد ان هذا لا ينفي اطلاقا ان القطاع الخاص يستطيع ان يزيد من فعاليته ومشاركته الانمائية الى حد كبير . وهو — في الواقع — راغب بذلك وقادر عليه شريطة ان يتوفر له المناخ الملائم الذي يفتح امامه آفاقا ارحب لهذه المشاركة . والملاحظات العامة التالية لا يقصد منها فقط التنبيه الى عوامل توفير هذا المناخ للقطاع الخاص بل هي بمثابة شروط لازمة وملحة كي يتحسن اداء القطاعين العام والخاص معا من جهة وكي تتسارع خطوات التنمية في الكويت من جهة اخرى . ذلك ان عدم توفير هذه الشروط يشكل معوقات امام القطاعين لتأدية دوريهما على الشكل الافضل .

اولا : لقد آن الاوان — كي لا نقول اننا قد تأخرنا فعلا — لوضع خطة اقتصادية — اجتماعية شاملة ومفصلة ترسم لنا بعلمية وواقعية خطوات السنوات الخمس المقبلة على الاقل . خطة تضع حدا للتذبذبات الضارة في الاقتصاد الكويتي وتمنح الدولة والقطاع الخاص معا نوعا من الاستقرار المرتكز على المعرفة المسبقة . ولئن كان مثل هذا التخطيط اسلوبا حتميا في الدول النامية والمتقدمة على السواء . فانه يأخذ اهمية أكبر في دولة كالكويت يعتمد مستوى النشاط الاقتصادي فيها اعتمادا كبيرا على النفقات العامة . ولا شك ان مثل هذه الخطة يجب ان تعتمد على ايضاح السياسات السكانية والعمرانية والمالية التي تقرها الدولة . وذلك ان الحجم الاساسي للسكان ونسبة النمو السكاني المرغوب فيها من المعطيات الاساسية والبدهية التي لا يمكن بحال وضع خطة اقتصادية واقعية قبل تحديدها . كما انه من الضرورة بمكان رسم سياسة عمرانية تبين بوضوح مشاريع الدولة العمرانية والانشائية خلال مدة خطة التنمية . مع وضع ميزانيات تقديرية لنفقات كل مشروع ووصف تفصيلي لطبيعته ومكانه . وتاريخ البدء فيه . والجهة الرسمية المختصة بالانفاق عليه . ومن جهة أخرى . فان مشاريع التنمية لا يمكن ان تقر وتنفذ الا ضمن اطار السياسة المالية التي تحدد مستويات الانفاق العام طوال سنوات الخطة الانمائية على ضوء قدرة الاقتصاد الكويتي على استيعاب استثمارات الخطة بأقل ما يمكن من الاثار التضخمية ومن التأرجحات الحادة .

ثانيا : لم تحدد الدولة حتى الان المنطلقات الاساسية لسياستها الاقتصادية

العامة وخاصة من حيث اهمية القطاعات الانتاجية المختلفة في التركيب المستقبلي للاقتصاد الكويتي وخاصة في مرحلة « ما بعد النفط » ان جاز التعبير . هل ستكون الكويت بلد صناعة ؟ واي نوع من الصناعات ؟ ام هل ستكون بلد تجارة وخدمات ؟ واي نوع من الخدمات ؟ ام هل ستكون بلد صناعة وتجارة وخدمات في آن معا ؟ وفي هذه الحالة الى اي حد مستعدة للتضحية بشروط نمو احد القطاعين لحساب نمو القطاع الاخر اذ لا بد من وجود بعض المواقع التي تتضارب فيها مصالح القطاعين .

ان الاجابة على هذه التساؤلات بصورة واضحة تماما شرط لازم لوضع خطة انمائية تخدم الاهداف المرحلية والاهداف المستقبلية للاقتصاد الكويتي . وهي اجابة ليست سهلة على الاطلاق اذ يتوقف عليها مستقبل البلاد . لذا يجب ان تأتي نتيجة ابحاث ومناقشات علمية صرفة تعتمد المصالح العام للاجيال المقبلة اساسا لها ومنطلقا . وعند التوصل الى الاجابة النهائية يمكن وضع السياسات الانمائية المتناسقة . ولا يجوز ان نتأخر في اتخاذ مثل هذا القرار المصيري لان كل يوم تأخير سيكلف الكويت غاليا في المستقبل .

ثالثا : شهد العامان الاخيران ١٩٧١ و ١٩٧٢ يقظة مفاجئة وايجابية في الوعي العام لاهمية تنمية احتياطي الدولة المالي ليعوض بايراداته النقص الذي سيحدث في ايرادات النفط عند انخفاض كميات استخراجه ومن ثم نضوبه . وهذا ما استمرت الغرفة تنادي به منذ تأسيسها حتى الان . وقد شرح سعادة وزير المالية والنفط في الندوة التي عقدت بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٧٢ عن الاحتياطي المالي للدولة ان الحكومة قد اعدت مشروع قانون بتخصيص ١٢٫٥ / ١ من ايرادات النفط اي كامل عائدات الامتيازات النفطية الى الاحتياطي المالي شريطة عدم المساس بهذا الاحتياطي في اي ظرف كان بحيث لا ينضب احتياطي النفط الا ويكون هذا الاحتياطي المالي قد نما الى ما يتراوح بين ٦ و ٨ بلايين دينار . وتعتقد الغرفة ان مثل هذا المشروع ليس ضروريا فحسب بل هو مصيري لا خيار فيه وحبذا لو تم استعجاله والتقيد به فضلا عن رفع هذه النسبة ان امكن . ولا شك ان تطبيق هذا المشروع مع الاخذ باقتراح اصدار ميزانية انمائية مستقلة سيجعل ايرادات النفط تنقسم الى ثلاثة ابواب اتفاقية : الميزانية العادية والميزانية الانمائية والاحتياطي المالي .

رابعا : ان التصنيع من اجل اشباع السوق المحلية فقط . وفي ظل جدار الحماية الجمركية الذي وقعت الصناعة في كثير من الدول النامية اسيرة له . امرا غير ذي جدوى لانه لا يحقق هذا الهدف ولا يضمن دخلا مرموقا في

المستقبل . لذا يجب العمل على اقامة الصناعات التي يمكنها ان تقوى بشكل تستغني فيه عن عكاز الحماية وتنطلق الى الاسواق الخارجية معتمدة على كفايتها الانتاجية واكلافها الرخيصة . اما اقامة الصناعات التي تكتفي بالسوق المحلية معتمدة على الحماية الجمركية فانها تشكل عبئا على الدولة والمجتمع لانها ستلد صناعات مشلولة عاجزة تلقي بثقلها واخطائها على المستهلك .

اذن فالصناعة التي يجب ان تلقى الدعم والتأييد هي الصناعة القابلة للحياة والنمو والمنافسة في الاسواق الخارجية . وبالتالي فهي الصناعات التي يمكنها الاستفادة من المقومات التصنيعية المتوفرة في الكويت كراس المال . والطاقة المحركة والمواد الاولية المشتقة من النفط . كأن تكون صناعات تتطلب استثمارات عالية . وان تكون نسبة تكاليف الطاقة فيها الى مجمل التكاليف الانتاجية مرتفعة نسبيا . وافضل مثال على هذه الصناعات هي الصناعات البتروكيماوية بمشتقاتها التي لا حصر لها .

كما يمكن في الكويت اقامة الصناعات التي يمكن ان تستفيد من اختصار تكاليف النقل (صناعات مواد البناء الثقيلة كالاسبست والطابوق والحجر الجيري والزجاج والالمنيوم) . والصناعات التجميعية . وصناعة المواد نصف المصنعة التي تحتاجها المصانع الصغير في المنطقة .

خامسا : ليس ثمة شك في ان القطاع الخاص يجب ان يكون المساهم الاول في ايجاد القطاعات المنتجة الجديدة التي تكفل استمرار مستوى مقبول من الدخل عند تناقص انتاج النفط او نضوبه . والقطاع الخاص راغب بذلك . قادر عليه . بما يتوفر لديه من امكانات مادية وكفاءات بشرية . غير ان هذا لا يمنعنا من القول ان المرحلة الانمائية الحالية التي تمر بها الكويت من جهة . والضرورة الملحة في الاسراع بالخطوات الكفيلة بتوسيع القاعدة الانتاجية من جهة ثانية . تحتمان تضافر جهود القطاعين الخاص والعام لكسر حلقة الجمود او التردد التي تعانيها الكويت حاليا . واشاعة روح المبادرة والوعي الاستثماري بين قطاعات الشعب المختلفة . وهنا يبرز القطاع المشترك كقناة مثلى لتوجيه الاستثمارات المطلوبة ضمن اطار خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحدد الاهداف . وتطرح السبل . وترسم — كما ذكرنا سابقا — سلم الاولويات موضحة الدور المطلوب من كل قطاع اقتصادي .

ان الهدف من مساهمة الدولة في المشاريع الاقتصادية من خلال القطاع المشترك ليس تحول الدولة الى تاجر او صناعي . بل هو خلق وعي

استثماري عام وتشجيع الاستثمار في المشاريع طويلة المدى التي تحتاج لرؤوس اموال ضخمة لا تعطي مردودا الا بعد عدة سنوات وفي طليعتها المشاريع الصناعية . ذلك ان المرحلة الاقتصادية الراهنة التي تعيشها الكويت . مرحلة التخطيط بعيد المدى . تتطلب « ريادة انمائية » تساهم فيها كل الامكانات البشرية والمالية المتاحة للكويت . والقطاع المشترك هو الصيغة الافضل لايجاد هذه الريادة شريطة الا يضيع هذا القطاع جهوده فيحقول يمكن للقطاع الخاص وحده ان يطورها . وشريطة الا تنقلب هذه الصيغة الى وسيلة لجعل الدولة تاجرا كبيرا .

واخيرا . ليس ثمة شك في ان اخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار سيمكن القطاعين الخاص والعام معا من تنسيق جهودهما والعمل بكفاءة وسرعة نحو تحقيق اهداف محددة واضحة تكفل لكويتنا الحبيب واجياله القادمة حياة كريمة عزيزة منتجة .

شكرا لاصغائكم واستمحيكم العذر عن كل خطأ او اطالة .

دور النشاط الخاص و العام في تحقيق اهداف التنمية

السيد حسين صقر عبد اللطيف
رئيس الاتحاد العام لعمال ومستخدمى الكويت

لقد ارست ــ رابطة الاجتماعيين ــ تقليدا جديدا ومحمودا بدعوة الاطراف الثلاثة في علاقات العمل للمشاركة في هذه الندوة : وهم العمال ــ واصحاب الاعمال ــ والحكومة .

ونرجو ان يعم هذا التقليد كافة الندوات التى تتصدى لدراسة قضـــايا المجتمع الكويتى المعاصر .

ان دوري في هذه الندوة ان انقل اليكم وجهة نظر الطبقة العاملة واتحادها العام فى هذا الموضوع الخطير . فموقفي هنا ليس موقف المتخصص وانما هو موقف المعبر عن وجهة نظر القوة العاملة المنتجة والمستفيدة حتما من جهـــود التنمية .

ويهمني أن أؤكد لكم منذ البداية اننا فى الاتحاد العام للعمال ننظر الى مسالة دور النشاط الخاص والنشاط العام فى التنمية نظرة موضوعية بحتة غير متاثرة بفكرة مسبقة .

وقبل ان ادخل فى الموضوع . هناك مجموعة من الحقائق الهـــامة التى ينبغي ان تكون واضحة فى اذهاننا جميعا . وهى :

١ ــ اننا نؤكد على العنصر البشري والانساني فى التنمية . فاذا لم تتجه

جهود التنمية الى تحقيق مزيد من الرخاء والعدالة فى المجتمع . فهى مرفوضة تماما من جانبنا .

٢ ــ ان تخطيط التنمية ليس عملية يقوم بها الخبراء والاخصائيون بمعزل عن القوى الاجتماعية التى يعنيها الامر . وانما هى عملية تعتمد على مشاركة هذه القوى بفكرها وآرائها . ولا بد من دعوتهـــا للمشاركة فى كافة مراحل صياغة الخطط .

٣ ــ ان العائد النهائي للتنمية ينبغي الا يكون وقفا على فئة او جمـــاعة او قوة اجتماعية معينة بل يجب ان يفيد به القطاع الاكبر من جماهير شعبنا .

والسؤال الذى نطرحه الآن هو :

هل هناك سياسة عامة للدولة بالنسبة لدور النشاط الخاص والنشـــاط العام فى تحقيق اهداف التنمية .. ؟

الحقيقة ــ حسب علمنا ــ ان هذا السؤال قد شغل المسؤولين منذ عام الاستقلال واصدار الدستور . وكان الموقف الذى تقرر اتخاذه وصياغته فـــى مواد الدستور هو :

« نظام الحرية الاقتصادية المقيدة بالوظيفة الاجتماعية وبتحقيق هـــدف التنمية الاقتصادية فى البلاد » .

وهذا يعني ان الدستور يؤكد دور النشاط الخاص ولكن فى حدود الوظيفة الاجتماعية وبالقدر الذى يخدم هدف التنمية الاقتصادية .

ولما واجه واضعوا خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاولى هـــذا الموقف العام ، قرروا ضرورة وضع **حدود او تصور** اكثر وضوحا لدور القطـــاع الخاص والقطاع العام فى تنفيذ خطة التنمية . وكان رايهم كما يلي :

١ ــ ان يتولى القطاع مهمة تنفيذ جميع المشروعات التى تتصف بصفة « النفع العام » والتى يطلق عليها اســـم المرافق العامة (الميـــاه ، الكهرباء ، المواصلات ، بناء الطرق ، المطارات ، الموانىء ، انشـــاء المدارس ، المستشفيات .. الخ) .

٢ ــ يتولى القطاع الخاص مهمة القيام بتنفيذ المشروعات الانتـــاجية الصرفة كالمشروعات الصناعية والتجارية والزراعية واستغلال الثروة الحيوانية فى البر والبحر والخدمات الانتاجية كمشروعات المصـــارف والتأمين والنقل البري والبحري .. الخ .

٣ ــ أن يقوم القطاع العام بمهام الاشراف والرقابة على نشاط القطاع الخاص الانتاجي للتأكد من انها تنسجم مع الاحكام الدستورية الخاصة بالوظائف الاجتماعية لنشاط القطاع الخاص ومع متطلبات التنمية الاقتصادية والسليمة . وكذلك منع قيام تكتلات احتكارية اقتصادية تؤذي الاقتصاد القومي او تنقص من الحقوق الاقتصادية للمواطنين .

٤ ــ قيام قطاع مشترك وتوسيعه فيما يتعلق ببعض المشروعات الانتاجية الكبرى .

هذا هو الموقف الرسمي ، او السياسة العامة فيما يتصل بدور القطاع العام والقطاع الخاص فى التنمية ، وهى سياسة تنبع من المضمون الاساسي لما قرره الدستور فى هذا الشأن .

واذا كان الاتحاد العام لعمال الكويت يؤيد فى الوقت الحاضر هذه السياسة فى خطوطها العريضة فان للاتحاد ملاحظات اساسية فى هذا الصدد ، او لعلها محاذير ومخاوف ، من حقه أن ينبه اليها كلما اتيحت له الفرصة لذلك :

اولا ــ أن الاتحاد العام يعتقد أن القطاع العام والمشترك فى مشروعات التنمية قادر ومستعد على توفير شروط عمل أسخى بكثير مما قد يوفره القطاع الخاص .

ثانيا ــ أن عائد الاستثمارات فى القطاع العام . والى حد ما فى القطاع المشترك تذهب الى جميع المواطنين من خلال مشروعات المرافق والخدمات ، بينما عائد الاستثمارات الخاصة تذهب الى عدد محدود من كبار المستثمرين .

ثالثا ــ فيتساءل البعض عن مخاطر قيام بيروقراطية ادارية فى القطاع العام ــ كما حدث فى كثير من البلدان النامية ــ فكيف يمكن مواجهتها .

الجواب : ١ ــ مزيد من الرقابة الشعبية .

٢ ــ اشتراك العمال فى ادارة القطاع العام .

٣ ــ مزيد من لجان التشاور بين الادارة والعمال .

رابعا ــ تنمية الموارد البشرية :

كلنا يعلم أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تنهض اساسا على حسن استغلال الموارد الذاتية للمجتمع بصورة تجعلها أكثر قدرة على الانجاز والتحقيق

والانتاج . وهدف التنمية هو تحقيق النمو الاقتصادى بشكل يؤدي الى رفع مستوى المعيشة لافراد الشعب بشكل عام والى ضمان اطراد هذا النمو وتزايده بسرعة .

ولقد كان الاقتصاديون فيما مضى يركزون على الموارد الطبيعية والمادية فى التنمية الا انه ثبت بعد ذلك ان الاهتمام بتطوير الموارد البشرية اصبح الجانب الحاسم فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وتعرف الموارد البشرية بانها كامل رصيد المجتمع من **المعارف والمهارات** ولا تنحصر مشكلة تنمية الموارد من مجرد انتاج المعارف . وانما هى تشمل ايضا جميع الوسائل التى يمكن بها نشر هذه المعارف بسرعة وعلى اوسع نطاق ممكن بين صفوف المجتمع .

ان تنمية الموارد البشرية ــ ايا كانت الحال ــ لا تقع مسؤوليتها على المعاهد والمؤسسات التعليمية للامة وحدها وانما تقع ايضا على المؤسسات الاخرى التى يمكنها ان تؤدي وظيفة تدريبية . كالاتحادات العمالية ومنظمات اصحاب الاعمال .

فاي مشروع سواء كانت ملكيته عامة او خاصة يقوم بالضرورة بقدر كبير من التدريب اثناء العمل . وهو تدريب قد يكون جيدا فى بعض الاحوال وان كان القدر الاكبر منه عشوائيا واذا استطاعت المنشآت التى تستخدم القوى العاملة ان تاخذ على عاتقها قدرا اكبر مما تاخذه حاليا من العمل على الاستثمار فى تدريب الموارد البشرية .

فان هذا من شانه ان يتيح للاقطار الاقل تقدما ان تجد مصدرا للتدريب يحقق سرعة اكبر فى استكمال الاحتياجات التى تقصر دونها المؤسسات التعليمية نظرا لان انشائها وتطويرها يحتاجان الى وقت طويل نسبيا . والنقابة العمالية او الاتحاد العمالي هو مؤسسة تدريبية ايضا . نظرا لانه يعد بعض الافراد لتولي مراكز قيادية ويوقظ وعي اعضائه بامكانية المشاركة المسؤولة فى تحديد شروط عملهم وظروفه .. ولا شك ان تدريب اعضاء النقابات والاتحادات العمالية على مهارات جديدة واعمال جديدة بالتعاون مع اصحاب الاعمال فى بعض الاحيان هو من الوظائف المشروعة والواجبة للنقابات والاتحادات ومن شانه ان يخدم تنمية الموارد البشرية بافضل مما تؤديه الاكتفاء بالمعارضة العميا للتغير التكنولوجي .

ان ايجاد علاقات عمل طيبة داخل نطاق المؤسسة هى مسؤولية الادار المشرفة على التشغيل . فاذا احسنت هذه الادارة في ايجاد وسائل اتصال

جيدة امكنها الوصول الى مفتاح تنمية موارد بشرية افضل فى نطاق المشروع او المؤسسة . الا ان الجو الاداري او التنظيمي التى تتحمل الادارة العليا اكبر قدر من المسؤولية عنه — هو الذى يحدد مدى فاعلية وسائل الاتصال او عدم فاعليتها .. فالاتصالات تجري عن طريق الافعال بمثل ما تجري بالكلمات .. والادارة التى تعتمد اساسا على الشك والريبة بمرؤوسيها لن تجد من يصغي اليها او يصدقها عندما تحاول توصيل اى معلومات الى المرؤوسين .

اما اذا كان الجو مفعما بالثقة الناتجة عن الخبرة السابقة بسلوك الادارة وتصرفاتها ، فان الاتصال بالعاملين يعد ثنائي الاتجاه .

وفى الكويت نجد أن عبء تدريب ونوعية الايدى العاملة ملقى بالدرجة الاولى على الدولة ولا نجد اى دور للقطاع الخاص فى هذا المجال .. حتى بالنسبة لذلك التدريب والتعليم الذى تتولاه الدولة فهو يتم بصورة عشوائية دون تخطيط بل ودون ضمان عمل مناسب لمن يتم تعليمهم او تدريبهم فمثلا فهناك واقعة مشهورة ان حوالي ٧٠ عاملا تدربوا بالكلية الصناعية على اعمال التبريد ثم الحقوا بالمشاغل الرئيسية بالشويخ التابعة لوزارة الكهرباء .. ولم يسند لاحد منهم عملا حيث قيل لهم وقتها ان المشاغل ليست فى حاجة لهم .

وحتى بالنسبة لمن يتدرب من الكويتيين على مهن اخرى نجد انهم لا يلقوا تشجيعا ولا رعاية ولا رغبة فى تطوير خبراتهم بما ينفق والاعمال المطلوبة .

ان التنسيق بين التدريب والتعليم وبين خطة التنمية الاقتصادية امر ضرورى . ولهذا فقد اصبح تخطيط الموارد البشرية جزءا لا يتجزأ من التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١ — هناك ١٤ مركز تدريب .

٢ — الاتحاد سبق وان قدم مشروع الى وزارة الشؤون بالنسبة للتدريب المهني .

٣ — ان الاراء التى قدمها فى مشروعه بدأت الدولة الان تتبناه .

الكويت وعصر التنمية

فهـــرس

صفحة

تقديم الموسم الثقـــافي السادس :
الاستاذ عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي ٥

التنمية في خدمة المجتمع
الاستاذ عبدالعزيز عبدالله الصرعاوي ٧

التنمية والاهداف العليا للحياة الانسانية
الدكتور عبدالهادي ابو ريده ٢١

دور الفكر المعـــاصر في التنمية والتطور الحضاري
الدكتور زكي نجيب محمود ٣٧

اثر التخطيط في تحقيق اهـــداف التنمية
الدكتور ابراهيم سعدالدين عبدالله ٤٧

اثر التخطيط في تحقيق اهـــداف التنمية
الاستـــاذ عبدالله محمد علي ٥٣

صفحة

اهمية التصنيع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ٥٥
الدكتور عبد المنعم الطنـــاملي

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الدولي بين عقدين عقـــد الستينات وعقد السبعينات ٦٥
الدكتور محمد عبد العزيز ربيع

اهمية العنصر المادي والبشري في التنمية في المجتمع المحلي ٧٥
الاستاذ محمود عبدالرحمن السيسي

اهمية العنصر المادي والبشري في التنمية في المجتمع المحلي ٨٥
الاســـتاذ علي الموسى

دور المعـــلم في تنمية المجتمع الكويتي ٨٩
الدكتور محمد جواد رضـــا

دور البترول في الاسراع بتحقيق التنمية ١١٥
الاســـتاذ حسن دوح

دور صندوق التنمية الكويتي في الانماء على النطاق العربي ١٣١
الاستاذ عبداللطيف يوسف الحمد

اهمية الفن في تنمية المجتمع ١٣٩
الاستاذ صفوت كمال

اهمية الفن في تنمية المجتمع ١٤٥
الاستاذ عبدالعزيز السريع

اهمية الفن في تنمية المجتمع ١٤٧
الاستاذ عبدالله تقي

اثر وسائل الاعلام في تدعيم خطط التنمية ١٥١
الدكتور سعد عبدالرحمن

دور المراة في تنمية المجتمع الكويتي ١٦١
الاستاذ ابراهيم الشـــطي

دور المراة في تنمية المجتمع الكويتي ٦٥
السيدة ليلى السبعـــان

صفحة

دور المراة في تنمية المجتمع الكويتي
الدكتور شفيقة البستكي ١٦٩

دور التنظيمات الاجتماعية في التنمية
الاستاذ امين عزالدين ١٧٣

دور النشاط الخاص والعام في تحقيق اهداف التنمية
الاستاذ محمد مدوه ١٨١

دور النشاط الخاص والعام في تحقيق اهداف التنمية
الاستاذ عقيل احمد الجاسم ١٩٩

دور النشاط الخاص والعام في تحقيق اهداف التنمية
الاستاذ حسني صقر عبداللطيف ٢٠٩

•

مطابع دار الكويت للصحافة

رابطة الاجتماعيين
١٩٦٧
مطبوعات
رابطة
الاجتماعيين